

مذكرة

في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم / الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص / إدارة النزاعات الدولية

الموضوع:

العلاقات الجزائرية السودانية: من الأزمة إلى التعاون

2010-1993

تحت إشراف الأستاذة /

مسيح الدين تسعديت

إعداد الطالب /

ينينة منصور

أعضاء لجنة المناقشة:

أ / محمد هناد رئيسا أستاذ محاضراً / م و ع ع س .

أ / مسيح الدين تسعديت مشرفا ومقرا أستاذة محاضرة ب / م و ع ع س .

أ / فرشان دليمة عضوا مناقشا أستاذة محاضرة ب / م و ع ع س .

أ / مصطفى خواص عضوا مناقشا أستاذ مساعد ب / م و ع ع س .

السنة الجامعية / 2011-2012

كلمة شكر و عرفان

❖ الشُّكر لله سبحانه وتعالى، الذي وقَّفتني لإنجاز هذا البحث.

❖ كما لايفوتني أن أنوّه بالمجهودات الكبيرة، والتوجيهات العلمية والمنهجية التي بذلتها أستاذتي الفاضلة، المشرفة: مسيح الدين تسعديت ؛ وأن أشيد بتشجيعها على إتمام هذا البحث.

❖ كما أتقدم بالشكر الموصول إلى مدير المدرسة الأستاذ الفاضل محمد بوعشة، الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وملاحظته القيّمة للموضوع.

❖ وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد عبد الحميد شبشوب، الذي أشرف على تأطيري على مستوى وزارة الخارجية، خلال فترة التربص.

❖ ولا أنسى بالشكر أستاذتي الفاضلة: دامية سكيّنة، على توجيهها الدائم لنا، وحرصها على إفادتنا.

❖ وأشكر أخي مالك طيبي، على مساعدته في تنسيق المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين، عرفانا

بحقهما وفضلهما عليّ

أطال الله في عمرهما ..

ملخص الدراسة:

يعود تاريخ العلاقات الجزائرية السودانية إلى حقبة الخمسينيات من القرن العشرين حينما وقفت جمهورية السودان مع الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، واستمرت هذه العلاقات في فترة ما بعد الاستقلال إذ ربطت الطرفين علاقات ودية أضفت مزيدا من التضامن و التوافق في مختلف المسائل الإقليمية والدولية.

ومع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات شهدت العلاقات الجزائرية السودانية العديد من الأحداث التي أفرزت تقلبات صاحبها الخلاف و التوتر، بسبب الشكوك وانعدام الثقة المتبادلة. وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية السودانية نطاق الخلافات العربية – العربية على خلفية اتهام الجزائر للسودان بشأن دوره في دعم وتمويل الجماعات المسلحة في الجزائر الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم التعاون الثنائي انتهى بقطع العلاقات بينهما في عام 1993 ولمدة ست سنوات كاملة.

إلا أنه في سنة 1999 اتجهت العلاقات الجزائرية السودانية نحو الاستقرار و التحسن، حيث تم تجديد وإحياء العلاقات بين البلدين لتزول فترة القطيعة، بعد تبادل الطرفان للزيارات الرسمية عن طريق رؤساء البلدين، كما تم تفعيل مجالات التعاون الاقتصادي من خلال عودة اللجنة المشتركة بين البلدين إلى الاجتماع والتي توجت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

ورغم هذه الخطوات المتخذة إلا أن مستوى التعاون بين البلدين بقي في إطاره المحدود ولم يرق إلى مستوى الإرادة السياسية للطرفين، و مع نهاية 2009 شهدت العلاقات الجزائرية السودانية حركية في مختلف قطاعات التعاون الثنائي، حيث تزامنت هذه الحركية مع استضافة السودان للمباراة الفاصلة بين مصر و الجزائر في 18 نوفمبر 2009، والتي أدت إلى بروز تحول ايجابي في طبيعة العلاقات الثنائية تجلى في مظاهر عدة.

الكلمات المفتاحية : الجزائر – السودان – التوتر – الأزمة – التعاون - العلاقات الخارجية – الفضاء المشترك .

Abstract

The history of Algerian Sudanese relationships goes up the fifties of last century, when Sudan supported by all means the Algerian revolution against French colonialism. This air continued in the post-independence period, by maintaining those relationships between them, giving a great deal of solidarity Vis a Vis of various regional and international issues.

However, the two countries knew since the late 1980s many events which led to disagreement and tension between them, especially after the emergence of Islamism in the two countries, and the Algerian government accusation to the Sudanese one for its role in financing terrorism in Algeria, resulting in the cut of diplomatic relations in 1993 lasting for six full years.

But in 1999 Algeria and Sudan engaged in the process of renewing their relationships taking a number of positive actions such as exchanging official visits, the revival of economic cooperation and the rebirth of the common Committee which enhanced the signature of a series of bilateral agreements.

In spite of these procedures, the level of cooperation between the two countries remained very limited, and did not rise to the level of political will of the parties, but by the end of the year 2009, the relationships witnessed an improvement in various sectors of bilateral cooperation, which coincided with the football match between Egypt and Algeria in Sudan (Um Darman) in November 18th, 2009.

In fact the event gave a real shift in the nature of bilateral relations and a new era between Algeria and Sudan started.

Key words: Algeria - Soudan – Tension – Crisis – cooperation - Foreign relations – Commun space

الفهرس

1	مقدمة:
2	أهمية الدراسة:
3	أسباب اختيار الموضوع:
3	هدف الدراسة:
4	إشكالية الدراسة:
4	فرضيات الدراسة:
4	منهجية الدراسة:
5	حدود الدراسة:
6	تحديد المفاهيم:
7	صُعوبات الدراسة:
7	تقسيمات الموضوع:
8	الفصل الأول: تطوّر العلاقات الجزائرية – السودانية
9	تمهيد:
9	المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات الثنائية بين الجزائر والسودان
9	المطلب الأول: السودان والثورة التحريرية الجزائرية.
11	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الجزائر المستقلة والسودان.
12	المبحث الثاني: المواقف الجزائرية السودانية تجاه القضايا الإقليمية والدولية.
13	المطلب الأول: الفضاء المشترك في العلاقات الجزائرية السودانية.
14	المطلب الثاني: مكانة البلدين في الفضاء العربي، الإفريقي والدولي.
17	المطلب الثالث: موقف البلدين من أهم القضايا الإقليمية والدولية.
20	المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية السودانية بعد نهاية الحرب الباردة.
20	المطلب الأول: التغيرات السياسية في البلدين بعد نهاية الحرب الباردة.
22	المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضايا السودان الداخلية.
27	خلاصة الفصل الأول:

28.....	الفصل الثاني: التوتّر في العلاقات الجزائرية – السودانية
29.....	تمهيد:
29.....	المبحث الأول: خلفيات وعوامل التوتّر في العلاقات الجزائرية – السودانية
29.....	المطلب الأول: سياسة السودان الخارجية بعد وصول الإنقاذ إلى السلطة.
31.....	المطلب الثاني: دور الحركات الإسلامية في التأثير على العلاقات الجزائرية - السودانية.
35.....	المبحث الثاني: الأزمة وتداعياتها على الفضاء الجزائري - السوداني.
36.....	المطلب الأول: دعم السودان للعمليات الإرهابية في الجزائر.
38.....	المطلب الثاني: التدخل الدولي والحصار على السودان
41.....	المطلب الثالث: تطبيع العلاقات الجزائرية - السودانية.
44.....	خلاصة الفصل الثاني:
45.....	الفصل الثالث: الانفراج في العلاقات الجزائرية – السودانية
46.....	تمهيد:
46.....	المبحث الأول: عوامل التجديد في العلاقات الجزائرية - السودانية.
46.....	المطلب الأول: التغيير على مستوى القيادة السياسية.
49.....	المطلب الثاني: تخلي السودان عن دعم الحركات الإسلامية.
51.....	المطلب الثالث: تراجع دور الحركات الإسلامية في البلدين.
52.....	المبحث الثاني: مؤشرات التجديد في العلاقات الجزائرية السودانية:
53.....	المطلب الأول: الزيارات المتبادلة وازدياد حجم التعاون.
55.....	المطلب الثاني: إعادة تجديد آليات العلاقات الثنائية.
56.....	المطلب الثالث: مكامن التعاون بين البلدين وتقييمها:
60.....	المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المصرية - الجزائرية على تحول العلاقات بين الجزائر والسودان.
60.....	المطلب الأول: موقف السودان من الأزمة الجزائرية – المصرية.
62.....	المطلب الثاني: عوامل التحول في العلاقات الجزائرية السودانية:
66.....	المطلب الثالث: مظاهر التحول في العلاقات الثنائية.
70.....	خلاصة الفصل الثالث:

71.....	الخاتمة
74.....	كرونولوجيا العلاقات الجزائرية – السودانية
77.....	الملاحق
78.....	الملحق رقم: (01)
79.....	مُلحق رقم (02)
81.....	قائمة المراجع

مقدمة

تقديم الدراسة:

تمثل العلاقات الخارجية للدول تعبيراً عن كيان الدولة بكل مقوماتها تجاه الآخرين، وقد ازدادت أهمية العلاقات الخارجية نتيجة تطور العلاقات الدولية عبر الحقبة المختلفة ممارسة وتنظيراً، سواء أعلق الأمر بالعلاقات الصراعية أو التعاونية.

مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات شهدت العلاقات الجزائرية السودانية العديد من الأحداث التي أفرزت تقلبات صاحبها الخلاف و التوتر، بسبب الشكوك وانعدام الثقة المتبادلة. وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية السودانية نطاق الخلافات العربية – العربية على خلفية اتهام الجزائر للسودان بشأن دوره في دعم وتمويل الجماعات المسلحة في الجزائر الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم التعاون الثنائي انتهى بقطع العلاقات بينهما في عام 1993 ولمدة ست سنوات كاملة.

إلا أنه في سنة 1999 اتجهت العلاقات الجزائرية السودانية نحو الاستقرار و التحسن، حيث تم تجديد وإحياء العلاقات بين البلدين لتزول فترة القطيعة .

وسيتعرض هذا البحث بالدراسة لموضوع العلاقات الجزائرية – السودانية وذلك في فترة زمنية محددة من 1993 إلى 2010، و هو الأمر الذي يسمح لنا بالرجوع إلى الأزمة التي عرفتها العلاقات الثنائية منذ مارس 1993.

إن البحث في التعاون والأزمة في العلاقات الجزائرية السودانية يعد من بين الإشكالات العربية – العربية التي ظلت مطروحة على امتداد هذه الساحة إلى درجة يمكن اعتبارها مسلكاً مفاهيمياً ومنهجياً لفهم العلاقات العربية- العربية المعاصرة، وفي هذا المسعى يمكن القول أن المتتبع لمسيرة العلاقات الجزائرية – السودانية عبر مختلف مراحل تطورها يلاحظ أنها ظلت تتراوح بين الأخذ والرد لاسيما منذ تسعينيات القرن الماضي.

كانت الأزمة الحادة بين الطرفين من المواضيع الهامة التي جلبت انتباهي، ولذلك وفي هذا الإطار أريد تسليط الضوء على العوامل التي كانت وراء تلك الأزمة من جهة، والبحث في خلفيات التحول الايجابي في طبيعة العلاقات بين البلدين وتطورها في جوانب عدة من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى كون العلاقات الخارجية للجزائر، من بين المواضيع التي تعتبر موضوع الساعة، والتي من المفروض أن تلفت انتباه كل الباحثين الجزائريين في هذا المجال، كما تنبع هذه الأهمية عموماً من الاعتبارات التالية:

- الطابع الخاص للدراسة بسبب تناولها للشقين التعاوني والأزموي في التفاعلات الجزائرية - السودانية.

- التركيز على التناقضات والخلافات التي سادت العلاقات بين البلدين، إلى جانب الشق التعاوني منها الذي قد يعتبر هو الأصل.

- البحث عن خلفيات قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان لاسيما وأن الجزائر لم تعاد أي دولة عربية منذ استقلالها.

أسباب اختيار الموضوع:

- ميولات شخصية لدراسة علاقات الجزائر الخارجية، فباعتباري دارس للعلاقات الدولية أردت تقديم دراسة حول طبيعة العلاقات الجزائرية - السودانية، لأن أغلب الدراسات والبحوث التي قدمت حول علاقات الجزائر الخارجية أهملت السودان.

- الرغبة في المساهمة، بالقدر الذي تسمح به الشروط الموضوعية في الكشف ومعرفة المزيد من القضايا وبعض الجوانب ذات الصلة بالعلاقات الجزائرية - السودانية.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تتبع تطور العلاقات الجزائرية السودانية خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 2010، مع تقديم مسح تاريخي للعلاقات الثنائية بين البلدين من خلال الاستعراض والتحليل لأهم المراحل التي مرت بها.

وانطلاقاً مما سبق فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ معرفة مراحل تطور العلاقات الجزائرية - السودانية.
- ✓ اختبار بعض الفروض المطروحة حول مسار تطور العلاقات الجزائرية - السودانية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات الأساسية حول العلاقات الجزائرية - السودانية، وتحديد طبيعتها خلال كل مرحلة من مراحل تطورها.

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى البحث إلى الإجابة على الإشكالية الآتية:

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

كيف يُمكن تفسير التقارب والتعاون بين الجزائر والسودان بعد التنافر الذي ميز علاقات البلدين خلال الأزمة الداخلية في الجزائر في مطلع التسعينيات؟

وتتفرع الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى استطاعت الحركات الإسلامية في البلدين التأثير على العلاقات الجزائرية - السودانية؟

• ما هي تداعيات تأزم العلاقات بين البلدين على الفضاء الجزائري - السوداني؟

• ما هي الخلفيات والعوامل التي أدت إلى انتقال العلاقات من الأزمة إلى التعاون بين الطرفين؟

• كيف انعكست الأزمة المصرية الجزائرية على العلاقات الجزائرية - السودانية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من أهمية البحث وأسباب اختياره وإشكاليته، فإن هذه الدراسة تسعى إلى اختبار مجموعة من الفرضيات والتي هي عبارة عن أجوبة أولية عن تساؤلات الدراسة ونوردها فيما يلي:

- أدى تنامي دور الحركات الإسلامية في البلدين إلى تدهور العلاقات الجزائرية - السودانية.
- فرضت رغبة البلدين في تجاوز أزماتهم الداخلية وفك العزلة الخارجية عنهما التوجه نحو بناء تعاون في مختلف القضايا المشتركة.
- رغبة الجزائر في تجديد العلاقات مع السودان يؤكد مكانة هذا الأخير في التوجه الخارجي للجزائر.

• تمثل رغبة الجزائر في إحياء وبعث العلاقات مع السودان تحدياً للنموذج المصري في المنطقة.

منهجية الدراسة:

أولاً: مقاربات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها وظفنا المقاربات التالية:

- اقتراب النخبة:

يستخدم هذا المقرب لدراسة الأنظمة التي تحولت وتغيرت سوءاً في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بمجرد وصول نخبة معينة إلى الحكم لها برامجها وتصوراتها الخاصة. وقد استعنا بهذا المقرب لأنه

يفسر إلى حد كبير ميول وسياسات وتصرفات النخب التي أحدثت التحول في العلاقات الجزائرية - السودانية والانتقال بها من الأزمة إلى التعاون.

• المقترح الاستراتيجي في السياسة الخارجية:

يستخدم هذا المقترح لدراسة القرارات والمواقف والسلوكيات التي تنبثق في شكل فعل ورد فعل ضمن أي علاقات ثنائية، واستعنا بهذا المقترح لتوضيح التباين والتناقض الذي ميز القرارات التي اتخذها الطرفان أثناء فترة الأزمة، والتي انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والسودان.

ثانياً: مناهج الدراسة.

لكل بحث علمي أو دراسة أكاديمية منهج خاص تتبعه في معالجة المشكلة التي تطرحها، والتي تريد من خلالها التوصل إلى نتيجة معينة، بحيث يعرف المنهج على أنه "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"¹.

ولقد أملت طبيعة موضوع العلاقات الجزائرية السودانية استخدام أكثر من منهج. فطبيعة الدراسة ونطاقها الزمني يفرض توظيف المنهج التاريخي الذي سيساعد على بلورة الخلفية التاريخية لتطور العلاقات الجزائرية السودانية من خلال حصر الأحداث والوقائع التي ميزت علاقات البلدين. كما نستعين خلال هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث و الدراسة، وهذا عن طريق وصف العلاقات الجزائرية السودانية في مختلف مراحل تطورها من جهة، وتحليل العناصر و المضامين التي تميز كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الثنائية من جهة أخرى.

كما استخدمنا خلال هذه الدراسة المنهج المقارن الذي ساعد على فهم ومقارنة تعاطي البلدين مع بعض القرارات والمواقف، كما نستعين بالمنهج المونوغرافي، لأنه يركز على دراسة شخصيات وقادة البلدين في صلتها بالتحول في العلاقات الثنائية من الأزمة إلى التعاون.

وللإشارة فقد استخدمت أداة المقابلة لجمع المادة العلمية من مصادرها الأساسية المتمثلة في بعض المسؤولين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

حدود الدراسة:

يتناول موضوع هذا البحث العلاقات الجزائرية- السودانية، فهو محدد من حيث المكان أي علاقات البلدين. كما هو محدد زمنياً حيث يقتصر على فترة الانفراج في العلاقات الجزائرية السودانية ابتداء من

¹ - عمار بوحوش، محمد محمود الذيبات، منهج البحث العلمي، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص 20.

1999 إلى غاية 2010، إلا أن هذا لم يمنعنا من الرجوع إلى مختلف المحطات السابقة التي شهدتها العلاقات الثنائية، خاصة فيما يتعلق بالأزمة التي عرفها البلدين ابتداء من 1993.

تحديد المفاهيم:

سنعتمد في هذا البحث على مجموعة من المفاهيم المحورية وسنحاول تعريف البعض منها وهي على الشكل التالي:

الأزمة: تعرف الأزمة على أنها خلل في النمو في أحد المجالات، أو اضطراب في العلاقة بين طرفين أو أكثر¹، كما يرى البعض أن الأزمة " تعبير عن واقع نزاع بين طرفين تربطهما علاقة تتضارب فيها الأهداف ويكون التنافس فيها على موارد محدودة ويحس كل منهما أن الآخر يعيق وصوله إلى أهدافه"².

الصراع: هو تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيها كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة. وقد يكون الصراع مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا³.

الشراكة: هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بغرض بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي⁴.

التعاون: ويعني تبادل المساعدة ولا يهدف لخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة. فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت⁵.

التنسيق: هو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة وذلك عن طريق الاتصالات والمشاورات والمفاوضات والاتفاقيات بين الدول، داخل جهاز دولي أو جهوي لتحقيق أهداف هذه الدول.

¹ فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص188.

² عوض إبراهيم، "إعادة قراءة لازمة الجنوب - الشمال من منظور الاتصال الاجتماعي الثقافي: دراسة في جنوب السودان: مراحل انهيار 1983،" المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد: 04، فيفري 2005، ص145.

³ عبد الوهاب ألكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، ص632.

⁴ عبد الوهاب ألكيالي، مرجع سبق ذكره، ص485.

⁵ فرانك بيلي، مرجع سبق ذكره، ص157.

صعوبات الدراسة:

لكل موضوع طبيعته وتحدياته، لقد سبق القول بأن مكانة السودان في التوجه الخارجي للجزائر لم يتم بحثها بشكل كلي، ومن ثم فإن التراث العلمي والدراسات السابقة بشأنه نادرة جداً، والقليل المتوفر منها من الصعب الوصول إليه، إلا أن صعوبة الحصول على البيانات لم تمنعنا من اللجوء إلى جمعها من مصادر مختلفة كالجرائد والمجلات والدوريات والمواقع الإلكترونية.

تقسيمات الموضوع:

إن تحقيق أهداف البحث وتوضيح إشكاليته والإجابة عن تساؤلاته استوجب تبويبه في شكل مقدمة، ثم صلب الموضوع الذي يقع في ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: خصص لاستعراض مراحل تطور العلاقات الجزائرية – السودانية عبر فترات زمنية مختلفة، وقد احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للبعد التاريخي في العلاقات الثنائية، بينما تناول المبحث الثاني الفضاء المشترك للجزائر والسودان ومكانتهما ضمنه، أما المبحث الثالث فقد تناول العلاقات الثنائية في فترة ما بعد الحرب الباردة وأهم التحولات التي شهدتها الدولتان.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لبحث التوتر في العلاقات الجزائرية السودانية في الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 1999، وهو مقسم إلى مبحثين حيث تم التركيز فيهما على خلفيات ودوافع تلك الأزمة في العلاقات الثنائية وتداعيات ذلك على الفضاء المشترك للبلدين.

الفصل الثالث: تناول هذا الفصل مرحلة الانفراج في العلاقات الجزائرية السودانية والمحددة زمنياً في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010، ويحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لعرض وتحليل عوامل التقارب الجزائري – السوداني، بينما تناول المبحث الثاني توضيح مؤشرات ومظاهر ذلك التقارب، أما المبحث الثالث فقد تناول انعكاسات الأزمة المصرية - الجزائرية 2009 على العلاقات الجزائرية – السودانية.

الفصل الأول:
تطور العلاقات
الجزائرية - السودانية

تمهيد:

لا يرى الناظر إلى علاقات السودان مع الدول العربية والإفريقية أثراً سلبياً لبعده المسافة على تفاعله معها، وهذا ما نلاحظه في علاقته مع الجزائر التي تعود إلى ما قبل استقلال هذه الأخيرة حينما دعم الثورة التحريرية الكبرى، وقد تطورت هذه العلاقات في فترة ما بعد الاستقلال في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية مما عكس علاقات متميزة وتنسيقاً محكماً بين البلدين. وسيتم التعرض ضمن هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية السودانية قبل الاستقلال وبعده، وفي المبحث الثاني نستعرض بالتفصيل للفضاء المشترك في العلاقات الثنائية مع تحديد مواقف الطرفين ضمنه تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. أما في المبحث الثالث، والأخير فنشير إلى التحولات التي مست العلاقات الجزائرية السودانية بعد نهاية الحرب الباردة، وفي نهاية الفصل نستخلص أهم النتائج والملاحظات.

المبحث الأول: البعد التاريخي للعلاقات الثنائية بين الجزائر والسودان

المطلب الأول: السودان والثورة التحريرية الجزائرية.

تعتبر الثورة الجزائرية من بين الثورات العربية في القرن العشرين التي خرجت من رقعتها المحلية المحدودة في قلب المغرب العربي لتصبح ثورة لكل العرب وكل المضطهدين في العالم الثالث، حيث تمكنت الجزائر بفضلها أن تصبح ذات سمعة واحترام في العالم العربي والإسلامي. وتعتبر بلدان المشرق العربي التي لم تكن تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة والتي نالت استقلالها في فترة الخمسينات، من البلدان التي كانت أكثر تأهيلاً لتقديم الدعم والعون المادي والتأييد للقضية الجزائرية¹. فقد أظهرت هذه الدول دعمها الواضح للثورة التحريرية في أكثر من محفل، بحيث كانت تسعى دائماً إلى طرح القضية الجزائرية للنقاش في جدول أعمال الجامعة العربية، كما كان التباحث حول القضية الجزائرية يستقطب اهتمام جميع الدول الأعضاء بشكل لافت².

ومن جانبهم فقد أولى قادة الثورة الجزائرية آنذاك اهتماماً كبيراً بالعلاقات الخارجية عموماً ومع دول المشرق العربي خصوصاً، وهذا من أجل تعريف الرأي العام العالمي بقضية الشعب الجزائري من جهة، وتوسيع نطاق المؤيدين والأنصار من جهة أخرى³. ومن هنا فإن الثورة الجزائرية كانت لها علاقة وثيقة

¹ محمد برغام، "الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد: 07، الفصل الثالث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 31.

² محمد خليل، الدول العربية والجامعة العربية، بيروت: الخياط للنشر والتوزيع، 1965، ص 155-159.

³ احمد طالب الإبراهيمي، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد: 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 12.

بكافة الأقطار العربية وبالخصوص أقطار المشرق العربي، والتي كانت تعتبر القضية الجزائرية قضيتها الأساسية والرئيسية، ومن الواجب عليها الوقوف بقوة إلى جانب إخوانهم بالجزائر وتقديم يد المساعدة لهم. وتعتبر جمهورية السودان من بين دول المشرق العربي التي وقفت بقوة إلى جانب القضية الجزائرية، وهذا نظراً إلى مكانتها في السياسة العربية والإسلامية آنذاك، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي ووزنها السكاني والحضاري والذي ظهر جلياً في أداء سياستها الخارجية تجاه قضايا التحرر العادلة.

وهكذا لم يتوان السودان - شعباً وحكومة - عن دعم القضية الجزائرية كقضية تحرر عادلة على الصعيد الدولي، فالشعب السوداني المعروف تاريخياً بتجدر حضارته وأصالته العربية والإسلامية، أبدى في العديد من المرات تضامنه ودعمه للقضايا المصيرية للأمة العربية، وهذا بالرغم من محدودية إمكانياته.

وقد تجلّى الدعم الرسمي السوداني للقضية الجزائرية من خلال التغيير السياسي الذي عرفته البلاد عام 1958 بعد الإطاحة بنظام إسماعيل الأزهري، وتولي الفريق إبراهيم عبود للحكم، لقد أشادت صحيفة المجاهد الجزائرية بهذا التغيير وعبرت عنه كالتالي: "إن الجزائر الثائرة تحيي من الأعماق ثورة السودان الشعبية"¹.

وعرفت هذه الفترة رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية السودانية تجاه الدول العربية سواء المستقلة منها أو تلك التي كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، حيث اتخذت مواقف إيجابية تجاه قضايا التحرر العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الجزائرية والفلسطينية.

وقد كان وقف السودان المساند للجزائر واضحاً، فقد ذكر الدكتور بشير البكري الذي كان سفيراً للسودان بباريس عام 1956م أن الجزائريين كانوا يتقابلون في سفارة السودان بباريس، وربما في سفارات سودانية أخرى داخل أوروبا، معزياً هذه اللقاءات إلى الملاذ الآمن الذي يجدونه في أحضان السودان وسفاراته.

كما يتضح الدعم الإعلامي والسياسي والمادي السوداني للقضية الجزائرية، والذي كان مستمرا من خلال استقبال الوفود الرسمية الجزائرية آنذاك، ولعل أبرز هذه الزيارات زيارة الرئيس فرحات عباس ويوسف بن خده إلى الخرطوم في 23 ماي 1959، حيث وجدوا فرصة لتعبئة الرأي العام السوداني وإحاطته بقضية الجزائر. وقد أكد الرئيس السوداني آنذاك الفريق إبراهيم عبود للوفد الجزائري عن مواقف بلاده الداعمة للثورة الجزائرية وصرح قائلاً: "رغم أننا فقراء، إلا أننا نقوم بالواجب فوق استطاعتنا"².

¹ - " ثورة السودان تعزز معسكر الأحرار"، المجاهد، عدد 33، الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1958.
² - أحمد المدني، حياة كفاح، الجزء الأول، الجزائر: 1925، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 431.

ولعبت السودان أيضا دورا مهما في المحافل الإقليمية والدولية في دعم القضية الجزائرية، فعلى مستوى الجامعة العربية وبحكم إشرافها على إيصال المساعدات المادية والمالية للثورة الجزائرية، فقد تسلمت دعما ماليا من السودان يقدر بـ: "200 ألف جنيه سنويا"¹. وبهذا يكون السودان من بين دول المشرق العربي التي كانت لها علاقات وثيقة مع الثورة الجزائرية، بحيث لعبت دورا مهما ومؤثرا مع الدول الإفريقية المجاورة مثل إثيوبيا للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية.²

أما على المستوى الدولي، فقد أوضحت السودان تأييدها ودعمها للقضية الجزائرية من خلال ممثليها في الأمم المتحدة أين كانوا يستغلون فرصة انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإبراز مواقف بلادهم الرسمية تجاه القضية الجزائرية، وهي مواقف تبنت مطالب الحكومة المؤقتة الجزائرية بداية من 1958 إلى غاية نيل الاستقلال.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الجزائر المستقلة والسودان.

شهدت العلاقات العربية - العربية في الستينيات بعد حصول الدول العربية على استقلالها درجة عالية من التنسيق والتضامن في العديد من المسائل والقضايا الإقليمية والدولية المشتركة، وذلك من أجل تفعيل فرص التعاون الثنائي في العديد من المجالات.

وعلى العموم فقد كانت علاقة الجزائر بكل الدول العربية فيما بعد الاستقلال جيدة، حيث قررت الدولة الجزائرية غداة استرجاع السيادة الوطنية إقامة علاقات حسنة ومميزة مع كل الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية، وذلك بعد ظهور ملامح السياسة الخارجية للجزائر المستقلة وتأكيد مضمونها من خلال تحديد أولوياتها ومحاور نشاطها الدولي.³

وكانت علاقات الجزائر مع السودان في السنوات الأولى للاستقلال مستقرة مثلما كانت عليه أثناء الثورة التحريرية لاسيما على مستوى العلاقات السياسية والتي تزامنت مع التحرك الكبير للدبلوماسية السودانية على الساحة الإفريقية، ولقد عملت الجزائر على الحفاظ على العلاقات الودية مع السودان، وهذا من منطلق رد جميل السودان نظير مساعدته للثورة التحريرية الكبرى.

وتميزت سنوات الستينيات والسبعينيات باهتمام الجزائر بأولوية العمل الداخلي على العمل الخارجي، حيث كان الشغل الشاغل هو بناء الدولة، مما قلص دورها الخارجي، الذي انعكس على عدم وجود أدوار مشتركة بين الجزائر والسودان في المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما أبقى على العلاقات الثنائية في إطارها السياسي والذي لم يتجاوز التوافق والتنسيق في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

¹ - المجاهد، عدد 22، الصادر بتاريخ، 15 أبريل 1958.

² - المجاهد، عدد 108، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1961.

³ - احمد طالب الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وفي منتصف الثمانينات بدأت السودان تدخل في نوع من الانقسامات والخلافات الداخلية والتي تزامنت مع فترة حكم الرئيس جعفر النميري*، حيث بدأت قضية الجنوب تظهر وبدأ الحديث عن غياب إرادة سياسية في التعامل مع أزمات البلاد، وهو ما عرض السودان إلى ضغوطات غربية خاصة من طرف الولايات المتحدة، حيث تعتبر هذه الضغوطات أحد المحطات الأولى لبداية صراع الغرب مع السودان، وكان موقف الجزائر من هذه الأزمات الداخلية في السودان مبنياً على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كموقف ثابت في السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي أكسبها مزيداً من الاحترام والتقدير.

وفي بداية التسعينات ظهرت توجهات جديدة في سياسة السودان وهذا بعد الإطاحة بحكومة الصادق المهدي، حيث ظهر التوجه الديني في سياسة السودان الداخلية والخارجية، وكان هذا متزامناً مع صعود التيار الإسلامي في الجزائر فطبعت العلاقات بين البلدين العديد من السلبيات في التعاون الثنائي المشترك، حيث ظهرت شكوك وأزمات ثقة في نوايا البلدين، وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية السودانية نطاق الخلافات العربية – العربية على خلفية اتهامات متطاوله أدت إلى تقليص حجم التعاون بين البلدين، والذي كان متواضعاً ولم يرق إلى مستوى إمكانات البلدين، مما انجر عنه توتر العلاقات بين البلدين انتهت بقطع العلاقات بينهما في عام 1993 ولمدة ست سنوات كاملة.

ومع وصول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم تم تطبيع العلاقات بين البلدين، وأصبحت العلاقات السياسية تحظى باهتمام كبير من قبل الطرفين، وهذا من خلال تعبير البلدين عن إرادتهما القوية في دعم العلاقات خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبذلك أصبحت قضايا السودان تدخل ضمن اهتمامات الجزائر من خلال المواقف الجزائرية المتخذة اتجاهها.¹

(*) ولد جعفر محمد النميري في " أم درمان" عام 1930، حصل على الماجستير في العلوم العسكرية من الولايات المتحدة، عمل ضابطاً في الجيش السوداني قبل أن يصبح رئيس مجلس ثورة ماي 1969، استمر في الحكم إلى أفريل 1985، تعرض لخمسة عشر محاولة انقلابية وفي أعقاب كل محاولة يبادر إلى تعزيز سلطاته وهيمنته، فقد جمع بين رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة الحزب الأوحده ووزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة، ترأس وكالة الأنباء الوطنية السودانية ومارس رقابة مباشرة على مصرف بلاده المركزي. حقق السلام في 1972 وأعاد السودان للحرب في 1983 إلى أن أطاحت به انتفاضة أفريل 1985، اعتبر لاجئ سياسي في مصر من 1985 إلى 2000 تاريخ عودته للسودان.
¹ إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 – 2003: الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، 2003، ص25.

المبحث الثاني: المواقف الجزائرية السودانية تجاه القضايا الإقليمية والدولية

المطلب الأول: الفضاء المشترك في العلاقات الجزائرية السودانية.

يقصد بالفضاء المشترك ذلك المجال والمحيط الذي يشهد درجة عالية من التنسيق والتوافق في مختلف القضايا والأحداث، وتكمن أهمية دراسة هذا العامل في العلاقات الجزائرية السودانية في معرفة درجة التنسيق والتشاور بين الجزائر والسودان في مختلف الجبهات التي تنتمي إليهما الدولتين. ولذلك تساهم مجموعة من المؤثرات والمتغيرات في تحديد نمط العلاقات الثنائية بين الجزائر والسودان ومنها المتغيرات الإقليمية والدولية، وحجم التعاون إضافة إلى درجة التناغم السياسي في المحافل الإقليمية، حيث تربط العلاقات الجزائرية السودانية باللغة والدين والتاريخ المشترك، فكل البلدين خضعا للإدارة الاستعمارية، إذ في الوقت الذي خضعت فيه الجزائر للإدارة الاستعمارية الفرنسية، كان السودان خاضعا للاستعمار المزدوج البريطاني والمصري، فعلى الرغم من الاختلاف في طبيعة المستعمر فإن الدولتين خضعتا لإدارة استعمارية أجنبية تهدف إلى سلب الأرض وطمس الهوية العربية والإسلامية.

ورغم البعد الجغرافي بين الجزائر والسودان، ولو استثنينا الأزمة في العلاقات في بداية التسعينات، فإن المتتبع للعلاقات الجزائرية السودانية عبر التاريخ لا يلاحظ تأثير بعد المسافة بين البلدين، حيث ترتبط الدولتين في المنظمات الإقليمية المشتركة، فهما عضوان وشريكان في الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. وقد أدى التنسيق والتشاور المتواصل في هذه المنظمات إلى تقارب المواقف حول مختلف القضايا العربية والإفريقية ذات الاهتمام المشترك، حيث يتضح أن نظرة وأراء البلدين حول مختلف القضايا تتسم بالتماثل والاتساق، سواء فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية أين تطالب الدولتين بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقا لقرارات الشرعية الدولية، أو بالنسبة للقضية الفلسطينية، فمنذ الاستقلال تطالب الدولتان بضرورة تحرير الأراضي المحتلة إضافة إلى المطالبة بتطبيق القرارات الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني إلى جانب الرفض التام للتطبيع مع إسرائيل.¹

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي، فتميزت مواقف البلدين بالتنسيق والتشاور تجاه قضايا القارة، كقضايا التنمية وضرورة تفعيل الحوار شمال - جنوب والتعاون جنوب - جنوب، ويمكن تفسير هذا التوافق والاتساق في المواقف والآراء في الهيئات الإقليمية المذكورة لأهمية المصالح المشتركة ودور روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك. أما على المستوى الدولي، فإن التوافق الطبيعي في

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول السياسة الخارجية السودانية وموقفها من أهم القضايا الدولية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، ديسمبر 2009.

المواقف على المستوى الإقليمي أدى إلى تقارب الآراء في المحافل والمنظمات الدولية تجاه أهم القضايا الدولية.

ولقد لعبت الأبعاد الفكرية والدينية والثقافية دورا في تحديد طبيعة العلاقات بين البلدين، فبعد التنسيق والتشاور في السياسات والمواقف في فترة الخمسينيات إلى غاية نهاية الثمانينيات، فان وصول الإنقاذ إلى الحكم عام 1989¹ أدى إلى التباين والاختلاف في منطلقات الفكر السياسي للبلدين، ففي الوقت الذي تبنت فيه السياسات الجزائرية فكرة الانفتاح على الغرب وانتهاج أسلوب التعددية السياسية، ارتكزت سياسات النظام السوداني على فكرة الشمولية الإسلامية* في جميع مجالات الحياة، مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في هذه الفترة حول مختلف القضايا الإيديولوجية والسياسية ومن ثمة المواقف الدولية، وهو الأمر الذي أدى إلى تباعد المصالح. وعلى خلفية اتهامات متبادلة في بداية التسعينيات قامت السودان بسحب السفير السوداني من الجزائر، وكرد فعل على ذلك أقدمت الجزائر على قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان في عام 1993، بعد احتضان الحكومة السودانية للجماعات الإسلامية المعارضة لأنظمة حكم بلدانها. وفي نهاية التسعينيات أدرك الطرفان أهمية مراعاة المصالح المتبادلة لمواجهة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولذلك كان لا بد أن يحدث هذا التقارب في المواقف على جبهات التأثير المختلفة، العربية والإفريقية والدولية.²

المطلب الثاني: مكانة البلدين في الفضاء العربي، الإفريقي والدولي.

تعتبر كل من الجزائر والسودان قوتين إقليميتين ببعدهما الجغرافي والاستراتيجي، ففي الوقت الذي تمثل فيه السودان قلب منطقة القرن الإفريقي³، فان الجزائر تشكل بوابة شمال أفريقيا بموقعها في قلب المغرب العربي، كما تشكل الصحراء العمق الإفريقي لها.⁴

فطبيعة الموقع الجغرافي للبلدين، أكسبهما وزنا ومكانة على الساحة الإقليمية والفضاء الذي ينتميان إليه، وهو ما انعكس على دورهما في تفعيل مختلف أطر وآليات التعاون وقنوات الحوار سواء على مستوى الجامعة العربية، أو الاتحاد الإفريقي، أو على الصعيد الدولي. وهذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات كقوله: "بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير

¹ دكتور شفيق، "العلاقات الغربية السودانية 1989-2011"، 2011/05/29، أخذت بالتاريخ 2011/11/30 من موقع:

<http://web.justiceafricasudan.net/en/publications/papers/116-2011-05-29-11-20-31.html>

(*) تعني الشمولية الإسلامية إقامة نظام حكم إسلامي في شؤون الحياة الدنيا، وتصريف مصالح البشر المدنية وفقاً لأحكام النصوص الدينية، لا بحسب القوانين الوضعية. فالشريعة الإسلامية هي الأجدر بأن تكون القانون العام والخاص للبشرية جمعاء.

² "مقابلة مع مصطفى بوتورة"، السفير السابق في العراق، في: وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، جرت المقابلة يوم: 2011/07/07.

³ محمد مدحت جابر، جغرافيا العالم الإقليمية، عمان: دار صنعاء، 1998، ص28.

⁴ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص43.

مستساغ، و الحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجدي، و إنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح..¹

ولذلك تولى كل من الجزائر والسودان اهتماما بالغا بالدوائر العربية والإفريقية باعتبارهما جزءا من العالم الثالث.

على صعيد الجبهة العربية:

على هذا الصعيد أدركا الطرفان أن تفعيل أداء سياستهما الخارجية لن يأتي إلا من خلال استرجاع دورهما الريادي في النظام الإقليمي العربي، خاصة بعد الأزمات التي عايشاها والتي أثرت على مكانتهما، وبدا ذلك جليا في المطالبة بضرورة دعم التكتلات الجهوية العربية وضرورة إحيائها بعد الركود الذي مس مختلف هياكلها بدءا بالاتجاه نحو تحسين العلاقات الثنائية.

ففي 1999، وبعد تطبيع العلاقات الجزائرية السودانية وإعادة تعيين كل دولة سفيرها لدى الأخرى، قامت الدولتان بتحسين علاقاتهما مع الدول التي شهدت توترات معها مثل تونس، والمغرب بالنسبة للجزائر، ومصر والكويت بالنسبة للسودان، وهذا ما تحقق على أرض الواقع، حيث ارتفعت مستويات التعاون مع الدول المذكورة .

فيما يخص الجزائر وعلاقتها مع المغرب، أرسل الرئيس بوتفليقة برقية تهنئة بعد جلوس الملك محمد السادس على العرش الملكي في 1999، أكد فيها على وجود إرادة جزائرية لمواصلة التعاون وتجاوز العقبات، وهذا التقارب جاء بعد ضغوطات من تونس وليبيا لحل الأزمة الصحراوية ودفع مسار الاتحاد المغاربي الذي جمد في 1995.²

وبالنسبة للقضايا العربية الأخرى والتي تدخل ضمن اهتمام البلدين، فمواقف الجزائر تبقى ثابتة تجاه قضايا السودان كضرورة إيجاد تسوية وحل لأزماته الداخلية وهو ما لقي ترحيبا من السودان التي ترى في الجزائر طرفا مهما في المحافل الدولية لتحسين علاقاته مع الدول الغربية، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى هذا فالطرفين أدركا أكثر من مرة ضرورة استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة لتحقيق السلام.³

ويظهر تفاعل البلدين مع مختلف الأحداث والقضايا العربية من خلال استضافتهما وحضورهما الدائم في الدورات العادية للقمم الدورية لجامعة الدول العربية، والتي حرص فيها الطرفان على ضرورة دعم جهود التنمية في الأقطار العربية إضافة إلى حل الخلافات الحاصلة داخل بعض الدول العربية.

¹ كلمة الرئيس بوتفليقة في الدورة 23 للجنة منظمة الوحدة الإفريقية للعمل والشؤون الاجتماعية، 20 أبريل 2000، في: إبراهيم رماني، مختارات من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003: الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، 2003، ص251.

² خالد السرحاني، "العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية"، السياسة الدولية، عدد: 163، جانفي 2006، ص161.

³ "مقابلة مع السيد فرحات شباب"، المدير الفرعي لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة، على مستوى وزارة الخارجية، في 07 جويلية 2011.

على صعيد الجبهة الإفريقية:

أما على الصعيد الإفريقي، فيعتبر الاتحاد الإفريقي من بين الأطر التي اعتمدها الدولتان لتعزيز اندماجهما في المجتمع الدولي، والذي يرى فيه الطرفان الجهة الوحيدة الكفيلة بمعالجة أزمات ونزاعات القارة الإفريقية، باعتبار أن الأطر الدولية الأخرى تؤدي إلى تدويل قضايا القارة خدمة لمصالح الدول الغربية التي تهدف إلى استغلال ثروات وإمكانيات القارة الإفريقية، كما يعتبر الفضاء الإفريقي دعماً لسياسة البلدين الخارجية وتعزيزاً لموقعها في التوازنات الدولية الجديدة، فيشهد للجزائر على الدور الذي تلعبه على مستوى هياكل وآليات الاتحاد الإفريقي لاستعادة سمعتها على المستوى الإفريقي الأمر الذي أدى بها إلى الدخول في منافسة مع الدول التي تريد أن تلعب نفس الدور في المنطقة كليبيا ومصر.¹

وبعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، تحسنت علاقات الجزائر الخارجية لاسيما مع السودان، واعتبرت قضايا القارة الإفريقية على رأس أولوياتها من أمن واستقرار وتنمية، كما اهتمت السياسة الخارجية الجزائرية باسترجاع مكانة الجزائر في التفاعلات الإقليمية الحاصلة على مستوى الدائرة الإفريقية، تجلّى ذلك من خلال المبادرات التي أطلقتها الجزائر بشأن إفريقيا، وأهمها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. التي تقوم على الحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة.²

كما يشهد للسودان في تاريخه المعاصر على الصعيد الإفريقي دبلوماسيته الثابتة تجاه قضايا القارة، حيث وقبل تعرضه للعديد من الأزمات الداخلية والضغوطات الدولية التي قلصت من حركتيه على مستوى القارة، كانت السودان المكان الذي يجد فيه الأفارقة حلاً لمشاكلهم الداخلية نظراً للتوافق الداخلي الذي حققه السودان في ظل مجتمع يتميز بالتباين في التركيبات والإثنيات واللغات.

كما ظهر تأثير الدائرة الإفريقية على السياسة الخارجية للبلدين من خلال الدور الذي لعبه الطرفان في الدفاع عن القضايا الإفريقية ذات الاهتمام المشترك في مختلف المحافل الدولية، والفواعل المؤثرة في العلاقات الإفريقية العربية والتي تشارك فيها الجزائر والسودان دورياً في القمم التي تعقدتها.³

ومن خلال العمل على تفعيل وإرساء ملفات التعاون يؤكد الطرفان على ضرورة المساهمة في تفعيل علاقات التشاور والتعاون بين الشمال والجنوب من خلال مختلف الأقطاب التي لها علاقة مع إفريقيا كأوروبا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.⁴

¹ خالد السرحاني، "عودة الحساسية إلى السياسة الإقليمية للجزائر"، أخذت بتاريخ: 2011/07/15، من موقع:

<http://www.ahram.org.eg/acaps> (.November 2005.p2)

² Martin Ohouda, *le Nepad et les Enjeux du Développement en Afrique*, Paris: 2002, p2.

³ Abdelkader Bousseham, *regards sur la diplomatie algérienne*, Alger: casbah-édition, 2005, p2.

⁴ إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص 21.

على الصعيد الدولي:

لقد انعكست التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة على الأداء الخارجي للبلدين، فجعلت البلدين يتكيفان والمتغيرات الدولية التي أدت إلى بروز "النظام الدولي الجديد" وظهور الثورة المعلوماتية والتي جعلت العالم قرية صغيرة، و في ظل هذا سعى الطرفان إلى تحسين علاقاتهما مع الأقطاب الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة بعد الضغوط التي تعرضا لها خلال فترة التسعينات، وهذا من منطلق أن التواجد بفعالية على الساحة الدولية لن يتحقق إلا بتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة وفي جميع المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية.

فإلى جانب البعد الأمني والسياسي في العلاقات مع الغرب، يحظى العامل الاقتصادي بأهمية بالغة ويتمثل أساسا في جلب الاستثمارات الغربية إلى الجزائر والسودان، وهذا بهدف دعم الإصلاحات الاقتصادية، وبهذا الخصوص صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنه على استعداد لتفعيل التعاون مع واشنطن إلى أبعد مدى وحتى لأكثر من مشروع مارشال¹. كما أبدت السودان كذلك تعاونها مع الولايات المتحدة خاصة بعد شطبها من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وأمام ظهور أقطاب أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الفضاء الجزائري- السوداني كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان، سعى البلدان لتعزيز التعاون والشراكة معها في إطار التعاون شمال - جنوب.

إن تفاعل الجزائر والسودان مع مختلف التحولات الدولية، كان مرتبطا برغبتها في العودة إلى الساحة الدولية كطرف له مكانته ووزنه في التفاعلات الدولية، مركزين في ذلك على البعد الإقليمي في فضائه العربي والإفريقي والذي يمثل نطاق أو مجال تحرك دبلوماسية البلدين.

المطلب الثالث: موقف البلدين من أهم القضايا الإقليمية والدولية.

تنتهج كل من السودان والجزائر حاليا سياسة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تكثيف علاقاتهما الخارجية مع مختلف الدول والمنظمات الفاعلة سعيا منهما للعودة السريعة إلى الساحة الدولية من اجل فك العزلة التي فرضت عليهما خلال فترة التسعينيات.²

ولمعرفة مواقف السودان والجزائر من أهم القضايا الدولية والإقليمية لابد من معرفة الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للبلدين، وهذا انطلاقا من أن أي موقف لدولة تجاه قضية معينة هو انعكاس لأهدافها المسطرة في سياستها الخارجية والتي تعكس تصوراتها وأهدافها، ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية

¹ نصر القفاص، كنت في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep)، ط1، 2004، ص29.

² محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريترية، بيروت: دار الجبل، ط1، 2004، ص234.

"تلك الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية"¹ ، فالدولة تحاول في تعاملها مع محيطها الدولي أن يكون سلوكها مدروسا دراسة وافية كقاعدة تنتهج على أساسها طريقا معيناً. وبالنسبة للجزائر تتمثل أهداف السياسة الخارجية المحددة منذ نيلها للاستقلال في 1962، في صيانة الأمن القومي، والحفاظ على الوحدة الترابية ودعم السلام العالمي، حيث تعتبر هذه الأهداف الثابتة بمثابة الأسس التي تتحكم في أداء الجزائر الخارجي.

أما فيما يخص السودان ففي منتصف التسعينيات حاول صانعو السياسة الخارجية السودانية إحداث تحول في توجهات السياسة الخارجية وأهدافها العليا التي كانت سائدة قبل وصول الجبهة الإسلامية القومية للإنقاذ إلى الحكم، وهذا ما أكدته المادة 17 من دستور السودان الانتقالي لعام 1998 وفيها:

"تدار السياسة الخارجية لجمهورية السودان بعزلة واستقلال وانفتاح وتفاعل من أجل إبلاغ رسائل المبادئ العامة السامية وبلوغ المصالح العليا للبلاد وللإنسانية كافة، وذلك بالسعي لتوطيد السلم والأمن العالمي، وترقية التدابير لفض المنازعات الدولية بالحسنى ودفع التعاون في كل مجالات الحياة ومع سائر الدول، ولرعاية حق الجوار، وعدم التدخل عدواناً في الشؤون الداخلية للآخرين، واحترام الحقوق والحريات الأساسية والواجبات والفضائل الدينية المثلى للناس جميعاً، ولحوار المذاهب والحضارات، ولتبادل المنافع للناس جميعاً"².

بعد معرفة أهم الأهداف المسطرة في السياسة الخارجية للبلدين يمكن تحديد مواقف الطرفان من مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية والإرهاب الدولي.

القضية الفلسطينية:

يضم السودان والجزائر جهودهما إلى المواقف المتخذة ضمن المنظمات العربية والإسلامية التي ترى في القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية والإسلامية، كما نجد أن البلدين يؤيدان دوماً القرارات الدولية المطالبة بمساعدة الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف³. إن المواقف الجزائرية السودانية الثابتة والداعمة للقضية الفلسطينية انعكست على علاقتها بإسرائيل من خلال رفض الطرفين التام لقضية التطبيع مع إسرائيل.

¹ Gendreau Monique chemilier, " la question du sahara", annuaire de tiers monde, 1976, pp270-271.

² جمهورية السودان، دستور 1998، المادة 17، ص53.

³ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول السياسة الخارجية السودانية وموقفها من أهم القضايا الدولية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، ديسمبر، 2009.

قضية الصحراء الغربية:

فيما يخص قضية الصحراء الغربية، ففي الوقت الذي ترى فيه الجزائر أنها قضية استعمار يجب تصفيته وفقاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير¹، تتفادى السودان الخوض في هذا الموضوع وتؤكد أن موقفها هو الحياد انطلاقاً من حرصها على إقامة علاقات متميزة مع جميع الدول العربية، إلا أنها تؤكد على مساندة الحل السياسي للقضية وفق قرارات الشرعية الدولية، لكن ورغم هذا يتبين ضمناً أن السودان تنتهج سياسة الحياد السلبي من خلال تأييد أطروحات المغرب في هذا المجال وهذا ما تجسد من خلال امتناع السودان عن التصويت في الأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء الغربية.²

قضية مكافحة الإرهاب:

بخصوص قضية مكافحة الإرهاب يُشهد للجزائر دورها في هذا المجال انطلاقاً من خبرتها في التعامل مع أزمتها الداخلية طوال التسعينيات، إذ أصبحت الجزائر طرفاً مهماً في معادلة محاربة الإرهاب داخلياً وإقليمياً ودولياً وهذا من خلال تصديقها على مختلف الاتفاقيات المناهضة للإرهاب.

أما السودان التي كانت ضمن القائمة السوداء الخاصة بالدول الراحية للإرهاب طوال فترة التسعينيات³، وهو ما انعكس كثيراً على سياستها الخارجية التي كانت محاصرة إقليمياً ودولياً، فقد بدأت مع بداية سنة 1998 تظهر توجهات جديدة حول هذه القضية، حيث اتخذت خطوات تدريجية في إطار مناهضتها للإرهاب، وبدا ذلك من خلال طردها لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن⁴، وخطوات أخرى أبدت فيها السودان نيتها للتعاون مع الغرب في مجال مكافحة الإرهاب. وهذا ما أكدته عدة تصريحات أمريكية حول تعاون السودان في هذا المجال، مما أدى إلى شطبه من قائمة الدول الراحية للإرهاب في 18 أبريل 2004، وبذلك دخل السودان عهداً جديداً مع الغرب من خلال تصديقه على أهم الاتفاقيات والبروتوكولات المناهضة للإرهاب.

وكخلاصة لمواقف البلدين حول مختلف القضايا المذكورة، وإذا استثنينا موقف السودان من قضية الصحراء الغربية، يلاحظ أن هناك توافق كبير حولها وهذا ما يعكس رغبة الطرفين في العودة إلى الساحة الدولية بفعالية في مختلف التفاعلات الدولية، مركزان في ذلك على الجبهة الإقليمية خاصة في بعدها الإفريقي، والذي تركزت فيه أغلب تحركاتهما الدبلوماسية مع التحفظ على حجم دور السودان.

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول السياسة الخارجية السودانية وموقفها من أهم القضايا الدولية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، ديسمبر 2009.

³ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

⁴ حسن حاج على، السياسة الخارجية للإنقاذ تجاه دول الجوار الأفريقي، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت الثالث عشر، قاعة الشارقة، في الفترة 5-10/2000، ص 10.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية السودانية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: التغيرات السياسية في البلدين بعد نهاية الحرب الباردة.

شهدت نهاية الحرب الباردة العديد من التحولات والتغيرات التي كان لها دورا في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية للدول، وتعتبر الجزائر والسودان من بين الدول التي لم تكن في منأى عن هذه التحولات، حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيرات سياسية داخل الدولتين اللتين كانتا في فترة الحرب الباردة تنتهجان النمط الاشتراكي. إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة كقطب مسيطر على التفاعلات الدولية، حتم على البلدين ضرورة الدخول في تحولات داخلية وخارجية عميقة.

لقد اكسب التوجه الاشتراكي الجزائر أثناء فترة الحرب الباردة مزيدا من التأثير على كافة الأصعدة بدءا من قيادتها للعالم الثالث، واتخاذ مواقف مؤثرة تجاه قضايا الأمة العربية والإسلامية كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة بين الشمال والجنوب، وتعزيز التعاون جنوب - جنوب.¹ إلا إن نهاية الحرب الباردة أفقدت الجزائر ومعها باقي دول العالم الثالث هامش التحرك الذي كانت تتمتع به من قبل²، حيث أن التحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة فرضت جملة من الضغوط على الدول خاصة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك كانت الجزائر من أولى الدول التي استجابت لهذه التحولات من خلال تبنيها للتعددية السياسية على إثر إعلان دستور 1989.³

غير أن الاستجابة لهذه التحولات والمضي في تدعيم عملية الانفتاح السياسي أعقبه وصول أحزاب إسلامية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فرضت نفسها على الساحة السياسية من خلال فوزها بالانتخابات بـ: 60 بالمائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية لسنة 1991.⁴ وقد كان ذلك متزامنا مع تصاعد وتنامي التيار الإسلامي عربيا وإسلاميا خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979، والتي عملت على توفير "مراكز التدريب لتصدير الأفكار السياسية والإسلامية عبر بعض الدول الموالية لها".⁵ ولذلك فإنه يمكن القول أن تغير الأوضاع الدولية في نهاية الثمانينات وتعثر استجابة وتكيف الجزائر معها أدى إلى الدخول في أزمة داخلية عميقة الأبعاد والتي كان انعكاسها واضح على أداء الجزائر الخارجي الذي كان يسير في اتجاه الركود والتفكك.

¹ Grimaud Nicole, *La Politique, Extérieur De L'Algerie*, Paris: Edition, Karthala, 1976, Page 319.

² سمير أمين، *مستقبل الجنوب في عالم متغير*، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002، ص119.

³ Grimaud, Nicole, Op, Cit, P320.

⁴ تمام مكرم ألبرازي، *الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة*، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص249.

⁵ أحمد المختاري، "السودان قاعدة خلفية ومركز تدريب لعناصر ألبيا"، أخذت بتاريخ: 2009/08/19، من موقع أوفربلوغ.

Mokhtari.over-blog/article-35039268.html

ولقد استمر انعكاس تحولات ما بعد الحرب الباردة على الجزائر خاصة بعد حدوث تغييرات على مستوى الرئاسة وذلك بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم بعد انتخابات مسبقة في 15 أبريل 1999 خلفا للرئيس اليمين زروال. حيث ساهمت الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في تفعيل دور هذا الأخير في مجال السياسة الخارجية، إذ تنص المادة 77 من الدستور الجزائري على أن "رئيس الجمهورية هو الذي يقرر السياسة الخارجية للبلاد ويوجهها"¹. مع أن الممارسة تظهر بأن البرلمان والرئاسة والوزارات السيادية (كوزارة الشؤون الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع) هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية وأدائها، وتشاركها قوى أخرى كأجهزة المخابرات، وقوى أخرى خفية وشخصيات سياسية وتاريخية ذات الثقل الواسع في المجتمع.²

أما فيما يخص السودان، فإن التحولات السياسية قد تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، حيث في 1989 حدثت نقطة تحول في تاريخ السودان من خلال الإطاحة بالنظام الحكم عن طريق مجموعة من الضباط التابعين للجيش السوداني يقودهم عمر حسن البشير أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية، مطيحين بذلك الحكومة الديمقراطية المنتخبة والتي كان يترأس مجلس وزرائها السيد الصادق المهدي واحمد الميرغني رئيس مجلس الدولة، وبهذا التحول السياسي والاستيلاء على السلطة أظهرت الحكومة توجهاتها الإسلامية عن طريق تعيين حسن الترابي أحد مخططي الانقلاب وزعيم الجبهة الإسلامية القومية في منصب رئيس الوزراء.³

وتزامنت هذه التغييرات السياسية مع مجموعة من الظروف المحلية والإقليمية والدولية والتي برزت كتداعيات للتغيرات الحاصلة في السلطة، فعلى المستوى الداخلي اشتعلت حرب الجنوب وأصبحت أكثر شدة من السابق، وهذا بعد انضمام قادة الأحزاب والمؤسسات المنحلة إلى المعارضة وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قيادة لأعمال التمرد في الجنوب بقيادة جون قرنق "John Garang" * . ولم يمس التغيير الذي شهدته البلاد الجنوب فقط، بل ظهرت أعمال تمرد وتخريب في غرب البلاد وحتى في الشمال.

كما أثر وصول الإنقاذ إلى الحكم كثيرا على جيران السودان، حيث أصبحت هذه الأخيرة معادية منذ 1990 لمعظم دول الجوار، ودخلت بذلك في تحالف الضد وأصبحت مشاكل السودان مع جيرانها عميقة من خلال رفض هذه الأخيرة التوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ، وتعتبر كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ص 18.

² - محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"، في: الأزمة الجزائرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 145 .

³ - William Pierre Bougies, *Le Soudan, Cœur Géostratégique De L'Afrique Subsaharienne*, paris: Mémoire De Recherche, Isris, Décembre, 2010.P26.

(*) ولد قرنق عام 1945، حاز على شهادة العلوم من الولايات المتحدة عام 1971، عين عقيدا في الجيش السوداني عام 1981، أرسل لينهي تمردا في الجنوب فإذا به يصبح زعيما للمتمردين، ومنذ أكثر من 20 عاما وهو يعتبر من أهم الشخصيات السودانية في أزمة الجنوب.

من بين أكثر الدول الأشد عداءاً للسودان في هذه الفترة، حيث يرى المهتمون بالشأن السوداني أن سبب هذا العداء يعود إلى " التوجهات الإسلامية الجديدة في سياسة السودان والتي تقوم على دعم وتمويل الحركات الإسلامية النشيطة في دول الجوار بهدف ضرب أمنها واستقرارها خاصة في إثيوبيا واريتريا"¹.

إن مشاكل السودان مع جيرانها لم تنته عند هذا الحد، حيث كانت علاقات السودان متوترة مع التشاد ومصر، فالعلاقات السودانية المصرية لم تكن في حاجة إلى تعقيدات إضافية خاصة بعد استيلاء الإسلاميين على السلطة في جويلية 1989، حيث ومن خلال التباين في التعاطي مع الملف العراقي في حرب الخليج الثانية و الذي مثل أحد محطات التوتر بين البلدين، فإن التوتر لم يقف عند هذا الحد حيث وصل إلى درجة القطيعة بين البلدين بعد اتهام هاته الأخيرة برغبتها في إسقاط النظام المصري عن طريق محاولة قتل الرئيس المصري حسني مبارك في أديس بابا أثناء افتتاح أشغال منظمة الوحدة الإفريقية عام 1995.²

أما على المستوى الدولي، فإن كشف النظام السوداني عن وجهه الإسلامي لاقى معارضة كبيرة من أغلب الدول، فمنذ قيام ثورة الإنقاذ الوطني في جويلية 1989 والسودان تواجه ضغوطات دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.³ ويفسر البعض الضغوطات الغربية المفروضة بالرغبة في تهذيب السودان بسبب وصول الإسلاميين إلى الحكم بطريقة غير شرعية بقيادة عمر البشير وحليفه حسن الترابي، وموقفهما الداعم للعراق في احتلاله للكويت إضافة إلى رفض التدخل الأمريكي في العراق من خلال طلب السودان بضرورة حل القضية في إطار الجامعة العربية، وهي كلها مواقف أدت إلى محاصرة السودان ومقاطعتها اقتصاديا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول الخليج.

لقد كانت آثار الضغوطات المفروضة على السودان واضحة طوال سنوات التسعينات، حيث تم توريث السودان في أزمت داخلية خانقة⁴، تزامنت مع وضع السودان ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب مع كل من إيران وكوريا الشمالية، بدعوى إيواء زعيم القاعدة أسامة بن لادن في السنوات الأولى من التسعينيات، لكن ورغم الضغوطات الدولية التي واجهتها حكومة الإنقاذ، إلا أن السودان صعدت من نبرات العداء تجاه الدول الغربية محتمية بخطابها الديني الذي لف جزءا كبيرا من الشعب حولها، متأثرا بمواقفها وبخطاباتها الدينية التي تحكي عن الجهاد ورفع راية الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية.⁵

¹ مصطفى دالع، السودان الذي رأيت: من أم درمان إلى دارفور فالجنوب، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، 2001، ص57.

² محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، 2004، ص30.

³ صحيفة الإنقاذ الوطني، "علاقات السودان الخارجية"، السودان، العدد: 17، 27 اوت 1990.

⁴ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول الوضع الداخلي في السودان، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.

⁵ مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص55.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضايا السودان الداخلية.

من بين القضايا الداخلية للسودان والتي حظيت باهتمام الدبلوماسية الجزائرية بعد تطبيع العلاقات في

ماي 1999 نجد:

قضية دارفور:

تعود مشكلة إقليم دارفور الواقع في غرب السودان إلى شهر فيفري 2003، حيث تمردت قبائل الزغاوة والفور ضد الحكومة المركزية بسبب ضعف الاهتمام بالتنمية المحلية نتيجة الجفاف¹، مما أدى إلى وقوع احتكاكات بين العديد من المجموعات السكانية في الإقليم، وتطورت تلك الاحتكاكات إلى نزاعات مسلحة نظرا لانتشار الأسلحة المسربة من جنوب السودان والدول المجاورة².

العنوان: خريطة السودان السياسية قبل انفصال الجنوب عن الشمال.



Source: Mohamed Salih, *Agrarian Change In The Central Rainlands : Sudan, A Socio - Economic Analysis*, Edited By, Scandinavian Institute Of African Studies, Uppsala 1987.P3.

¹- إجلال رأفت، " أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية"، المستقبل العربي، العدد: 312، فيفري 2005، ص 95.

²- Amir Idris, *Conflict And Politics Of Identity In Sudan*, New York: 1Ed, Palgrave Macmillan, 2005, P78.

ولقد دارت هذه النزاعات في الغالب بين ميليشيات الجنجويد ذات الأصول العربية وقبائل الفور والزغاوة ذات الأصول الزنجية والإفريقية، حيث أخذت هذه النزاعات طابعا عنيفا وحملت أبعادا إقليمية ودولية.¹

وفي إطار مبادرات حل أزمة دارفور، أطلق الرئيس السوداني عمر حسن البشير في شهر نوفمبر 2008 مبادرة لتحقيق المصالحة في دارفور، تزامنت معها مبادرة الجامعة العربية عن طريق مجلس الجامعة المنعقد في دورته الثلاثين برئاسة قطر، حيث أطلقت المبادرة العربية الإفريقية للسلام في دارفور، وشاركت الجزائر ضمن هذه المبادرة لإبداء مجموعة من المواقف على المستوى الجماعي. أما على المستوى الفردي فقد سعت الجزائر إلى معالجة قضية دارفور ضمن الاتحاد الإفريقي مفضلة في ذلك الأطر الجهوية لحل النزاعات على الأطر الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن، وهذا ما أكده الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، خلال أشغال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بالجمهورية الليبية في 31 أوت 2009، والمخصصة لمعالجة النزاعات الإقليمية بالقارة الإفريقية، حيث أكد أن موضوع حل النزاعات في إفريقيا أصبح ذا أولوية للقادة الأفارقة بهدف التفرغ لجهود التنمية في إفريقيا، كما أكد على موقف الجزائر الثابت بشأن قضية دارفور، المعلى عنه من طرف رئيس الجمهورية، والمبني على حل القضية في إطار الوحدة الترابية للسودان وسيادته والحوار ما بين السودانين.²

شاركت الجزائر في آلية مراقبة تنفيذ السودان لالتزاماته الدولية الخاصة بإدارة الأزمة في إقليم دارفور بمراقبين ضمن 120 مراقب إفريقي عبرت من خلالها عن دعم وتضامن الجزائر مع السودان، وعدم ادخارها أي جهد لحل الأزمة في دارفور والحفاظ على الوحدة الترابية للسودان.³

وتجسد دعم الجزائر للسودان من خلال المعونات التي قدمت إلى إقليم دارفور، حيث ترأس السيد عبد القادر مساهل الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر الدولي للمانحين من أجل إعمار دارفور الذي عقد في القاهرة بتاريخ 2007/10/31.

وعلى مستوى المحافل الدولية كان للجزائر دورا هاما في صياغة القرارين 1564 - 1566 الصادرين عن مجلس الأمن حول قضية دارفور، ومنح السودان مهلة أطول لإثبات حسن نيته في التعامل مع أزمته الداخلية قبل التعرض إلى فرض عقوبات دولية، وتجسد دور الجزائر في هذا الإطار من خلال الاتصال الدائم واللقاءات الدورية بين الممثلين الدائمين لكلا البلدين في الأمم المتحدة.

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول الوضع الداخلي في السودان، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جويلية 2011.

² "مساءل يذكر بموقف الجزائر من دارفور"، يومية الفجر الجزائرية، العدد: 2345، 31 أوت 2009.

³ "الجزائر تعتبر قرار اعتقال البشير تهديدا لاستقرار السودان وتأسيس للعدالة"، يومية الفجر الجزائرية، العدد: 2360، 06 مارس 2009.

ومن جانب السودان وفي إطار حملته لكسب أكبر تأييد دولي له، فإنه سعى دائما إلى ضمان تأييد الجزائر نظرا لمكانتها الإقليمية في المنطقة العربية وفي إفريقيا إضافة إلى علاقاتها المميزة مع جميع القوى الكبرى.

وفي هذا الإطار أوفد الرئيس السوداني عمر حسن البشير مبعوثين خاصين له إلى الجزائر من بينها زيارة الدكتور جلال يوسف وزير الصناعة مرتين إلى الجزائر خلال شهري أوت وسبتمبر 2008، حيث حظي الوزير السوداني بمقابلة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والوزير الأول أحمد اويحيى ووزير الخارجية مراد مدلسي وجاءت هذه الزيارة في أعقاب تطورات قضية اهتمام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس اوكامبو من خلال اتهام الرئيس السوداني بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور.

قضية مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير:

حينما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارًا باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير في مارس 2008 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بدارفور، أكدت الجزائر عن بالغ انشغالها بالأمر ودعم كافة الجهود التي من شأنها تجميد إجراءات المحكمة، وبذلت جهودا مع الدول العربية والأفريقية في مجلس الأمن لتنفيذ المادة 16 من القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لوقف أي إجراء ضد السودان والرئيس البشير، وأكدت كذلك دعمها لجهود تحقيق أمن وسلامة السودان والتأكيد على سيادته الوطنية والترابية.¹

واعتبر مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري أن قرار توقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير "تهديدا حقيقيا للسلم والأمن والاستقرار"، مؤكدا رفض الجزائر المطلق لسياسة الكيل بمكيالين في معالجة الأزمات²، وأشار إلى تأييد الجزائر لمواقف الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول الأجنبية الراضة لقرار المحكمة الجنائية الدولية، داعيا إلى ضرورة بذل الجهود على المستويين الإقليمي والدولي للتمكن من مواصلة المساعي الرامية إلى إيجاد حل عاجل ودائم للأزمة في دارفور.³ وقال مدلسي "إن قرار المحكمة ضد الرئيس السوداني غير عادل ولا يخدم السلم بالمنطقة"، معربا عن أمله في أن تدفع الحملة الدولية المساندة للبشير أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم في

¹ - "الجزائر تعتبر قرار اعتقال البشير تهديدا لاستقرار السودان وتسييس للعدالة"، *يومية الفجر الجزائرية*، العدد: 2360، 06 مارس 2009.

² - *المكان نفسه*.

³ - *وكالة الأنباء الصينية (القسم العربي)*، "الجزائر تعرب عن الرفض المطلق لسياسة الكيل بمكيالين على خلفية قرار اعتقال البشير"، *صحيفة الشعب اليومية اونلاين*، بكين، 2009/03/11، أخذت بتاريخ 2011/12/11 من الموقع التالي:

<http://arabic.people.com.cn/31662/6611492.html>.

حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الإنصاف عبر كافة أنحاء العالم من خلال إلغاء قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني.¹

¹-المكان نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال العرض العام لمختلف المراحل التي مرت بها العلاقات الجزائرية - السودانية والتي وردت ضمن هذا الفصل من مسح للعلاقات التاريخية بين البلدين قبل الاستقلال وبعده، إلى جانب عرض الفضاء المشترك بين البلدين ومكانتهما ضمنه وتحديد مواقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية، نخلص إلى نقطة مهمة وهي من الضروري معرفة أهم مواطن التقاطع والخلاف بين البلدين سابقا، حتى يتفادها الفاعلين ذات الصلة بالعلاقات الجزائرية السودانية مستقبلا ، وتوظيفها في الاتجاه الايجابي الذي يخدم المصالح المشتركة بين الطرفين، ولتحقيق هذا لابد من وجود دراسات معمقة لتحقيق هذا الهدف الذي ينعكس على رسم سياسة خارجية فعالة ليس تجاه السودان فقط وإنما تجاه أي دولة لها علاقات ومصالح مشتركة مع الجزائر.

تتمثل أهمية دراستنا لهذا الفصل، في وضع العلاقات الجزائرية السودانية في إطارها العام، مما يساعدنا في التحليل أكثر في الفصول القادمة من جهة، وحتى نتفادى التناقض في بعض الجوانب من جهة أخرى.

الفصل الثاني:
التوتر في العلاقات
الجزائرية - السودانية

تمهيد:

شهدت العلاقات الجزائرية - السودانية في مطلع التسعينيات توترا بالغ التعقيد على خلفية تورط السودان في دعم قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مباشرة بعد إلغاء المسار الانتخابي في مطلع 1992. وعلى الرغم من نفي الجهات الرسمية السودانية، فقد اتخذت الخرطوم آنذاك موقفا مساندا لجبهة الإنقاذ، حيث اعتبرت الجزائر هذا السلوك أنه تدخل في شؤونها الداخلية، وهو الأمر الذي أدى إلى تأزيم العلاقات بعد تقليص الطرفين لمستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السحب المتبادل للسفراء في مارس 1993.

إن تأزم العلاقات الجزائرية السودانية يمكن تفسيره بعاملين أساسيين سيتم عرضهما في المبحث الأول لهذا الفصل أين يتم التعرض إلى التوجهات الخارجية لسياسة الإنقاذ في تلك الفترة، والتي كانت أكثر عدائية من أي فترة سابقة وانعكاسات ذلك على الجزائر، كما سيتم التعرض إلى قضية بروز وتصاعد نشاط الحركات الإسلامية في العالم العربي الذي لم تكن فيه الجزائر والسودان في معزل عن تأثير هذه الحركات على العلاقات الثنائية بين البلدين، وسيتم بعد عرض هذين العاملين الاستفسار في المطلب الثاني حول تداعيات تأزم العلاقات الثنائية على الفضاء المشترك للبلدين.

المبحث الأول: خلفيات وعوامل التوتر في العلاقات الجزائرية - السودانية

توترت العلاقات الجزائرية السودانية في بداية التسعينيات بفعل مجموعة من العوامل والتي ساهمت في دفع العلاقات في اتجاه التأزم من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية في مارس 1993، وتجميد جميع مجالات التعاون بين البلدين على خلفية اتهام الجزائر للسودان بشأن دعمه للجماعات المسلحة في الجزائر ومن بين العوامل نذكر:

المطلب الأول: سياسة السودان الخارجية بعد وصول الإنقاذ إلى السلطة.

وصلت حكومة الإنقاذ إلى الحكم في السودان سنة 1989 حيث تزامن وصولها مع نهاية الحرب الباردة وبداية تشكل "النظام الدولي الجديد"، إضافة إلى اندلاع حرب الخليج الثانية والتي اتخذت السياسة الخارجية السودانية اتجاهها موقفا مغايرا¹، مما أدى إلى تأثر علاقات السودان الخارجية إقليميا ودوليا، ورغم أن الهدف الأساسي الذي سعت إليه حكومة الإنقاذ بعد وصولها إلى الحكم هو تحسين علاقات السودان الخارجية المتوترة سابقا في فترة حكم جعفر النميري، إلا أن الأسس التي ارتكزت عليها السياسة

¹ - محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دون مكان النشر: دار هابل للطباعة والنشر، 1998، ص 240.

الخارجية للإنقاذ أدت إلى تعقيدها أكثر خاصة فيما يتعلق بمشروع الدولة الإسلامية وتصديرها إلى الخارج لرفع راية الإسلام ونصرة المستضعفين داخل بلدانهم¹.

وفى سبيل تنفيذ هذه الأسس والمبادئ التي على أساسها تصاغ العلاقات الخارجية والتي يؤمن بها النظام السوداني، فقد قدم نفسه كقوة مناهضة للنفوذ الغربي، وبهذا أعلن السودان عن قيام حكومة إسلامية بكامل أجندها المحلية والإقليمية والعالمية، وعبر حسن الترابي* - القائد الإيديولوجي - عن رأيه في الدولة وذكر " أن الدولة القومية فاشلة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويكمن البديل في القوى الإسلامية التي ستعمل على ترتيب شكل الدول في العالم"²، بمعنى أن النظام الإسلامي الذي يطمح إليه حسن الترابي لقيامه لا يقتصر فقط على مجتمعات المسلمين في دول الجوار وإنما يتعداه إلى دول أخرى، الأمر الذي يتطلب تقديم مساعدات مختلفة لهؤلاء المسلمين مهما كانت رؤى وتصورات حكوماتهم.

قد انعكست القيم الإسلامية والإيديولوجية التي تبناها السودان بعد وصول الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ على أول تجربته عملية لسياسة السودان الخارجية أثناء حرب الخليج الثانية، حيث تجسد موقفه في إدانة التدخل الأمريكي واعتباره تدخل غير شرعي، كما دعت إلى ضرورة حل القضية داخل البيت العربي، مما أدى إلى تصنيف السودان ضمن دول الضد، وهو ما أدى بالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهذيب السودان عن طريق تبني سياسة دولية جديدة لعزله عن محيطه الإقليمي عقاباً له على مواقفه ذات التوجهات الدينية.

وكتحليل للمواقف الخارجية لحكومة الإنقاذ، يتضح أن النظام السوداني لم يدرس آثار التشريعات الإسلامية على علاقاته الخارجية كما يتضح أن منظري السياسة الخارجية السودانية آنذاك اخطأوا في تشريح الواقع الدولي والإقليمي، حيث توقعات الإستراتيجية القومية السودانية آنذاك زوال نظام القطب الواحد وبروز نظام عالمي جديد متعدد القطبية تسوده الحرية والتعددية، وهو الأمر الذي أدخل السودان في أزمت داخلية خانقة، كتصاعد وتيرة حرب الجنوب، وظهور بوادر الانقسام الداخلي والذي أعاق إلى حد بعيد قدرة السودان على الحركة الفعالة في السياسة الخارجية.

لم تقف توجهات حكومة الإنقاذ الخارجية عند هذا الحد، بل ذهبت إلى إنشاء المؤتمر العربي الإسلامي في 1991 في الخرطوم تحت قيادة حسن الترابي كأمين عام، واستضاف هذا المؤتمر ممثلي مختلف

¹ جمال عبد الجواد، "محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري والإسلامي"، السياسة الدولية، العدد: 128، أبريل 1997، ص72.

^(*) ولد الترابي في السودان سنة 1923، متحصل على دكتوراه دوله في القانون من جامعة السوربون، يعتبر القائد العملي لحركة الإخوان المسلمون السودانية " جبهة الميثاق الإسلامي ثم الجبهة القومية الإسلامية " سجن عدة مرات في عهد النميري وكذلك في عهد البشير، وشغل عدة مناصب قيادية هامة من أبرزها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إبان الديمقراطية الثالثة، تحالف مع العسكريين للوصول إلى السلطة وأصبح فيما بعد رئيس البرلمان السوداني غير أن ظهور بعض الخلافات مع البشير حول التطبيق العملي أدت إلى اعتقاله مجدداً، له العديد من المؤلفات في الفكر السياسي الإسلامي.

² حسن حاج علي، مرجع سبق ذكره، ص4.

الجماعات الإسلامية ومختلف التنظيمات الإسلامية الراديكالية المناهضة لأنظمة الحكم الداخلية، وللوجود الأجنبي في منطقة الخليج وبعض الدول الأخرى، حيث اعتبر هذا المؤتمر من قبل العديد من القوى الدولية والإقليمية على أنه تنظيم إيديولوجي لا يتناسب مع توجهات الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة.¹ أثارت التوجهات الدينية لحكومة الإنقاذ إشكالية عدم شرعية وصولها إلى الحكم مما أفرز تداعيات كثيرة على دولة السودان، حيث برزت تعقيدات في علاقات السودان الخارجية وشهدت توترات متصلة مع دول الجوار وعلى رأسها جمهورية مصر العربية وإثيوبيا واريتريا وأوغندا، ودول أخرى عربية كالجزائر وتونس، وكان ذلك الخلاف على خلفية اتهامات من هذه الدول المذكورة للسودان بشأن دور السودان في دعم الحركات الإسلامية* الموجودة في هذه البلدان والدعوة إلى ضرب استقرارها منذ أن وصلت الجبهة القومية الإسلامية إلى السلطة.

وقد تجسد الرد في هذه الفترة في توجيهين للسياسة الخارجية السودانية، كان الأول هو التوجه الرسمي المتمثل في مواقف رئيس الوزراء والتصريحات الحكومية التي رفضت الاتهامات، والتوجه غير الرسمي المتمثل في خطب السياسيين والإسلاميين من قيادات الأحزاب بما في ذلك من كانوا في السلطة والتي لم تثبت أو تنفي هذه الاتهامات، فبدت الازدواجية في توجهات السياسة الخارجية السودانية.²

المطلب الثاني: دور الحركات الإسلامية في التأثير على العلاقات الجزائرية - السودانية.

يشغل العالم الإسلامي الرقعة الممتدة من شمال إفريقيا حتى جنوب شرق آسيا فضلا عن تجمعات إسلامية في مناطق مختلفة من العالم، وقد اعتاد هذا العالم في تاريخه على ظهور الحركات السياسية والاجتماعية في مراحل معاناته من حالة الوهن، ومن ثمة تنهض لتستهدف راب الصدع بين مثل الإسلام وواقع حياة المسلمين من خلال تحرك سياسي يحمل في طياته الصفة الإسلامية.³

وقد كان الهدف الرئيسي والمشارك لهذه الحركات الممتدة، هو إقامة الدولة الإسلامية أو ما يعرف بأسلمة الأنظمة من أجل إعادة بناء الدولة "أخلاقيا"⁴، واقترن هدف إنشاء الدولة الإسلامية بالرغبة في

¹ - عبد السلام إبراهيم البغدادي، "السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان: 1989-1995"، "المستقبل العربي"، العدد 206، ص37.

(*) يرى الدكتور إبراهيم أبو عرقوب في كتابه الإسلام في نظر الغرب الأمريكي، أن الحركات الإسلامية عبارة عن مصطلح سياسي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره منهج حياة، وهي الحركات التي تدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية ولا تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتسعى في إستراتيجيتها وبرامجها إلى إقامة دولة إسلامية تطبق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة.

² - على الدين هلال، بهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط2، 2002، ص569.

³ - علاء عبد العزيز أبو زيد، "الممارسة السياسية للحركات الإسلامية: بين مقاومة الاستعمار والتعامل مع النظم السياسية المعاصرة"، وثيقة على شكل PDF، ص8. أخذت بتاريخ 20/11/2010، من الموقع التالي/ www.el.joussour.net.

⁴ - مصطفى الفيلاي، "الصحة الدينية الإسلامية: خصائصها - أطوارها - مستقبلها"، في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص131.

إعادة نظام الخلافة* على أساس أنها شكل الدولة الإسلامية الذي يعبر عن الأمة الإسلامية خاصة في ظل زيادة التحديات الخارجية وانتشار الفساد في الأنظمة الحاكمة في المجتمعات العربية والإسلامية برزت حركات إسلامية* تدعو إلى رفض أنظمة الحكم، فمثل هذا الرفض أحد مظاهر تجذر السياسة لدى هذه الحركات الإسلامية، فدعوتها إلى بناء الدولة يعني أن المقاصد السياسية تنصدر عملها وهذا انطلاقاً من قناعاتها أن السمة البارزة للدين الإسلامي هي سمة الشمولية حيث لا مجال فيه للتفريق بين الدين والسياسة.

والواقع أن ظهور الحركات الإسلامية في المجتمعات العربية يعود إلى فترة الخمسينيات والستينيات، والتي تزامنت مع مرحلة ألالاستقرار في العديد من الدول كمصر وليبيا والسودان والجزائر، إلا أن دور هذه الحركات في هذه الفترة كان لا يتعدى رفض الغرب وإدانة الاستعمار والرغبة في حماية الهوية والدعوة للتضامن بين الشعوب المحررة، وبذلك كانت تشترك في هدفها مع الحركات الوطنية الصاعدة آنذاك.

إن التقارب الذي قام بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال كان ظرفياً، فبعد أن أدركت تلك الحركات أن الحكومات الوطنية لا تعتمز إقامة دول إسلامية حدثت القطيعة وبدأت الضغط على الحكومات الوطنية عن طريق الدخول في صف المعارضة السياسية باعتبارها المجال الحيوي لتطبيق مبدأ الإسلام دين ودولة.

ولقد كان هذا الدور مصاحباً للعديد من الظروف التي كانت سبباً في تنامي هذه الحركات، كهزيمة الدول العربية الإسلامية أمام إسرائيل عام 1967 م وما خلفته من فقدان للثقة في التوجهات العلمانية، وحرب 1973 م التي عقبها الحظر العربي الإسلامي على البترول وما أدى إليه من انتعاش الهوية الإسلامية، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران وأثرها التحفيزي لكثير من الحركات الإسلامية¹.

وتعتبر كل من الجزائر والسودان من بين الدول التي لم تكن في معزل عن تأثير هذه الحركات المتزايدة الدور على العلاقات الثنائية للبلدين. فبالنسبة للجزائر فإن التيار الإسلامي كان مندفعاً ومتدفقاً، حيث لم يعرف الصيغة التنظيمية إلا عند التعديل الدستوري عام 1989، إذ كانت الحركة الإسلامية قبل ذلك تعمل في سرية مطلقة متخذة من المساجد منابر لنشاطها رغم المراقبة والقيود المفروضة عليها من

(*) الخلافة هي نظام الحكم الذي قام به الإسلام وانتشر في أرجاء الأرض. ولقد تعلق بهذا الهدف حركة الإخوان المسلمين بزعامة حسن ألبنا، كما تعلق به الحركات الإسلامية في الشام والجزيرة العربية، وحركة الخلافة التي تأسست في الهند عام 1919 جاعلة من هذا الهدف ركيزة تحركها ومبرر وجودها واستمرارها.

(*) يُعرف عبد الوهاب الأفندي مصطلح "الحركة الإسلامية" بأنه مصطلح يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، والتي تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة.

¹ - علاء عبد العزيز ابوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

طرف السلطة¹، إذ بدأت الضغوطات على الإسلاميين في الجزائر عقب الاستقلال مباشرة، حيث كان الشيخ البشير الإبراهيمي كرجل إصلاحية وأحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين أثناء الاستعمار الفرنسي يتعرض لملاحقة السلطة الجزائرية برئاسة أحمد بن بله.²

واستمرت ملاحقة الإسلاميين بعد تبني الجزائر للخيار الاشتراكي والذي غيب نوعا ما الإسلام، بل وبدأ يلاحق كل الدعاة الإسلاميين- الذين كانوا يطالبون بضرورة الحفاظ على إسلامية الجزائر وعروبتهـا - وفرض التطويق على كل من كان يريد تكوين نواة إسلامية. وقد أدى تزايد الضغوط المفروضة على الإسلاميين إلى انتهاج السرية في نشاطاتهم إلى غاية تأسيس أول جماعة إسلامية مسلحة في الجزائر عام 1989.³

وبعد التعديل الدستوري الذي عرفته البلاد سنة 1989، عاد النظام الجزائري ليقدم بعض التنازلات حفاظا على المشاعر الإسلامية المنتشرة آنذاك داخليا وعربيا، حيث سمح بتشكيل حركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب سياسي إسلامي، خاضت هذه الحركة الانتخابات المحلية في جوان 1990 وحصلت على 55 بالمائة من جملة الأصوات المعبر عنها بعد أن حازت على الأغلبية في 32 ولاية، وتكرر هذا النجاح في الانتخابات التشريعية التي أجريت في جويلية عام 1991 حيث حصلت على 180 مقعد من أصل 230 مقعد.⁴

إلا أن النظام وكرد فعل على هذه النتائج قام بإلغاء النتائج ليفتح بذلك مرحلة جديدة في علاقة النظام مع الحركات الإسلامية، حيث بدأت عملية ملاحقة أعضاء الحركة عن طريق شن حملة اعتقالات واسعة انتهت بوقف نشاط الحركة نهائيا في مارس 1992، الأمر الذي دفع إلى تغيير أسلوب هذه الجماعات وأهدافها من الطابع المحلي إلى الإقليمي من أجل كسب التعاطف مع الحركات الإسلامية العربية التي تشاركها الأهداف وآليات التأثير على غرار الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ في السودان.⁵

بالمقابل، فإن تنامي دور التيارات الإسلامية في السودان يعود إلى بداية السبعينيات، رغم أن تأثيرها كان محدودا بسبب قدرة النظام السياسي السوداني آنذاك على تحقيق التحالف مع هذه التيارات الإسلامية الصاعدة، وهو ما حدث في عهد جعفر النميري الذي أراد تسخير الدين لدعم شرعيته، فأبرم عام 1978 اتفاق مصالحة وطنية مما مكن حركات المعارضة الإسلامية من العودة إلى الحياة العامة، فتنافست على

¹ يحيى أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993، بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ط1، 1993، ص9.

² مرجع نفسه، ص10.

³ مرجع نفسه، ص12.

⁴ Nicole Grimaud, " La Diplomatie Sous Chadli Ou La Politique Du Possible," *Annuaire De L'Afrique De Nord*, 1999, P401.

⁵ علاء عبد العزيز ابوزيد، مرجع سبق ذكره، ص22.

مقاعد البرلمان في انتخابات عامة ونجحت، فقام النميري بتعيين زعيم الحركة حسن الترابي في منصب النائب العام، وفتح أبواب مؤسسات الدولة الرئيسية لأعضائها لتولى المناصب الهامة¹. ولما أثارت سياسات جعفر النميري "الإسلامية" انتقادات الولايات المتحدة، والتي نفذت تهديدها بقطع المعونة الاقتصادية عن السودان عام 1984 بسبب تحالفه مع الإسلاميين، استجاب النميري للضغوط الدولية واتخذ خطوات تراجع فيها عن التحالف مع الإسلاميين، وتوجها بنقد التحالف فطرد جميع أعضاء الجبهة من الحكومة، واعتقل قادتها ومنهم الترابي نفسه، ولقد فسرت الحركة الإسلامية في السودان بل وفي أنحاء العالم الإسلامي تحركات نظام النميري ضد حركة الجبهة الإسلامية القومية على أنها تجسيد للاختراق الأجنبي في المجتمعات الإسلامية، ممثلاً في الولايات المتحدة وسيطرتها على حياة الشعوب الإسلامية.

وبعد الإطاحة بنظام جعفر النميري في أبريل 1985، وجدت حركة الجبهة القومية للإنقاذ نفسها في علاقة تحالف مرة أخرى مع النظام الحاكم، ولكن هذه المرة مع نظام حسن عمر البشير*، فكما احتاج النميري الإسلاميين سندا لشرعيته، وجد عمر البشير نفسه في ذات الموقف عندما انقلب على حكومة الصادق المهدي "الديمقراطية" عام 1989 م، فحاول أن يبحث عن سند لشرعيته السياسية، ووجد ضالته في حركة الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ، فكان أن جدد التحالف معهم، ومرة أخرى وجد أعضاء الجبهة والمتعاطفون معهم أنفسهم يشغلون المراكز الهامة في الحكومة، كما سمح لهم بخوض الانتخابات البرلمانية ففاز حسن الترابي برئاسة البرلمان عام 1992 م، وشغل أعضاء الجبهة معظم مقاعده².

ومن أهم ما كانت تسعى إليه الجبهة القومية في تلك الفترة هو إنجاز مشروعها الحضاري وإعلاء حاكمية الشريعة الإسلامية، "وإعادة تأهيل المجتمع السوداني بما يتماشى وإقامة النظام الإسلامي على الوجه الذي يرتضيه الله"³.

وبعد أن استطاعت الحركة الإسلامية في السودان التأثير على توجهات السلطة داخليا بعد وصولها إلى الحكم، بدأت تعمل على تجاوز حدودها الوطنية عن طريق تأسيس تنظيم دولي ذو طابع إسلامي يستهدف تحقيق التواصل مع الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، فضلاً عن تنظيم العلاقات فيما بين أفرع حركة الإخوان المسلمين المنتشرة في أرجاء العالم.

¹ Maurice Flory, *Les Régimes Politique Arabes*, France: 2eme Edition, Paris: Presse Universitaire De France, 1991, P211.
² ولد عمر حسن البشير عام 1944 في مدينة شندي بشمال السودان، حصل على ماجستير في العلوم العسكرية في السودان عام 1981 ومن ماليزيا عام 1983، عمل ضابطاً في القيادة بقوات المظلات ثم في سلاح المشاة، أطاح بحكومة الصادق المهدي في 30 جوان 1989 ونصب نفسه رئيساً للبلاد، منذ استيلاء الرئيس السوداني عمر حسن البشير على السلطة في انقلاب عسكري عام 1989 وقضية جنوب السودان هي التحدي الأبرز الذي يواجهه، بل إن هذه القضية أسهمت إلى حد كبير في رسم ملامح سياسته الداخلية وتحديد معالم علاقاته الإقليمية والدولية.
³ محمد ظريف، *الإسلام السياسي في المغرب*، الرياض: مطبعة المعارف الجديدة، ط2، 1992، ص 253.
³ حسن الحاج علي، *مرجع سبق ذكره*، ص 80.

لقد رأت الحركة الإسلامية السودانية في إجهاض نجاح حركة جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر - في الانتخابات المحلية والبرلمانية في بداية التسعينيات - خطراً على مشروع الوحدة الإسلامية مما أدى بها إلى تكثيف نشاطها مع زعماء جبهة الإنقاذ عن طريق الدعم المالي والمادي والمعنوي.

وبهذا استطاعت حركة الجبهة القومية الإسلامية التي أسسها حسن الترابي في السودان عام 1985 م كتطور طبيعي لحركة الإخوان التي تأسست في السودان عام 1946 م، نقل نشاط الحركة من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي والعالمي، وإذا كانت الجبهة قد اهتمت منذ البداية بالتواصل مع الحركات الإسلامية اقتداء بعاطفة الأخوة والنصرة، فإن جهودها تبلورت بفعالية منذ توصل الترابي لصيغة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي عام 1991، والذي سعى من خلاله إلى لم شمل الحركات الإسلامية من مختلف أنحاء العالم، وعلى رأسها قيادات جبهة الإسلامية للإنقاذ من الجزائر، وهذا من أجل تحقيق الوحدة الإسلامية في الجزائر، حيث عقد المؤتمر دورته الأولى في الخرطوم في أفريل 1991 بزعامة حسن الترابي عقب حرب الخليج الثانية، حيث جمع هذا المؤتمر إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كل الجماعات الإسلامية المعارضة والنشطة في بلدانها وهذا قصد تقديم التسهيلات للمعارضين والملاحقين في بلدانهم.¹

لقد رأت الجزائر في هذا السلوك مؤامرة خارجية تنفذها أطراف خارجية ضدها، حيث لا تريد هذه الأخيرة للجزائر الاستقرار والتقدم، وفي هذا الإطار ركز الخطاب الرسمي الجزائري على دور السودان المدعوم من إيران، حيث قامت بتحذير السودان من خطورة هذا التصرف، ومن انعكاسات ذلك على علاقات البلدين وعلى المنطقة كاملة، إلا أن السودان نفى هذه الاتهامات رغم أن الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ السودانية برئاسة حسن الترابي كانت في رئاسة البرلمان، وبذلك كانت هذه الفترة بداية لتوتر العلاقات بين الجزائر والسودان والتي وصلت في الأخير إلى التآزم من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1993.

¹ - احمد يوسف احمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة الأردن، الجزائر السعودية، السودان، سوريا، العراق الكويت، لبنان، مصر المغرب، اليمن، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 2010، ص 141.

المبحث الثاني: الأزمة وتداعياتها على الفضاء الجزائري - السوداني

أدى التأزم الحاصل في العلاقات الجزائرية السودانية إلى بروز تداعيات على الفضاء المشترك بين الجزائر والسودان، وكان لهذه التداعيات الأثر البارز خاصة على السلوك السوداني، ومع ذلك فقد تأثرت الجزائر أيضا بالدعم الذي حصلت عليه الجماعات المسلحة الجزائرية من طرف الإسلاميين في السودان، إلى جانب خسارتها لأهم طرف على الساحة العربية والأفريقية، نظرا لامتلاك السودان العديد من الإمكانيات والتي تنعكس بالإيجاب على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

المطلب الأول: دعم السودان للعمليات الإرهابية في الجزائر.

أثارت الاتهامات الموجهة من الجزائر إلى السودان بشأن دعمه ومساندته للجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر العديد من القضايا التي تفاعلت عربيا ودوليا، كما طرحت العديد من الأسئلة حول أبعاد الدور السوداني المدعوم من إيران خاصة بعد توجيه اتهامات مماثلة للسودان من دول أخرى كمصر وتونس¹.

لقد شهدت علاقة السودان بالجزائر توترا مستمرا منذ أوائل التسعينات، بعد تنامي دور الجبهة الإسلامية القومية السودانية في دعم ومساندة النظام السوداني الذي تبنى توجهاتها الدينية، وقد استقطب التوتر الحاصل في العلاقات الجزائرية - السودانية الاهتمام الأكبر من قبل المراقبين ووسائل الإعلام آنذاك في هذا الشأن، وثمة بعض الملاحظات الأولية التي تجدر الإشارة إليها في هذا المجال:

أولا: أن الاتهامات الموجهة للسودان من طرف الجزائر وبعض الدول الأخرى (مصر- تونس)، والتي كانت تمر بمرحلة مواجهة مع الحركات الأصولية (الإنقاذ في الجزائر، الجماعة الإسلامية والجهاد في مصر، النهضة في تونس)، تؤكد على قيام السودان بفتح معسكرات يتواجد بها أعضاء من حركات إسلامية ينتمون إلى بلدان عربية مختلفة، وذلك لتدريبهم على القيام بأعمال إرهابية تستهدف تهديد الاستقرار في بلدانهم، إضافة إلى تقديم التسهيلات والدعم لأعضاء هذه الحركات².

ثانيا: ركزت الجزائر في اتهامها للسودان على عدم الفصل بين الجبهة الإسلامية القومية للإنقاذ التي يتزعمها حسن الترابي، وبين النظام السوداني الحاكم الذي يرأسه الفريق عمر البشير، حيث حملت الجزائر السلطات السودانية هذا الدعم، واعتبرت أن الجبهة الإسلامية هي المسئول الفعلي عن توجيه

¹ هاني رسلان، "السودان والحركات الإسلامية، الدور وأبعاد العلاقة"، السياسة الدولية، العدد 112، جويلية 1993، ص15.

² مرجع نفسه، ص17.

السياسة الخارجية السودانية، ويأتي اتهام الجزائر للسودان في ظل توفر كل من مصر وتونس على ملفات موثقة وكاملة، تحتوي على أدلة تدين السودان دون أن يتسرب منها شيء ولو على المستوى الإعلامي¹. كما يأتي هذا الاتهام بعد هجرة أغلب التيارات الإسلامية إلى الخرطوم، بدعوة مباشرة من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين حيث أصبحت الخرطوم هي العاصمة الجديدة لدولة الخلافة الإسلامية الجديدة²، ولم يتوقف زعيم الحركة الإسلامية السودانية حسن الترابي عن دعوة رموز التنظيمات الإسلامية المقاتلة في كافة دول العالم للحضور إلى الخرطوم، حيث البيئة الأمنية المناسبة لعقد الاجتماعات ووضع المخططات وتحديد موعد العمليات السياسية الكبرى لهذه الخلايا السياسية النشطة³، حيث تم دعوة كل من "عباسي مدني وعلي بالحاج من الجزائر وراشد الغنوشي من تونس وأسامة بن لادن الذي بررت السودان وجوده لدواعي الاستثمار"⁴ وهو الأمر الذي اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية .

وقد شاركت هذه القيادات في تأسيس " المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي والذي تولى رئاسته حسن الترابي"⁵. وكان انتصار الإسلاميين في الانتخابات الجزائرية دعما معنويا للإسلاميين ليؤكد لهم قناعتهم التاريخية بقدرتهم على اكتساح صناديق الاقتراع ضد أعتى النظم السياسية العربية⁶. وبرزت تداعيات التآزم في العلاقات الجزائرية السودانية في السحب المتبادل للسفراء، حيث قامت الخارجية السودانية باستدعاء سفيرها في الجزائر تنديدا بمواقف الجزائر ضدها، واضعة هذا الإجراء في إطار إعادة رسم خريطة التمثيل الدبلوماسي، وكرد فعل على ذلك قامت الجزائر باستدعاء سفيرها في السودان بسبب ما أسمته "مساندة السودان للمتطرفين"⁷ الأصوليين في الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتجميد جميع المجالات والنشاطات محل التعاون بين البلدين في مارس 1993.

فيما يتعلق بالاتهامات الجزائرية الموجهة إلى السودان، فإنه يمكن إيجازها في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: أن السودان قد أقام العديد من المعسكرات (وصلت في بعض التصريحات إلى 18 معسكرا) في أنحاء مختلفة من السودان لتدريب العديد من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أعمال العنف، وتم الكشف عن هذه المعسكرات بعد التقاط صور من طرف أقمار صناعية أمريكية تثبت وجود مراكز

¹ - لمزيد من الاطلاع انظر الصحف الوطنية التونسية الصادرة في 1993.

² - William Pierre Bougies, *op.cit*, P25.

³ - هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

⁴ - المكان نفسه، ص 25 .

⁵ - عبدا السلام إبراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁶ - هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

⁷ - احمد المختاري، "السودان قاعدة خلفية ومركز تدريب لعناصر ألبيا"، أخذت بتاريخ : 2009/08/19، من موقع :

للتدريب، حيث جرت اتصالات رسمية بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الحزب المنحل" و مسؤولي السودان تتضمن استقبال الخرطوم لمئات الشباب الجزائريين لتدريبهم وتقديم المساعدة لهم¹.

النقطة الثانية: أن السودان يقدم الدعم والمأوى ويوفر الحماية لأعضاء هذه التنظيمات، ريثما يتسللون إلى الجزائر عبر الحدود الجزائرية الليبية من خلال الدروب الصحراوية²، أو ينتقلون إلى دول أخرى لممارسة نشاطهم، ويشمل ذلك استقبال بعض العائدين العرب من أفغانستان، وبعد فترة من السلوك السوداني تجاه الجزائر قامت الجزائر في مارس 1993 بقطع علاقاتها مع إيران واستدعاء سفيرها لديها بسبب ما أسمته مساندة إيران للسودان من أجل تصدير ثورتها الإسلامية إلى الجزائر³.

والواقع أن اختيار إيران للسودان كمكان لتدريب عناصر إرهابية يعد بمثابة اختيار استراتيجي من خلال أن علاقتها مع السودان وليبيا كانت جيدة، الأمر الذي يسهل تقديم المساعدات للجماعات المسلحة الجزائرية والتي تأتي من السودان مرورا بلبيبا⁴.

وكانت الصحف الجزائرية قد نشرت من قبل أن فريقا من المتخصصين الإيرانيين قد أرسل إلى السودان للمساعدة في إقامة محطة إذاعية أطلق عليها اسم صوت الثورة الإسلامية، من أجل بث برامج معينة موجهة للحركات الإسلامية المتطرفة في مصر والمغرب العربي، ويذكر في هذا السياق أيضا أن "مدير مكتب عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ الجزائرية قد أعلن في التحقيقات أن هناك مجموعات سودانية وليبية كانت تستعد لتقديم مساعدة عسكرية للإسلاميين الجزائريين في حالة تمكن الجبهة من إنشاء خلايا مسلحة قوية"⁵، غير أنه لم يوضح في شهادته أمام المحكمة الجزائرية ما إذا كانت المجموعات خاضعة لإشراف السلطات في بلادها، كما لم يذكر بالاسم أي مسؤول سوداني أو ليبي⁶.

المطلب الثاني: التدخل الدولي والحصار على السودان.

تعرضت السودان مع بداية التسعينات لمستوى عالي من الهشاشة في علاقاتها الخارجية مما أدى بالعديد من الدول إلى إتباع سياسة محافظة وحذرة اتجاهها⁷، وهذا كرد فعل على ممارسات نظام الإنقاذ الذي أدى وصوله إلى السلطة في جويلية 1989 وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي إلى اعتبار السودان "دولة عاصية وتمرّدة وفق الرؤية الغربية"

¹- المرجع نفسه.

²- السيد عوض عثمان، "العلاقات الجزائرية الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج"، أخذت بتاريخ : 2011/03/15، من موقع:

[Http://www.albainah.net/index-4388/](http://www.albainah.net/index-4388/)

³- مرجع نفسه .

⁴- احمد المختاري ، مرجع سابق ذكره .

⁵- هاني رسلان ، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

⁶- مرجع نفسه، ص 23 .

⁷- جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

لقد أدى قطع علاقات السودان مع الجزائر وتوترها مع دول أخرى إلى إدخال السودان إلى بؤرة الاهتمام الدولي، ففي الوقت الذي أصبحت فيه السودان دولة عدائية وعاصية تبني الغرب اتجاهها سياسة العزلة والاحتواء، حيث رأى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة أن "السودان أصبح يمثل تهديدا إسلاميا خطيرا على مصالحها في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى عودة نموذج طالبان في المنطقة، مما أدى بها إلى التحرك السريع لإقصاء التوجهات الإسلامية التي تريد زعزعة أمن واستقرار دول الجوار"¹.

لقد كانت التداعيات الأولى لتوتر علاقات السودان الخارجية مع مجموعة من الدول وعلى رأسها الجزائر إلى توريط السودان في حروب داخلية مدمرة، وهذا تهديبا لتوجهاته الإسلامية حيث عملت القوى الكبرى على وتر دول جوار السودان التي كثيرا ما عملت كوكيل لها ووفرت إمكانيات الاستفادة من أراضيها، بل التدخل بالنيابة لصالح تلك القوى²، فإن لم يكن تدخلا مباشرا إلا أنه قام بتقديم الدعم للمعارضة وجماعات التمرد الداخلية³، حيث يمكن تبرير موقف دول الجوار تحت سياسة "رد الفعل و المعاملة بالمثل"، نتيجة لتوجهات السياسة الخارجية السودانية آنذاك التي كانت تهدف إلى نشر مشروعها الإسلامي الحضاري في أغلب دول الجوار، مما أدى إلى اصطدام السودان بمصالح القوى الخارجية التي لها اهتمام بالشأن السوداني.

لقد كانت السودان المتضرر الأول من دول الجوار جراء سياسات الإنقاذ الإسلامية، وهو ما أدى إلى عزلها إقليميا ودوليا، فعلى المستوى الإقليمي تصورت دول الجوار أن تدخل السودان في الشؤون الداخلية للجزائر وبعض الدول الأخرى قد ينقل العدوى إلى قائمة أخرى من الدول، وهذا ما حدث بالفعل مع دولة إريتريا التي اتهمت السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية بهدف دعم حركات الجهاد الإسلامية المسلحة داخل أراضيها كمحاولة لتصدير الثورة الإسلامية والإطاحة بالنظام الإريتري⁴، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ديسمبر 1994⁵.

كما اتهم السودان في هذه الفترة بدعم جيش الرب المعارض في أوغندا وهو ما رأت فيه أوغندا محاولة من السودان لبناء الإمارة الإسلامية في السودان مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين عام 1995، وبهذا أصبحت السودان معزولة إقليميا⁶.

ونظرا لخطورة وصول الإنقاذ إلى الحكم وتداعياته على أمن واستقرار الدول المستهدفة، فإن دول الجوار ردت على توجهات السياسة السودانية الإسلامية عسكريا. ففي عام 1997 هاجمت جيوش كل من

¹ عبد السلام إبراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² محمد عثمان حبيب الله، "شرق السودان بين مخاطر التنويع وأفاق الحل السلمي"، السياسة الدولية، العدد: 158، أكتوبر 2004، ص 209.

³ مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴ أيمن السيد عبد الوهاب، "الأزمة السودانية المحددات والقيود"، السياسة الدولية، العدد: 132، أبريل 1998، ص 210.

⁵ محمد ابو الفضل، "الخلاف بين اريتريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد: 151، جانفي 2003، ص 41.

⁶ المكان نفسه.

إثيوبيا واريتريا وأوغندا الأراضي السودانية قصد احتلال مدن ومناطق حيوية للإطاحة بالنظام الإسلامي في السودان، إلا أن السودان استطاعت أن تصد الهجمات العسكرية لدول الجوار المعتدية، كما ردت على هذه الهجمات باتهام الولايات المتحدة بتحريض الدول الثلاثة.

وبالنسبة للقوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة فلا يمكن فصل دورها عن دور دول الجوار حيث عملت على تحريض دول الجوار ضد النظام الإسلامي في السودان، كما أنها ورطت السودان في أزمت داخلية لا حدود لها، من خلال تبني "مطالب المعارضة السودانية بما وفر بديلا ممكنا لخلافة نظام الإنقاذ"، وكانت مطالب المعارضة الداخلية تلقى الدعم والتأييد من دول الجوار التي كانت تحتضن معسكرات لتدريب عناصر من المتمردين، وظهر اهتمام الدول الغربية بالسودان بعد مطالبة الولايات المتحدة في أول مارس 1993 عبر سفيرها في الخرطوم المجتمع الدولي للتدخل في جنوب السودان من أجل إيجاد الحلول إزاء المعاناة الإنسانية لسكان المنطقة¹.

وفي هذه الفترة تعرضت السودان إلى الحصار، فبالرغم من أن الضغوط الدولية على السودان كانت قد بدأت منذ إعلان الرئيس جعفر النميري في 1983 تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان إلا أنها اشتدت مع صعود الرئيس البشير وحليفه حسن الترابي إلى الحكم، حيث وضع الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون "Bill Clinton" (1992-2000) السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب بعد موقفها رفض العدوان الأمريكي والتحالف الدولي لضرب العراق في 1990، وعلى هذا الأساس اتهم بأنه من وراء القنبلة التي انفجرت في مركز التجارة العالمي بنيويورك عام 1993².

وبهذا واجه السودان حصارا اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا، "لا سما بعد منعه من التصويت داخل صندوق النقد الدولي عام 1993، وطرده من هذه المؤسسة في شهر فيفري من السنة الموالية"³، كما اعتبر معاديا لحقوق الإنسان في بلاده مما أدى إلى إدانته من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وفي عام 1998 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف السودان بالصواريخ بحجة امتلاكه لأسلحة كيميائية، وفيما بعد تبين أن المصنع الذي تم قصفه ليس سوى مصنع لإنتاج الأدوية "مصنع الشفاء"⁴.

وفي الوقت الذي كانت تتعرض فيه السودان إلى الضغوطات والعقوبات الغربية، نجد أن الموقف العربي كان مهمشا وفاقدا للفعالية في بعض البيانات والمواقف اللفظية لبعض الدول⁵، وهذا بحكم سياسات السودان العدائية تجاه العديد من الدول والتي كانت لها تداعيات كثيرة، فرغبة السودان في تصدير ثورته

¹ هاتي رسلان، "موقف الولايات المتحدة من ماشاكوس وقانون سلام السودان"، السياسة الدولية، العدد: 155، جانفي 2003، ص 228.

² محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 234.

³ المكان نفسه.

⁴ مصطفى دالغ، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁵ نشرة التقرير اليومي، الغرب والسودان، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، العدد رقم 2، أبريل 2005.

الإسلامية المستوردة من إيران لقيت معارضة إقليمية ودولية، وهو الأمر الذي أضر السودان كثيرا خلال فترة التسعينات ولا تزال تعاني من عواقبه إلى اليوم.

ونظرا لخطورة العزلة الإقليمية والدولية على السودان، بدأت السودان تغير من توجهاتها حيث أعلنت في الثلث الأخير من التسعينيات عن استعدادها التام للتعاون مع الغرب في مجال مكافحة الإرهاب، واتخذت عدة خطوات في هذا المجال من بينها تسليم المناضل الشيوعي والمناصر للقضية الفلسطينية والمقيم في السودان كارلوس "Carlos" إلى السلطات الفرنسية التي تتهمه بالقيام بالعديد من العمليات الإرهابية في إفريقيا، كما طالبت السودان من أسامة بن لادن مغادرة أراضيها بعد الضغوطات الشديدة التي تعرضت لها بسببه، وهي خطوات استحسنتها الغرب ورأى فيها محاولة جادة من السودان لدعم جهود مكافحة الإرهاب مما أدى إلى شطبه من قائمة الدول الراعية للإرهاب¹.

المطلب الثالث: تطبيع العلاقات الجزائرية - السودانية.

على خلفية الاتهامات الموجهة من الجزائر إلى السودان بشأن دعم وتمويل العمليات الإرهابية تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والسودان في مارس 1993، وإزاء هذا التأزم في العلاقات الثنائية أدارت السودان الأزيمة من منطق نفي أي مساعدة أو دعم للجماعات المسلحة في الجزائر، كما تصورت أن التأزم في العلاقات أملتة ظروف محلية ودولية ترتب عنها تصاعد المد الإسلامي في البلدين وفي العالم العربي ككل، وهو ما أدى إلى ظهور تعاطف قوي بين جميع الحركات الإسلامية الناشطة على الساحة الإقليمية.

أما على مستوى الأداء فالسودان ردت على الاتهامات من خلال تأكيدها على عدم وجود أدلة حول وجود مراكز تدريب الجماعات المسلحة الجزائرية، كما أعلنت قبولها واستعدادها التام لاستقبال أية وفود لزيارة المعسكرات التي يشار إليها كمراكز تدريب².

ومن الجانب الجزائري فقد كان تصور أصحاب القرار أن السودان والمدعوم من إيران كان طرفا مباشرا في الأحداث التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينيات، ف جاء سعيهم إلى تضيق الخناق على نشاط قادة الجماعات المسلحة للتأثير على علاقاتهم بالشخصيات السودانية ذات الصلة، كما لم تقف الجزائر صامتا تجاه سلوكيات السودان وردت عليه بجملة من التحذيرات مؤكدة خطورة أعماله على أمن واستقرار الجزائر وعلى المنطقة ككل، كما أدلت بالعديد من التصريحات عن طريق ممثليها مفادها أنه لا يحق لأي كان التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وإذا حدث فهو اختراق لسيادة الدولة حسب ما أقرته الموائيق والأعراف الدولية .

¹- مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص56.

²- هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

ومع نهاية التسعينيات ظهرت نوايا جزائرية سودانية في تحسين العلاقات الثنائية خاصة مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، فقد أعلنت السودان عن تطبيع علاقاتها مع الجزائر مثلما كانت عليه في الماضي وتم هذا بعد زيارة وزير العلاقات الخارجية السوداني السيد مصطفى عثمان إسماعيل إلى الجزائر في 27 ماي 1999، حيث قرر خلال هذه الزيارة تطبيع العلاقات الجزائرية السودانية، حاملا معه رسالة من الرئيس عمر البشير إلى عبد العزيز بوتفليقة يؤكد فيها نية السودان في دعم العلاقات مع الجزائر في جميع المجالات¹، ومن جهته "التمس الرئيس عبد العزيز بوتفليقة العذر للسودان عندما كان يسعى إلى تصدير ثورته إلى الخارج، حيث شبه هذا الدور بالدور الذي لعبته الجزائر عقب انتصار ثورتها التحريرية في 1962 في دعم حركات التحرر في إفريقيا ودول العالم الثالث التي لم تكن استقلت بعد².

والجدير بالذكر أن عودة العلاقات الجزائرية السودانية قد تزامنت مع نجاح الوساطة الجزائرية في القرن الإفريقي والتي قد تعتبر عاملا من عوامل تطبيع العلاقات، وهذا بعد أن رأت السودان في الجزائر الأداة الدبلوماسية التي تعتمد عليها في المحافل الدولية، خاصة بعد الحصار والضغوطات التي كانت مفروضة على السودان طوال فترة التسعينيات.

وأدى التطبيع إلى ظهور مجموعة من ردود الأفعال، فمن الجانب الجزائري هناك شخصيات كانت ترى صعوبة عودة العلاقات مع السودان إلى ما كانت عليه، على أساس أن الجزائر لم تنهض من أزماتها بعد وبالتالي أولوية العمل الداخلي على التوجه الخارجي، إضافة إلى أن السودان في تلك الفترة كان يعاني من أزمات داخلية عرقلت توجهه الخارجي³، إلا أن هذه المعارضة الداخلية قابلتها إرادة قوية من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يرى في تحسين علاقات الجزائر الخارجية لاسيما مع السودان فرصة لاسترجاع صورة الجزائر إقليميا ودوليا⁴.

موقف الدول الإقليمية ذات الصلة بالتطورات الحاصلة في علاقات السودان مع الجزائر:

ظهرت مجموعة من التقارير الإعلامية تشير إلى وجود غضب مصري وحذر ليبي وقلق مغربي⁵ بشأن عودة العلاقات بين البلدين، فجمهورية مصر العربية أبدت غضبها من التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية السودانية خاصة في ظل دفاعها عن نظريتها المؤكدة على امتداد السودان للأمن القومي المصري، ولقد تأكد الغضب المصري بعد زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السودان، وانتشار

¹ وكالة الأنباء الكويتية، "السودان يعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر"، أخذت بتاريخ 05 ماي 2011، من موقع: [Http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?](http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?)

² مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 233.

⁴ خالد السرحاني، "عودة الحساسية إلى السياسة الإقليمية للجزائر"، أخذت بتاريخ: 2011/03/15، من الموقع التالي:

<http://www.ahram.org.eg/acpps,novmber,2005>.

⁵ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

إشاعة مفادها أن السودان عرض على الجزائر إمكانية قيامه بوساطة لحل النزاع مع الجنوب، وهو الأمر الذي أخرج سياسة مصر في المنطقة، مؤكدة قدرتها على القيام بأدوار مماثلة وبأكثر فعالية، معتبرة السلوك الجزائري محاولة لتحدي النموذج المصري في المنطقة¹.

لقد تزامن غضب مصر مع حذر ليبيا من التطورات التي حصلت في العلاقات الجزائرية السودانية، إذ رأت الجماهيرية الليبية في التواجد الجزائري تهديدا لمصالحها الكبيرة في السودان، وهو ما دفع ليبيا إلى توخي الحذر رغم العلاقات الحسنة مع الجزائر بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم. لم تسلم التطورات الحاصلة في علاقة الجزائر بالسودان من موقف المملكة المغربية، بحيث تحدثت العديد من الصحف عن قلق مغربي تجسد في "عدم تفاؤل وارتياح للتحرك الدبلوماسي الجزائري" ورأت المغرب في هذا محاولة من الجزائر لاستعادة دورها الإقليمي، وهو ما ينعكس - في اعتقاد المغرب - على إمكانية إدخال تغييرات على موازين القوى بين المغرب والجزائر على خلفية نزاع الصحراء الغربية، خاصة إذا علمنا أن السودان في تلك الفترة كانت تتبنى الحياد السلبي تجاه قضية الصحراء الغربية بحجة رغبة السودان في إقامة علاقات حسنة مع كل الدول العربية².

¹- المكان نفسه.

²- محمد بوعشة، مرجع نفسه، ص 236 .

خلاصة الفصل الثاني:

إن النتائج التي يمكن استخلاصها ضمن هذا الفصل، هو أن الأزمة في العلاقات الجزائرية - السودانية في الفترة الممتدة من 1993 إلى 1999، هي نتاج تفاعل العوامل المذكورة ضمن هذا الفصل، و المتعلقة بالدور الذي لعبته الحركات الإسلامية في التأثير على علاقات البلدين، إلى جانب هذين العاملين يمكن الإشارة إلى انه من الصعب الإلمام بجميع العوامل المسؤولة في قطع العلاقات الثنائية، إلا أن هذه الصعوبة لم تمنعنا من التركيز والتعمق في هذين العاملين.

لقد ركزنا ضمن هذا الفصل في ذكر العوامل وراء الأزمة في العلاقات الجزائرية السودانية على نشاط الإسلاميين في البلدين من خلال تفاعلها وتعاونها خاصة في ظل تحولات تلك الفترة التي تزامنت مع الصحوة الإسلامية في مجموعة من الدول العربية.

النتيجة التي توصلنا إليها أيضا ضمن هذا الفصل هو أن الجزائر والسودان كانت عرضة لتأثيرات هذه الحركات، والتي تعدى دورها حدودها الوطنية إلى الإقليمية، وهو الأمر الذي افرز جملة من التداخيات على الفضاء المشترك للبلدين.

الفصل الثالث:

الانفراج في العلاقات

الجزائرية - السودانية

تمهيد:

يعتبر الانفراج في العلاقات الجزائرية السودانية، إحدى المراحل التي أدت إلى تطور العلاقات الثنائية، وهذا هو سبب دراستنا لهذا الفصل الذي من خلاله نستطيع تحديد نوعية هذه العلاقات وحجمها، كما سنتعرض إلى أهم العوامل التي أدت إلى تجديد وإعادة بعث العلاقات الثنائية، والتحول في طبيعتها كمرحلة ثانية للانفراج بداية من عام 2009 مع تحديد عوامل ومظاهر ذلك التحول.

قسم هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى عوامل التجديد في العلاقات بين الجزائر والسودان، أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله تقديم بعض المؤشرات التي توضح التقارب في العلاقات الجزائرية- السودانية، فيما خصص المبحث الثالث إلى تحليل انعكاس الأزمة الجزائرية المصرية 2009 على التحول في طبيعة العلاقات بين الجزائر السودان، و في خاتمة الفصل نشير إلى أهم نتائج الفصل.

المبحث الأول: عوامل التجديد في العلاقات الجزائرية - السودانية.

طوال ستة سنوات كاملة والممتدة من 1993 إلى 1999، كانت العلاقات الجزائرية السودانية تفتقر إلى عوامل وبيئة ملائمة تعيدها إلى ما كانت عليه في الماضي. ففي ظل تلك الفترة لم تستطع النخب الحاكمة في البلدين إعادة العلاقات إلى طبيعتها، إلا أن نهاية التسعينيات شهدت تغييرات على مستوى صناعة القرار الخارجي مع وجود نخب لها إدراكها الخاص والمختلف عن النخب السابقة التي تسببت في قطع العلاقات الثنائية.

المطلب الأول: التغيير على مستوى القيادة السياسية.

عرفت الجزائر والسودان تغييرا على مستوى القيادة السياسية وصانعي القرار الخارجي، فالجزائر عرفت تغييرات سياسية على مستوى مؤسسة الرئاسة والتي تميزت بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم بعد انتخابات 15 أبريل 1999 خلفا للرئيس اليمين زروال* الذي قدم استقالته. وبمجيء الرئيس بوتفليقة ظهرت طموحات لإنهاء والتخفيف من صورة الجزائر المهمشة على مستوى الساحة الإفريقية والعربية. وبالرغم من أن السودان لم يعرف تغييرا على مستوى الرئاسة إلا أنه شهد في نهاية التسعينيات تنحي أبرز الفاعلين والمؤثرين في النظام السوداني والذي لعب دورا بارزا في تأزم العلاقات مع الجزائر في بداية التسعينيات ألا وهو حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ.

(*) عين رئيسا للدولة العام 1994، و انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية في 15/11/1995، قدم استقالته بعد الضغوط التي مورست عليه من قبل بعض مراكز القوة في السلطة في علاقاتها بإدارة الأزمة الداخلية .

لقد كان لوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الأثر الكبير في تحسن علاقات الجزائر الخارجية التي كانت متدهورة إلى حد كبير، ولقد ساعده في ذلك الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها مما أدى إلى تفعيل دوره في مجال السياسة الخارجية، فحسب المادة 77 من الدستور الجزائري فان "رئيس الجمهورية هو الذي يقرر ويوجه السياسة الخارجية للبلاد".¹ وتشاركه في ذلك مجموعة من المؤسسات في صنع القرار كالمخابرات والشخصيات السياسية والتاريخية ذات الثقل الواسع في المجتمع.²

لقد كانت السودان وإيران النموذج الأمثل في تردي علاقات الجزائر مع الخارج، وهذا بعد اتهام الطرفين بمحاولتهما زعزعة امن واستقرار الجزائر، إلا انه وبمجرد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم انصب اهتمامه على فك العزلة على الجزائر من خلال التخفيف من صورتها المهمشة والمتآكلة والمنعدمة التأثير على الساحة الدولية عن طريق إعادة نسج وإحياء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول التي كانت علاقاتها مع الجزائر متوترة أو تنتسم بالفنور وبالخصوص السودان وإيران المتهمتان بدعم الإرهاب في الجزائر. ولقد وجد عبد العزيز بوتفليقة في بروز بوادر التحسن في الوضع السياسي والاقتصادي فرصة لبعث النشاط الخارجي للجزائر بما يخدم رغبة الرئيس في استعادة دورها الإقليمي في بعديه العربي والإفريقي.

وقد نجح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في وقت قياسي في إعادة العلاقات مع السودان في مدة لا تتجاوز الشهر ونصف من وصوله إلى الحكم وهذا من منطلق انه المسئول الأول عن صنع وأداء السياسة الخارجية، حيث رأى أن ما حدث بين الجزائر والسودان كان استثناء عكر العلاقات التاريخية الودية بين البلدين وهذا ما أكده بمناسبة استقبال الرئيس عمر البشير في 07 مارس 2000، وجاء في كلمته:

"...لقد سارعت إلى إعادة المياه إلى مجاريها مطمئنا إياكم أن ما حدث إن حدث لم يكن إلا سحابة صيف عن قريب تنقشع وتصفو بعدها سماء البلدين..."³

وعكست رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تطبيع العلاقات مع السودان مكانة وأهمية السودان في الفضاء الإقليمي للجزائر كما عكس درجة انفتاحه على الخارج وحواره الهادئ، مستفيدا من قدرته الدبلوماسية وحنكته في قراءة الأحداث الدولية من جهة، وقدرته على تقديم الحلول المناسبة والاستراتيجيات البديلة، إضافة إلى خبرته الواسعة في مجال الدبلوماسية والتي أضافت إلى الجزائر نفوذا جعلها دولة رائدة في العالم الثالث.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ص18.

² محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"، في: الأزمات الجزائرية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص145.

³ كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة استقبال الرئيس السوداني عمر البشير في الجزائر، 7 مارس 2000، في: إبراهيم رماني، خطب ورسائل، 5 سبتمبر - 31 سبتمبر 2000، الجزء الثالث، الجزائر: رئاسة الجمهورية مارس 2001، ص156.

كما لم يخف عبد العزيز بوتفليقة بعد وصوله إلى السلطة ألمه بما حل بين بلدين تجمعهم العديد من الأشياء ويملكان الكثير من المؤهلات بما يجعلهما أكثر فاعلية في فضائهما المشترك، حيث أشار إلى دور النخب المسؤولة عن قطع العلاقات وسوء إدراكها لأهمية العلاقات الثنائية، بهذا يكون قد حملها المسؤولية في عدم تخطي ظروف استثنائية أملت حسابات خارجية دفعت بالبلدين باتجاه القطيعة حسب ما صرح به أثناء زيارته للسودان في 31 ديسمبر 2000:

"...لقد تألمت، وأنا في منأى عن المسؤوليات الوطنية لما حل ببلدين يجمع بينهما كل شيء ولا يفرق بينهما أي شيء...، لقد حكم على شعبينا أن يعيشا محنة مؤلمة فرضتها عليهما ضغوط خارجية لا تخفى أهدافها، وأملت حسابات داخلية ضيقة..."¹.

كما كان للرئيس الجزائري بعد وصوله إلى الحكم دورا كبيرا في تفعيل التعاون بين البلدين الذي كان معدوما أثناء فترة القطيعة، مؤكدا على ضرورة الارتقاء به إلى مستوى إمكانيات الطرفين وهو ما ينعكس بالطبع على التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك للبلدين. وهذا ما أكده الرئيس بوتفليقة أثناء زيارته إلى السودان في 31 ديسمبر 2000:

"...أبشركم بأن الجزائر على استعداد للتعاون معكم في جميع المجالات دون تحفظ أو استثناء...وأنا متفائل بعهد واعد من الترابط والتعاون بين السودان والجزائر..."²

وقابل إرادة عبد العزيز بوتفليقة في إحياء وبعث العلاقات مع السودان اتخاذ خطوات جدية وإرادة سياسية من طرف السودان الذي عرف هو كذلك تغيير على مستوى صانعي القرار، وهذا بتتحي زعيم الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ الشيخ حسن الترابي بعد الانشقاق الذي حدث بينه وبين قيادات حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وبهذا تكون السودان قد دخلت في مرحلة جديدة أساسها التخلي عن السياسة الخارجية القائمة على تصدير المشروع الإسلامي. وإعادة صياغة سياسة خارجية مخالفة لتلك السياسة المنتهجة في بداية التسعينيات والتي أدت إلى توتر شامل في علاقات الخرطوم الخارجية مع العديد من الدول فبعدما كانت فترة التسعينيات من أشد الفترات توترا في علاقات الخرطوم الخارجية، بدأت ملامح التوازن في العلاقات الخارجية تتصاعد بشكل محسوس بعد إقصاء الترابي من النظام السوداني.³

إن نية السودان في إعادة إحياء العلاقات مع الجزائر لم تقف عند تحية احد أركان النظام بل اتخذت خطوات أخرى مشجعة لاسيما بعد وصول نخبة إلى السلطة لها إدراك وتصور آخر يختلف عن الإدراك الضيق للنخبة السابقة والتي أثرت على الفضاء الخارجي لدولة السودان، حيث وبعد الإعلان عن تطبيع العلاقات الثنائية كثف المسؤولون السودانيون من زياراتهم إلى الجزائر، وكانت أول زيارة بعد يوم واحد

¹ إبراهيم رماني، مرجع نفسه، ص ص218-221.

² المكان نفسه.

³ محمد أبو الفضل، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، السياسة الدولية، العدد: 366 جويلية، 2001، ص 145.

من الإعلان عن عودة العلاقات لوزير العلاقات الخارجية السودانية إلى الجزائر في 28 ماي 1999، والتي أكد فيها أن السودان على أتم الاستعداد للتعاون مع الجزائر في جميع المجالات¹.

المطلب الثاني: تخلي السودان عن دعم الحركات الإسلامية.

مع زيادة ضغوط النظام العالمي، علاوة على التحديات الداخلية في السودان، بدأت ملامح التغيير في السياسة الخارجية السودانية، وهو ما أتضح من توجهات مؤتمر القطاع الدبلوماسي السوداني المنعقد في الفترة من 22-23 نوفمبر 1995، والذي أكد على مراجعة أهداف وموجهات إستراتيجية العلاقات الخارجية الواردة في الإستراتيجية القومية الشاملة للبلاد، وهذا لمواكبة المتغيرات والتطورات الجارية والمتوقعة.

وتمثلت التحولات العملية في سياسة السودان الخارجية بعد طرد بن لادن من السودان في ماي 1996²، وفرض تأشيرة الدخول على العرب خاصة القادمين من الدول الإسلامية. وبهذا بدأ التخلي عن أحد مرتكزات الفترة الماضية في السياسة الخارجية، وهو أن يصبح السودان مركزاً للتحرك ومأوى للمستضعفين³.

وعلى التقرير الاستراتيجي السوداني للعام 1996، أن حادثة حسني مبارك وتوتر العلاقات مع دول الجوار وقطع العلاقات مع الجزائر قد استدعت نظرة جديدة للعلاقات الخارجية تضمنت ضرورة تفعيل دور وزارة العلاقات الخارجية السودانية على حساب ضبط وتحجيم دور الأجهزة الأخرى خاصة الدبلوماسية الشعبية المتمثلة في المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي. وقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً لتحسين علاقات السودان مع الولايات المتحدة والدول الغربية لما لتلك الدول من تأثير مباشر على مجلس الأمن، وعلى دول الجوار الإفريقي للسودان التي أصبحت من أجندة السياسة الأمريكية والغربية على وجه العموم⁴.

ورغم استجابة السودان للكثير من المطالب الأمريكية، إلا أن وتيرة الضغط الأمريكي لم تتوقف خاصة سنوات 1996 حتى 1998، وان كانت في حالات مد وجزر، إذ أنها لم تبلغ غايتها المقصودة والمطلوبة من النظام السوداني، ومنها قيام الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار لثلاث دول افريقية - إثيوبيا، أريتريا، أوغندا - لإسقاط النظام السوداني، وقد كانت في صورة مساعدات عسكرية. وقد كشفت كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية السابقة مادلين أولبرايت "Madeleine Albright" عن دوافع هذه

¹ - وكالة الأنباء الكويتية، "السودان يعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر"، أخذت بتاريخ 05 ماي 2010 من موقع :

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?>

² - Daren Mabida, "L'autre Guerre Civile," *Revue Jeune-Afrique*, Du 11 Au 17/4/2004, N°2257.

³ - حسن حاج على، السياسة الخارجية للإفريقي، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت الثالث عشر، قاعة الشارقة في الفترة 5-2000/2/6.

⁴ - التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996، ص 119 - 120.

السياسة في جانفي 1998م أنه لا ينبغي أن تترك هذه المنطقة - في إشارة إلى منطقة الشرق الإفريقي- دون توجه استراتيجي أمريكي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج في مقدمتها قيام دول إسلامية في الشرق الإفريقي.¹ حيث وفي الأول من سبتمبر من نفس العام تعرض السودان لهجوم مدمر ومفاجئ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى تدمير مصنع الشفاء للأدوية كلياً.

وأورد التقرير الاستراتيجي السوداني للعام 1998م إشارة مهمة إلى أن ما طرأ من تحولات على السياسة الخارجية كان نتاجاً للمؤامرات التي تعرضت لها البلاد والأزمات التي واجهتها على الساحة الدولية، والتي بدورها زادت من ترسيخ أقدام التيار البراجماتي، مما صبغ السياسة الخارجية بتغليب المصلحة القومية على الشعارات الإيديولوجية، وعكست اعتدالاً عاماً في مجمل هذه السياسة، وبذلك فقد بدأت السياسة الخارجية السودانية رحلة عودتها للاتجاه المعتدل الذي ميزها منذ الاستقلال². وقد تجسد هذا من خلال إحداث تحول في توجهات السياسة الخارجية وأهدافها العليا التي كانت سائدة من قبل مجيء الإنقاذ، وهذا ما أكدته المادة 17 من الدستور الانتقالي لعام 1998 وفيها:

"تدار السياسة الخارجية لجمهورية السودان بعزلة واستقلال وانفتاح وتفاعل من أجل إبلاغ رسائل المبادئ العامة السامية وبلوغ المصالح العليا للبلاد وللإنسانية كافة، وذلك بالسعي لتوطيد السلم والأمن العالمي، وترقية التدابير لفض المنازعات الدولية بالحسنى ودفع التعاون في كل مجالات الحياة ومع سائر الدول، ولرعاية حق الجوار، وعدم التدخل عدواناً في الشؤون الداخلية للآخرين، واحترام الحقوق والحريات الأساسية والواجبات والفضائل الدينية المثلى للناس جميعاً، ولحوار المذاهب والحضارات، ولتبادل المنافع للناس جميعاً"³.

وبهذه التغييرات أصبح السودان ينتهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بتكثيف علاقاته الخارجية مع مختلف الدول والمنظمات، سعياً منه للعودة السريعة للساحة الدولية بعد العزلة التي فرضت عليه جراء السياسات التي اتبعتها الحكومة السودانية في التسعينيات واتهامها بدعم ومساندة الإرهاب. وتماشياً مع التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية، حدد الدستور الانتقالي مجموعة من الأهداف لتفعيل أداء السياسة الخارجية، كترقية التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات وعبر كل المنظمات التي تنتمي إليها، إضافة إلى ترقية حقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ حمدي عبد العزيز، "اتفاقية السودان سلام أم انقسام"، مجلة البيان، العدد 209، فيفري- مارس 2005، ص 55.

² المكان نفسه.

³ جمهورية دولة السودان، الدستور الانتقالي، المادة 17، 1998.

وقد أدركت الدبلوماسية السودانية إن دعم التكامل الإقليمي ورعاية مبادئ حسن الجوار، وتدعيم العلاقات مع الدول العربية والإفريقية لن يتحقق إلا عن طريق استكمال مسيرة السلام الداخلي والمعالجة الفعالة لازمات السودان الداخلية التي لا تزال تلقي بظلالها على علاقات السودان الخارجية الإقليمية والدول.

المطلب الثالث: تراجع دور الحركات الإسلامية في البلدين.

عرفت الحركات الإسلامية في الجزائر والسودان مع نهاية التسعينات تراجعاً هاماً في مركز نشاطاتها واهتماماتها، حيث تعرضت هذه الحركات إلى حملات أمنية منظمة من طرف أنظمة بلدانها، وانتهى دورها بإيقاف نشاطاتها واعتقال زعمائها.

ويعتبر هذا التراجع عاملاً هاماً في تجديد طبيعة العلاقات الجزائرية السودانية خاصة على مستوى العلاقات السياسية، حيث وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الحركات من بين العوامل التي أدت إلى توتر وتأزم العلاقات بين البلدين، فإن تراجعها وتفككها كان من بين العوامل الهامة في عودة العلاقات بين الجزائر والسودان.

ففي الجزائر ونظراً لكون نشاط هذه الحركات، تعدى البعد الداخلي إلى البعد الإقليمي والدولي، فإن النظام السياسي الجزائري واجه هذه الحركات بعرقلة عملها التنظيمي الداخلي والإقليمي إضافة إلى إبطال مفعولها عن طريق مباشرة حملات اعتقال واسعة شملت أغلبها أعضاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كما سعى أصحاب القرار في الجزائر إلى تجزئة المعسكر الإسلامي وتهميش الحركات الإسلامية الفاعلة التي كانت قياداتها تخطط لضرب استقرار الجزائر من الخارج، وبالضبط من الدول التي كانت تشهد سيطرة الإسلاميين على السلطة (السودان)، حيث عملت السلطات الجزائرية على محاصرة هذه الجماعات المسلحة خاصة على المستوى الميداني، وذلك من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية المختلفة وكذلك المبادرات السياسية التي بدأت بقانون الرحمة خلال فترة ممتدة بين 1996 إلى غاية 1999 وكذلك قانون الوثام المدني في جويلية 1999 وأخيراً قانون المصالحة الوطنية في ديسمبر 2005 اللذين أتى بهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة واللذان حضيا بتزكية شعبية كبيرة.

كل هذه الجهود أدتت نزيهاً كبيراً في صفوف الجماعات الإرهابية، فالقلة المتبقية من هذه المجموعات ذهب إلى القيام بعمليات إرهابية ذات أهداف دعائية، حيث يجمع الكل أن ظاهرة الإرهاب في الجزائر لم يعد لها وزن مثلما كان عليه الحال خلال التسعينات.

أما بالنسبة للسودان فإن تراجع الحركات الإسلامية الممثلة في الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ، فإن بداية تفككها ظهر بعد الانفصالات التي مست كوادراً الحركة والتي كانت مسؤولة عن وضع تصورات

للسياسة الخارجية السودانية، حيث ظهر الانشقاق بين زعيم الجبهة القومية الإسلامية للإنقاذ حسن الترابي وعمر حسن البشير زعيم حزب المؤتمر الحاكم، ويأتي هذا التفكك ليعبر وبصورة واضحة عن بداية تخلي السودان عن خطابه الدينية القائمة على أساس تصدير المشروع الإسلامي من جهة والرغبة في إعادة إحياء علاقات السودان الخارجية من جهة أخرى.

إن التغيير والتفكك الذي حصل داخل بنية النظام السوداني من خلال قيام الرئيس البشير بحل البرلمان في 1999 الذي يرأسه **حسن الترابي** سمح بظهور تقارب نسبي بين سلطات السودان والجزائر كانت مظاهره الأولى تلمين مواقف الطرفين تجاه بعضهم البعض، إذ تلى هذا الإجراء إعلان البلدين عن تطبيع العلاقات الثنائية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الحركة الإسلامية في السودان نذكر:

أولاً: عدم قدرة الحكومة السودانية على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية والتي سببها المشروع الحضاري الإسلامي الذي يحمله حسن الترابي وما تبعه من استنفار ضد التوجهات الخارجية للسودان. **ثانياً:** الاختلافات والانشقاقات الحاصلة داخل بنية النظام السوداني، خاصة بعد رفض الرئيس البشير للاقتراحات التي قدمها حسن الترابي بشأن تسوية أزمت السودان الداخلية وإعادة رسم علاقات السودان الخارجية.¹

وبعد أن كانت فترة التسعينيات الأكثر توتراً في علاقات السودان الخارجية، فإن تراجع دور الحركة الإسلامية وإقصاء الترابي من السلطة أدى إلى ظهور توازن في علاقات السودان وبدأت تتصاعد في اتجاه الأفضل.²

إن التراجع الذي شهدته الحركات الإسلامية في الجزائر والسودان، ساهم إلى حد بعيد في عودة العلاقات خاصة من الجانب السوداني الذي كان يشهد سيطرة الإسلاميين على السلطة وعلى توجهاتها الخارجية وهذا كون النخبة الحاكمة في السودان آنذاك كانت تخضع لتصورات وإدراك الجبهة القومية الإسلامية والناطق باسمها **حسن الترابي** والذي كانت طموحاته الإسلامية تتعدى حدود السودان.³ وهكذا تظهر أهمية العامل السابق نظراً لخطورة هذه الحركات آنذاك على الفضاء المشترك للبلدين والتي تزامن نشاطها مع صحوة التيار الإسلامي في المنطقة العربية.

¹ علي محافظة وآخرون، **العرب وجوارهم إلى أين؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص81.

² محمد أبو الفضل، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، **السياسة الدولية**، العدد 145، جويلية، 2001، ص1.

³ DAREN Mabida, op-cit.

المبحث الثاني: مؤشرات التجديد في العلاقات الجزائرية السودانية

المطلب الأول: الزيارات المتبادلة وازدياد حجم التعاون.

تعتبر آلية تبادل الزيارات والبعثات الرسمية بين مسؤولي الدول من بين المظاهر التي تؤكد حسن سير العلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها، وهذا ما لا يتم أثناء انقطاع العلاقات أو توترها، ولذلك فمن بين المؤشرات التي وضحت عنصر التجديد في العلاقات بين الجزائر والسودان تلك الزيارات الرسمية التي تبادلها الطرفان منذ إعلان تطبيع العلاقات في ماي 1999، ويمكن إيجاز هذه الزيارات على مستويين:

• **مستوى أول:** تمثل في الزيارات المتبادلة بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس السوداني عمر حسن البشير.

• **مستوى ثاني:** تمثل في زيارات وزراء خارجية البلدين والمبعوثين الخاصين لرئيسي البلدين. فيما يخص زيارات الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وعمر حسن البشير، فبعد عودة العلاقات مباشرة بادرت السودان بزيارة رسمية لعمر البشير إلى الجزائر في 07 مارس 2000، والتي اندرجت في إطار بحث سبل تطوير آفاق التعاون الثنائي بين البلدين بعد القطيعة التي عرفتها في فترة التسعينيات، كما اعتبرت هذه الزيارة سريعة نظرا لحدثة تطبيع العلاقات وهو ما رأت فيه الجزائر محاولة ونية حقيقية من طرف السودان لمحو صورة العلاقات السيئة بين البلدين.¹

وردت الجزائر على زيارة الرئيس السوداني إلى الجزائر بزيارة رسمية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الخرطوم في 31 ديسمبر 2000، بهدف بحث قضايا التعاون الثنائي واهم الحلول المقترحة لخلافات السودان الداخلية.

ودعمت زيارات الرئيسين على مستوى البلدين اللقاءات التي جمعت بين الرئيس الجزائري ونظيره السوداني عمر البشير على هامش مؤتمرات وقمم جهوية ودولية، والتي سمحت للطرفين بمناقشة قضايا التعاون ذات الاهتمام المشترك إلى جانب الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى إمكانات البلدين.

وقد حضر الرئيس بوتفليقة مراسيم توقيع اتفاق السلام بين حكومة الخرطوم ومتمردى الجنوب بالعاصمة الكينية نيروبي في 2005، وكان الرئيس العربي الوحيد الموجود ضمن الوفد الإفريقي، واعتبر هذا اللقاء بين الرئيسين فرصة مهمة لدعم العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى الإرادة السياسية للطرفين.

¹ وزارة الشؤون الخارجية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، مكتب السودان، جانفي 2009.

كما حضر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قمة الخرطوم للاتحاد الإفريقي في جانفي 2006، ومن جانبه شارك عمر البشير في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في 17 ماي 2005، وبهذا كان للقاءات الرسمية التي جمعت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالرئيس عمر البشير الأثر البالغ في الانتقال بالعلاقات السياسية نحو مستوى متميز يعكس اهتمام الطرفين بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.

أما على مستوى وزراء خارجية البلدين والمبعوثين الخاصين للرئيسين، فلقد عرف البلدان زيارات متبادلة، كانت أولها زيارة وزير العلاقات الخارجية السودانية السيد مصطفى عثمان إسماعيل إلى الجزائر بمناسبة إعلان تطبيع العلاقات الجزائرية السودانية في 27 ماي 1999، وخلال هذه الزيارة سلم الوزير السوداني رسالة خطية من الرئيس السوداني عمر البشير إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يؤكد فيها رغبة السودان في تفعيل العلاقات بين البلدين إلى مستوى إمكانيات البلدين.¹ وبعد هذه الزيارة أرسلت الجزائر وفدا من المسؤولين لتقديم معونات إلى دولة السودان على اثر الفيضانات الشديدة التي ضربت السودان في 29 جوان 1999. وفي 1 جويلية 1999 قام وزير الخارجية السودانية السابق خالد منصور بزيارة إلى الجزائر لبحث قضايا التعاون الثنائي المشترك ومستجدات الأحداث في القرن الإفريقي.

إن التجديد الذي عرفته العلاقات الجزائرية السودانية على المستوى الدبلوماسي انعكس على التعاون الاقتصادي الذي شهد اهتمام البلدين، وتجسد من خلال عقد دورتين للجنة الوزارية المشتركة الجزائرية السودانية في 2001 و2003 واللتان توجتا بتوقيع اتفاقيات في مختلف القطاعات نذكر منها:²

✓ اتفاقية في مجال البيطرة والإنتاج الحيواني في 28/09/2000 بالخرطوم.

✓ مذكرة تفاهم في مجال الإنتاج الزراعي في 28/09/2000 بالخرطوم.

✓ البرنامج التنفيذي لاتفاق البيطرة والإنتاج الحيواني في 10/06/2003 بالجزائر.

إضافة إلى الاتفاقيات الموقع عليها تم وضع مجموعة أخرى من الاتفاقيات في مجال تأجيل التصديق عليها في دورات اللجان المشتركة حتى تناقش على مستوى المؤسسات المخولة البلدين.

إن حجم التعاون الجزائري السوداني في هذه الفترة لم يرقى إلى مستوى إمكانيات البلدين كما لم يعكس حقيقة إرادة البلدين على المستويين السياسي والدبلوماسي، وهذا يمكن تبريره بتفاقم المشاكل الداخلية في السودان وتزايد وتيرة العنف وللاستقرار في جنوب السودان، وهو ما أدى إلى انخفاض وتيرة التعاون بين البلدين وبقي ضمن إطاره الضيق بسبب إعطاء السودان الأولوية للعمل الداخلي على التوجه الخارجي.³

¹ - محمد، بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 319.

² - "مقابلة مع السيد أنيس علمي"، ملحق مكلف بمكتب السودان، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الجزائر، جرت المقابلة في: جويلية 2011.

³ - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول الوضع الداخلي في السودان وموقفه من أهم القضايا الدولية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربي، مكتب السودان، ديسمبر 2009.

لكن ومنذ 2007، فإن مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والسودان عرفت نوعاً من الحركية وهذا كذلك راجع إلى الاستقرار النسبي المحقق في السودان بعد التوصل إلى اتفاق السلام "اتفاق نيفاشا 2005"، حيث تم التوصل إلى توقيع 05 اتفاقيات من 2007 إلى 2009، إلا إن هذه الاتفاقيات لم تترجم على أرض الواقع ولم ترق إلى مستوى طموحات البلدين.

المطلب الثاني: إعادة تجديد آليات العلاقات الثنائية.

عادة ما تستند العلاقات القائمة بين الدولتين إلى إطار عام ينظم سيرها ويضبط الآليات التي تفعلها والتي تشرف على تنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التعاون المشترك بين البلدين.

ومن بين هذه الآليات المؤطرة للعلاقات الثنائية هي آلية اللجنة المشتركة والمتكونة من وزراء قطاعات البلدين، وتجتمع حسب جدول زمني تضعه الدول محل التعاون المشترك، وتعتبر هذه الآلية من بين الآليات المهمة نظراً لقدرتها على رفع نسبة التبادل وحجم التعاون.

وتأسست اللجنة المشتركة الجزائرية السودانية في 07 مارس 1988¹، إلا أنها لم تعقد أي دورة مشتركة إلى غاية تطبيع العلاقات الثنائية، بسبب فترة القطيعة الدبلوماسية بين البلدين، ونظراً لحاجة البلدين للتعاون في المجالات والقطاعات ذات الاهتمام المشترك حظيت هذه الآلية باهتمام كبير من طرف مسؤولي البلدين، حيث تم تجديدها بعد 13 سنة من تأسيسها عن طريق عقد الدورة الأولى لهذه اللجنة في الخرطوم في الفترة الممتدة من 15 إلى 17 جويلية 2001 والتي توجت بتوقيع تسعة اتفاقيات في عدة مجالات أغلبها في ميادين القطاع التجاري والزراعي وتبادل الاستثمارات، وحضر هذه الدورة إلى جانب وزراء خارجية البلدين ووزراء في مختلف القطاعات.²

وبعد أن تم عقد الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة الجزائرية السودانية بالخرطوم، عُقدت الدورة الثانية بالجزائر في 10 جوان 2003 برئاسة وزراء خارجية البلدين لبحث سبل التعاون وآليات تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها في الدورة الأولى.

إن عقد تلك الدورتين في فترة لا تتجاوز سنة ونصف بعد الإعلان عن تطبيع العلاقات الثنائية، يؤشر إلى التجديد والتحسين الذي وصلت إليه العلاقات الجزائرية السودانية، حيث بدأ مسئولو البلدين على استعداد لتحضير ملفات التعاون المشترك وتفعيلها إلى المستوى الذي حجم العلاقات السياسة من جهة، وإلى مستوى حجم إمكانيات البلدين.

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، أكتوبر 2010.

² "مقابلة مع أنيس علمي"، ملحق وزارة الشؤون الخارجية، رئيس مكتب السودان، جرت المقابلة في: 07 جويلية 2011.

وعقدت الدورة الأخيرة للجنة المشتركة في 20 أكتوبر 2010 بالجزائر برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل ووزير الخارجية السوداني، وتوجت هذه الدورة بتوقيع 12 وثيقة قانونية في عدة مجالات أهمها في مجال الموارد البشرية، الثقافة والشباب، والإنتاج الفلاحي والطاقة¹.

وكتقييم لهذه الآلية فإن إعادة تجديدها بعد أن كانت مجمدة بفعل انقطاع العلاقات الثنائية ساهم إلى حد كبير في دفع نسبة التعاون رغم تواجده والذي لا يعكس حجم إمكانيات البلدين، ودليل ذلك أنه ومنذ تأسيسها في سنة 1988 إلى غاية 2010 عقدت فقط ثلاث دورات مشتركة، وهو ما قد يؤثر على حجم التبادل خاصة من ناحية متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن محاضر تلك الدورات المشتركة. لقد تزامن تجديد وبعث العلاقات الجزائرية السودانية بإنشاء آلية جديدة، هي آلية التشاور السياسي " مجال سياسي " وتم تأسيس هذه الآلية في 17 جويلية 2001 خلال أشغال الدورة الأولى للجنة المشتركة المنعقدة في 2001 وتهدف هذه الآلية إلى التنسيق السياسي والتشاور على أعلى مستوى في كافة المسائل الإقليمية والدولية عن طريق تبادل الزيارات الرسمية بين رئيسي البلدين من جهة، والشخصيات الحاملة للرسائل الخطية من جهة أخرى.

وعقدت آلية التشاور السياسي بين الجزائر والسودان دورة واحدة فقط في 8 أوت 2002 بالجزائر برئاسة مديري الإدارة العربية لوزارة الخارجية في البلدين، وخلال هذه الدورة تم التعرض إلى تقييم المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الجزائرية السودانية خاصة على مستوى العلاقات السياسية، كما تم عرض أهم القضايا التي كانت مطروحة آنذاك والتي استدعت التنسيق باعتبارها قضايا تدخل ضمن الفضاءات ذات الاهتمام المشترك².

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.
² المكان نفسه.

المطلب الثالث: مكامن التعاون بين البلدين وتقييمها:

تعتبر مجالات وقطاعات التعاون بين أي دولتين من بين المظاهر التي توضح درجة وحجم التعاون الثنائي، ومن بين مجالات وميادين التعاون على المستوى الاقتصادي بين الجزائر والسودان نجد:

في ميدان الطاقة:

يعتبر قطاع الطاقة والمناجم من بين القطاعات التي تشهد نوعا من الحركية في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والسودان، ونظرا لأهمية وحساسية القطاع تسعى الدولتان إلى تكثيف الجهود المشتركة لتفعيل هذا المجال، ودليل ذلك الزيارات المتكررة لوزراء قطاع البلدين على ممر السنوات الأخيرة.

وبالرغم من شساعة مساحة السودان، إلا أن النفط لم يتم استغلاله إلا في 1999، وهذا نظرا لحدثة اكتشاف النفط في السودان والذي يرجع إلى فترة حكم جعفر النميري 1969-1985، حيث يؤكد خبراء نطيون أن السودان يتوفر على احتياطات بترولية ضخمة من شأنها أن تحول هذا البلد إلى دولة بترولية هامة في إفريقيا، وتقدر نسبة كمية النفط المستخرجة من الشمال بنحو 14 بالمائة متركزة بالأخص في حقل "هجليج" بمنطقة آبي المتنازع عليها بين حكومة الشمال وتمردي الجنوب في الوقت الذي يستحوذ جنوب السودان على 86 بالمائة من الإنتاج النفطي. كما تقدر المداخل النفطية السودانية بثلاث الإنتاج النفطي للجزائر الذي لا يتجاوز 1.45 مليون برميل سنويا.

وفي هذا الصدد أكد المستشار الإعلامي في السفارة السودانية بالجزائر أن شركة "سونا طراك" الجزائرية كانت أول شركة عالمية تحصل على امتيازات للتنقيب عن النفط في السودان وذلك في 1977، قبل أن يمنح هذا الامتياز لشركة "شيفرون" الأمريكية في 1978¹.

فمن الجانب السوداني قام السيد زبير حسن وزير الطاقة والمناجم بزيارة إلى الجزائر ما بين 11 إلى 13 أكتوبر 2008، أين التقى مع نظيره وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل وتوصل الطرفان إلى اتفاق انتهى بالتوقيع على محضر تعاون بين البلدين يتضمن النقاط التالية:

أولاً: في مجال النفط.

السعي إلى إنشاء شركة مختلطة في ميدان الاستكشاف والتطوير تعمل في البلدين، وأعرب الجانب السوداني في هذا المجال عن استعداداته التام لإبرام شراكة قوية وحقيقية بين الشركات الاستكشافية

¹-مرجع نفسه، ص 40 .

والتطويرية في البلدين، وهي خطوة تسمح لشركة سون طراك الجزائرية بالدخول في شراكة مع المؤسسات السودانية العاملة في هذا المجال¹.

ومن جهة أخرى، قام السيد صلاح حسن - وهو المدير العام لشركة سود بيئات السودانية للبترول - بزيارة إلى الجزائر في مارس 2009 وعلى اثر ذلك شرعت الشركة الوطنية سون طراك في إجراء مباحثات مع الشركة السودانية قصد الحصول على قطع استكشافية والمشاركة في تطوير حقول النفط².

ثانيا: في مجال التكرير

ضمن هذا الاتفاق المبرم بين الجانبين، أعرب الجانب الجزائري عن استعداداه لمساعدة السودان في مجال التكرير عن طريق تقديم الدراسات الفنية والوسائل التكنولوجية.

ثالثا: في مجال المناجم.

اتفق الطرفان على تنظيم لقاءات بين الهيئات المختصة في مجال البحث الجيولوجي والمنجمي، وهي خطوة يسعى من خلالها الجانب السوداني والجزائري إلى تفعيل فرص التعاون في هذا المجال وتبادل الخبرات اللازمة، لا سيما من جانب الطرف الجزائري الذي طلب من الجانب السوداني إمكانية تدريب الإطارات السودانية في المعاهد الجزائرية، على أن يحدد الجانب السوداني احتياجاته في هذا المجال.

في ميدان الفلاحة:

تعتبر السودان من اكبر الأقطار العربية والإفريقية مساحة اذ تبلغ مساحتها مليون ميل مربع، فالسودان غني بموارده الطبيعية حيث يقوم الاقتصاد السوداني على الإنتاج الزراعي والحيواني، ومن ثمة فان الزراعة تمثل العمود الفقري وعليها تقوم مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حسب سفارة السودان بالجزائر 80 مليون هكتار وهي أكثر بنحو 11 ضعف المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر والمقدرة بنحو 7 مليون هكتار³.

ورغم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة للسودان في هذا المجال والتي بإمكانها حماية الأمن الغذائي العربي والقضاء على الجوع في إفريقيا لو تم استغلالها بشكل شامل، فان تنمية القطاع والاستفادة من ميزاته لا تزال تتطلب الجهود لاستغلاله.

في المقابل يشهد قطاع الفلاحة في الجزائر تحولات ايجابية كبرى بفضل السياسات الجديدة المعتمدة في إطار "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، مما ترتب عنه إنتاج وافر في جميع المنتجات باستثناء الحبوب، فضلا عن عودة هذا القطاع إلى احتلال موقع متميز في السنوات الأخيرة⁴، وبالرغم من توقيع

¹ - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.

² - مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ - مرجع نفسه، ص 41.

⁴ - محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في المجال الزراعي والبرنامج التنفيذي لاتفاقية البيطرة والإنتاج الحيواني إلا أن البلدين لم يجسدا مضمونها على أرض الواقع، حيث لم تنفذ توصيات الدورة الثانية للجنة المشتركة في هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بالعمل على تشكيل لجنة مشتركة قطاعية في المجال الفلاحي، إضافة إلى تنظيم منتديات لرجال الأعمال والمستثمرين في المجال الزراعي وإقامة معارض متخصصة.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فتحدث أرقام رسمية أن السودان يملك 140 مليون رأس من الأغنام والأبقار والجمال وهو بذلك يحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث رؤوس الماشية¹. وكانت هناك رغبة لدى شركة جزائرية خاصة (شركة بلاط) لاستيراد اللحوم الحية من السودان، حيث توجه وفد بيطري جزائري تابع لوزارة الفلاحة إلى السودان وذلك قصد معاينة مدى سلامة قطعان الماشية السودانية من الأمراض، إلا أن هذه الصفقة لم تتم وبررتها المصالح الرسمية لأسباب تقنية. للإشارة فقط فإن أسعار استيراد اللحوم الحية من السودان اقل ثلاث مرات من سعرها في السوق المحلية للجزائر، فضلا أنها طازجة وليست مجمدة مثلما هو الحال بالنسبة للحوم الهندية أو تلك الآتية من أمريكا اللاتينية.

هناك مجالات أخرى محل تعاون بين البلدين، إلا أنها لم تفعل مقارنة بمجال الطاقة والفلاحة، فهي مجالات محكومة باتفاقيات موقعة ولكنها لم تفعل على أرض الواقع على غرار الشباب والرياضة والموارد البشرية، و النقل والكهرباء.

حجم المبادلات التجارية بين البلدين:

تتكون الصادرات السلعية السودانية من البترول، البنزين، الكيروسين، الغاز، الذهب، القطن، الصمغ العربي، السكر، اللحوم، الفول السوداني، الحيوانات الحية، الذرة. وتشمل واردات السودان الأساسية من الآلات، والمعدات الرأسمالية، المواد الغذائية، السلع المصنعة، ووسائل النقل، والمواد الكيميائية، والمنسوجات.

وعلى الرغم من حاجة البلدين لهذه المواد، يبقى حجم المبادلات التجارية بين البلدين في المواد المذكورة متواضعا جدا ففي عام 2008 صدرت الجزائر إلى السودان ما قيمته 298 ألف دولار أمريكي وتتشكل هذه الصادرات من مواد وتجهيزات صناعية، بينما بلغت الواردات من السودان 202 ألف دولار أمريكي منها مواد خام².

وخلاصة القول أن مجالات ومشاريع التعاون بين الجزائر والسودان تحتاج إلى تفعيل، حيث تبقى ميادين التعاون الثنائي متواضعة جدا مقارنة بحجم الدولتان على جميع الأصعدة، إلا أن عملية تفعيل قطاعات التعاون تبقى مرهونة بالأوضاع الداخلية ودرجة الاستقرار الاقتصادي في البلدين، وبذلك

¹ مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.

أصبحت نسب التعاون والتبادل بين البلدين ظرفية ومرتبطة بمدى تجاوز البلدين للأوضاع الداخلية التي قد تعرقل عملية التعاون.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المصرية - الجزائرية على تحول العلاقات بين الجزائر و السودان

المطلب الأول: موقف السودان من الأزمة الجزائرية - المصرية.

عرفت العلاقات الجزائرية المصرية فترة توتر سرعان ما تطور إلى أزمة في منتصف نوفمبر من عام 2009 بعد المواقف المتشددة والمتشعبة من الحكومتين والتي كادت أن تعصف بالعلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين وفي مختلف المجالات ، حيث وفي إطار التصفيات المؤهلة لكاس العالم 2010 بجنوب إفريقيا، تعرضت بعثة المنتخب الجزائري لكرة القدم في القاهرة إلى الاعتداء من طرف مجموعة من المشجعين في 2009/11/13 وهو ما فندته السلطات المصرية وقالت بان القضية مفتعلة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد القضية إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين تجلت مظاهرها عقب المباراة الفاصلة التي جرت في أم درمان بالسودان يوم 2009/11/18 والتي انتهت بفوز الجزائر على مصر. ورافق تأزم العلاقات بين البلدين استمرار التعبئة الإعلامية التي اتخذت منحى عدائياً من كل طرف ضد الآخر خاصة من الطرف المصري الذي جند الإعلام بأصنافه المختلفة (إذاعة، تلفزيون، صحف و جرائد) لاستهداف الجزائر ورموزها، وإلى جانب الدور السلبي الذي لعبه الإعلام، دخل السياسيون حيز الأزمة حيث حمل الجانب المصري الحكومة الجزائرية مسؤولية حماية المصالح المصرية والمواطنين في الجزائر بعد الاعتداءات التي تعرضت لها المصالح المصرية في الجزائر والمشجعين المصريين في السودان، حيث خصص الرئيس المصري حسني مبارك غالبية خطابه الذي وجهه يوم 21 نوفمبر 2009، أمام مجلس الشعب المصري، للحديث عن الاعتداءات التي تعرض لها عدد من المصريين في السودان، قائلاً "إن مصر لن تتهاون مع من يسيء إلى أبنائها"، مؤكداً أن "حماية المصريين في الخارج هي مسؤولية الدولة". كما قال جمال مبارك الأمين العام للجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي في تصريح للتلفزيون المصري "إن حق الشعب المصري في هذا الأمر لن يذهب سدى وأن ما حدث ضد المتفرج المصري في الخرطوم عقب مباراة منتخب مصر والجزائر موجه ضد مصر بشكل عام ولن يمر مرور الكرام... وان الموضوع لن يقف عند مجرد التعجب عن الغضب ولكن سنجد تحركاً وتنسيقاً على جميع الأصعدة..."¹

وقابل هذا الموقف رد فعل من الجزائر التي اتهمت السلطات المصرية بتدبير ما وصفته بالمؤامرة ضد البعثة الرياضية والرسمية الجزائرية، بعد تأليب الجماهير المصرية ضدها قبل مباراة القاهرة للتأثير

¹ - نقلاً عن موقع الجزيرة " استمرار الاتهامات بين مصر والجزائر "، تاريخ الاطلاع 2011/11/13، أخذت من الرابط التالي : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/494A4DAD-59DF-48DA-B1F7-F6552A9BC95D.htm>

على المنتخب الجزائري لحرمانه من التأهل لمونديال 2010 بجنوب أفريقيا خدمة لما وصفته بأجندة سياسية داخلية، وأوضح الصادق شهاب القيادي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في جريدة الخبر "أن النظام المصري كان يعلق على المباراة أمالا كبيرة للتأهل إلى المونديال وهذا لتمرير إستراتيجية التوريث على هموم الشعب المصري"¹

ووسط هذه الاتهامات المتبادلة بين الطرفين تفاقمت الأزمة بين كل من الجزائر ومصر على خلفية مباراة المنتخبين التي أقيمت في السودان، حيث قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى الجزائر السيد عبد العزيز شوقي سيف النصر للتشاور بعد تعرض عدد من المصريين والمصالح المصرية للاعتداءات في الجزائر، وبعدها قامت باستدعاء السفير الجزائري لإبلاغه بضرورة قيام حكومة بلاده بتحمل مسؤولياتها في حماية المصريين والمنشآت والمصالح المصرية بالجزائر. وتجلت التحرك الدبلوماسي المصري من خلال الاجتماعات التي كثفها صناع القرار في مصر حيث عقد الرئيس المصري حسني مبارك اجتماعا موسعا مع عدد من كبار المسؤولين في الحكومة المصرية، من بينهم رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى، وعدد من الوزراء، إضافة إلى مدير المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، لبحث التداعيات الناجمة عن الأحداث التي أعقبت المباراة الفاصلة²، وفي المقابل حاولت الجزائر عدم تصعيد الموقف واكتفت بإنشاء خلية أزمة لمتابعة أوضاع الجالية الجزائرية بمصر، وقامت باستدعاء السفير المصري لديها وأعربت له عن "استغرابها وقلقها الشديد من التصعيد في الحملة الإعلامية بمصر ضد الجزائر ورموزها.

لم تستثن الأزمة في العلاقات الجزائرية المصرية السودان الذي لم يدخر أي جهد في تامين المقابلة إلا انه اتهم من الطرف المصري بالتقصير في تنظيم المباراة وحملته مسؤولية حماية المصريين المتواجدين في الخرطوم، وهو ما أدى بالسلطات إلى استدعاء سفير مصر بالخرطوم يوم 2009/11/19، وأبلغته احتجاج السودان ورفضه للاتهامات الموجهة إليه وللنهج الذي اتبعه عدد من أجهزة الإعلام المصرية وبعض المسؤولين في الإساءة للسودان عقب المباراة التي جمعت منتخبي مصر والجزائر على أرضه³. ودخلت السودان على خط الأزمة المصرية الجزائرية بعد أن ردت على الاتهامات المصرية للسودان، وفي ظل التحديات التي فرضت على السودان في استقبال هذه المباراة الفاصلة، يظهر أن التصور السوداني كان يستهدف استغلال هذا الحدث الرياضي كألية من آليات تحسين صورة البلد في الخارج، وكمحاولة لتأكيد انفتاح السودان وتقبله للآخر. وهذا ما تحقق بالفعل بعد إشادة الصحف العالمية

¹ - جريدة العرب القطرية "بعد نهاية معركة المونديال: تصفيات حسابات سياسية بين القاهرة والجزائر" العدد: 2009/11/23، 8341.

² - حسام ابوطالب، "أزمة دبلوماسية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال"، يومية القدس العربي، 2009/11/20.

³ - نقلا عن شبكة سي أن أن "تفاقم الأزمة بين القاهرة والجزائر.. والسودان تهاجم مصر"، 2009/11/19.

بالإمكانات المادية والبشرية التي سخرتها الحكومة السودانية، وما بدا من كرم الاستضافة وإيواء وامن جماهير البلدين التي فاقت 20 ألف شخص.

و بهذا فان إدارة السودان للالزمة المصرية الجزائرية أكدت جاهزية السودان وقدرته على احتواء الأزيمة بين البلدين وعدم تفاقمها على أرضه وهو ما انعكس على دولة السودان ايجابيا حيث استطاعت أن تكذب جميع إدعاءات الجهات التي تسعى إلى توريط السودان في أزمات داخلية وخارجية¹.

والملاحظ في الأزيمة المصرية الجزائرية يكشف حقيقة الصراع الجزائري المصري والذي تخللته في الأمس القريب توترات غير معلنة في سير العلاقات الثنائية، وبذلك هو صراع يحمل في جوهره خلاف سياسي دبلوماسي ظهرت تجلياته في رياضة كرة القدم التي أصبحت من بين الأدوات الدبلوماسية - "دبلوماسية كرة القدم" - التي تعمل على استثارة الشعور الجماعي لتحقيق سعادة الفرد الذي عن طريقه يتم إسعاد المجتمع وبالتالي الدولة وتحقيق الأهداف القومية².

وقد ظهر التوظيف السياسي للمباراة خاصة بعد طلب الاتحادية الدولية لكرة القدم من كل دولة أن تختار دولة محايدة لإقامة المباراة الفاصلة، وبهذا سُبست المباراة قبل أن تُلعب وتم التعامل معها على أنها خطوة مهمة لإبراز مدى اقتدار النظام السياسي المصري أو الجزائري والذي يعكس بشكل أو بآخر نجاح الدول في إتباع برنامج سياسي وتنموي معين للتباهي بما أنجزته أمام الدول الأخرى عن طريق حدث رياضي يحمل في طياته أبعاد سياسية.

وتزامنت الأزيمة في العلاقات المصرية الجزائرية مع بداية إرهابات التوريث في مصر وكثرة الأزمات الاجتماعية والذي قابله تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبهذا جاءت هذه المباراة كأداة استغلها الطرفان لتجاوز الأزمات التي يعيشها البلدان، باعتبار الرياضة التي يجد فيها الشعبان الملاذ لنسيان الواقع المر الذي يعيشه المواطن المصري والجزائري، كما كشفت الأزيمة الحساسية بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ولم تسلم الرياضة منها.

المطلب الثاني: عوامل التحول في العلاقات الجزائرية السودانية.

تميزت العلاقات بين الجزائر والسودان عقب المباراة السالفة الذكر ببروز تحول في طبيعة العلاقات الثنائية تجلى في مظاهر عديدة، بفعل مجموعة من العوامل والتي على أساسها يتضح وجود خلفيات وراء السلوك السوداني الجزائري والذي انعكس على علاقات البلدين وفي مختلف المجالات، وقبل ذلك يمكن الإشارة إلى:

¹ - نقلا عن وكالة الأنباء السودانية، "مباراة مصر والجزائر في الخرطوم مهمة للسودان"، 2009/11/15 اخذت من الرابط التالي:

www.sunanews.net/.../6577-against-egypt.-and-alg

² - هنية محمود الكاشف، دور التربية الرياضية في تنمية الوعي السياسي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2004، ص ص 32-37.

➤ إدارة السودان للالزمة المصرية الجزائرية وما تبعها من اتهامات مصرية للسودان، والتي رد عليها السودان باتخاذ مواقف شجاعة تستهدف تفعيل الدور السوداني بشكل يختلف عن الأدوار السابقة.

➤ التقارب الذي حصل بين الشعب الجزائري والسوداني قبل المباراة وبعدها، إضافة إلى التسهيلات التي قدمت إلى الجمهور الجزائري في السودان في النقل والضيافة والإيواء.

➤ الاتصالات الرسمية الدبلوماسية المكثفة بين قيادة البلدين، عبر سفارتيهما والاستقبال الذي حظيت به الشخصيات الرسمية الجزائرية التي حضرت المباراة.

➤ التهاني والإشادة التي حظيت بها القيادة السودانية من الطرف الجزائري شعبا وحكومة.

تحليل هذه النقاط يكشف عن وجود جملة من الخفيات التي أدت إلى حصول تحول لم يحدث من قبل ومن هذه الخفيات نذكر ما يلي:

➤ حساسية العلاقات التاريخية بين مصر والسودان:

يعرف عن العلاقات المصرية السودانية على المستوى الرسمي أنها علاقات مثقلة بعبء التاريخ الذي لم يكن ايجابيا وولد مجموعة من العقد والصور السلبية أدت إلى تنافر الطرفين في مراحل عديدة، فالسودان خضع في 1899 للاحتلال المزوج البريطاني المصري والذي أدى إلى رفع العلم البريطاني والمصري في السودان، واثر ذلك على نفسية كل السودانين من خلال السياسات القمعية كمنع ارتداء الملابس إلا بما يغطي عوراتهم، ومنع تسمية أبنائهم بأسماء عربية بل ألزمتهم بأسماء بدائية، ومنع الجنوب من تعلم اللغة العربية وعودتها بالانجليزية.

وتعكس أزمات السودان الداخلية الحالية كفصل الشمال عن الجنوب حاليا ذلك الماضي¹. حيث انتهى الحكم الثنائي في 1924 وأصبحت السودان تحت الاحتلال المصري وكان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان، وكان ينظر إليها كأنها مقاطعة مصرية لا يمكن التخلي عنها.

إن فترة الحكم المصري خلفت العديد من مظاهر القسوة والظلم على الشعب السوداني كما أن السودان لم تنل من حكام مصر العناية اللازمة إلى غاية انفصالها سنة 1952، أما على المستوى الشعبي فاستمرت العقد التاريخية وغدت مشاعر الغبن والإحساس بعدم الاحترام والمكانة الدنيا التي يحتلها السوداني عند كثير من المصريين² فالمصريون يعتبرون أنفسهم الأخ الأكبر للسودانيين وهو ما ولّد بعض الحساسيات بين بين الشعبين³.

¹ مصطفى احمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر، ط1، 2006، ص13.

² حيدر إبراهيم علي، "العلاقات المصرية - السودانية: الواقع والمستقبل"، نقلا عن موقع وكالة الأنباء السودانية، أخذت بتاريخ: 21 ديسمبر 2009، من الرابط التالي:

<http://sudanile.com/2008-05-19-17-39-36>

³ نزار النور، "اغلب السودانيون سيقفون مع الخضر"، يومية الشروق الجزائرية، العدد: 2771، 2009/11/17.

كما يعلن المصريون دائما مساعدتهم للسودان وهي غاية لإشعار الطرف السوداني بأنه مدين لمصر. يتضح أن هذا العامل يفسر كثيرا سبب تضايق السودان من مصر وانعكاس ذلك على التحول في العلاقات الجزائرية السودانية على خلفية حدث رياضي الذي كان سببا في إعلان السودانيين والجزائريين كرههم للمصريين¹.

والحقيقة انه لا نجد مثل هذه الحساسية عند السودانيين ضد الجزائريين الذين يلقبونهم ببلد المليون ونصف مليون شهيد، وهذا يعكس حب السودانيين للثورة التحريرية الجزائرية، حيث برر السودانيون سبب وقوفهم مع الجزائريين بأنهم يشعرون أن الجزائريين اقرب منهم رغم بعد المسافة، أما الجزائريين فحساسيتهم للمصريين لا تبرر تاريخيا فعلاقات الشعبين متميزة ولكنها تبرر دائما بالصراع الرياضي بين البلدين(1990، 2001، 2009).

➤ النظرة الاستغلالية لمصر:

إن مصر دائما ترى نفسها أنها أهم دولة عربية و افريقية، وأن البقية دول صغرى يمكن أن تؤثر فيهم وفي أحداث المنطقة التي ينتمون إليها، وتجلى هذا في المؤتمرات السياسية والاقتصادية التي استضافتها القاهرة، حيث دائما تستهدف التقليل من النشاط الدبلوماسي للمنافس بأنها ممثلة للعرب ولمنطقة القرن الإفريقي والمتحدث باسم الأفارقة²، لأنها - في اعتقادها - دولة كبرى لها حضارة عريقة، فمصر ترى أن السودان مرتبط بالقاهرة وانه امتداد لأمنها القومي بسبب عبور نهر النيل عبر أجزاء هامة من السودان³، وترى انه تابع لما يحصل في مصر تحت ما تسميه مصر "وحدة واد النيل"، وهي نظرية تدافع عنها مصر باستمرار رسميا من خلال الجامعات والمفكرين ووسائل الإعلام.

وتجد هذه الفكرة تبريرا لها في اختيار مصر للسودان لاستضافة المباراة الفاصلة، مركزة على تصورها واعتقادها أن منطقة القرن الإفريقي ككل والسودان بالخصوص امتداد للمنطقة التي يعبرها نهر النيل والذي على أساسه يمكن تفسير سياسة مصر الإفريقية. ولتغطية هذا التصور تلجأ مصر دائما إلى شعارات الانتماء العربي والأخوة والجوار والتضامن لخدمة مصالحها ولتحقيق أهدافها التي هي في تناقض تام ومصالح الدول العربية وهي شعارات تستعملها لخدمة ذاتها، وعندما تعترض أي دولة هذه الشعارات تتهمها مصر بأنها ضد المصالح المشتركة. وقد حدث هذا مع الجزائر على إثر مقابلة الفريقين

¹ سميرة بالعمري، "البطولات الزائفة تدفن مصر في مقبرة النرجسية"، يومية الشروق الجزائرية، العدد: 2779، 2009/11/25.

² محمد ارزقي فراد، "هل سقطت أم الدنيا من عيون الجزائريين؟"، يومية الشروق الجزائرية، العدد: 2777، 2009/11/23.

³ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص ص230-231.

على اثر تصفيات كاس العالم 2002، والتي أقصي منها المنتخب المصري، حيث اتهم الإعلام المصري بكل تياراته آنذاك الجزائر بأنها ضد العروبة مستخدمة شعار "العروبة انتهت في عنابه"¹. وهذا ما حدث بالضبط مع السودان على اثر المباراة الفاصلة حيث كانت تعتقد مصر أن اللعب في السودان لا يختلف عن اللعب في القاهرة، وان مساندة السودانييين لمصر أمر لا يمكن الشك فيه، إلا أن وقوف السودانييين مع الجزائريين طرح استفهام كبير أمام الإعلام المصري الذي اتهم السودان بأنه ضد العروبة وحسن الجوار والمصالح المشتركة مع مصر، خاصة بعد أن حملت السلطات المصرية السودان مسؤولية الأحداث التي عرفتها الخرطوم. وهو ما اغضب السودانييين شعبا وحكومة خاصة بعد الجهد الذي بذلوه لإبداء مظاهر الكرم والاحترام والتقدير.

وبالتالي فان التحول في العلاقات الثنائية بين الجزائر والسودان مرده نفور الطرفين للاستعلائية المصرية عبر اتخاذ سلطات البلدين مواقف مماثلة ترفض ذلك، ويعتبر هذا النفور بمثابة تحطيم للحاجز النفسي للبلدين تجاه مصر التي عادة ما كانا ينظران إليها على أساس أنها مركز القومية العربية.

➤ تأكل دور مصر إقليميا خاصة على المستوى العربي:

إن مصر لم تعد في وزنها كما كانت في السابق، بسبب اختراق لاعبين جدد للقضايا الإقليمية العربية مثل تركيا وإيران وإسرائيل²، وذلك على حساب الدور المصري المتراجع بفعل العديد من الاعتبارات أهمها مواقفها من القضايا العربية وبالخصوص من القضية الفلسطينية، وانسحابها من قضايا السودان الداخلية.

ويأتي هذا التراجع في ظل انكفاء السياسة الخارجية المصرية على الداخل بسبب العديد من التحديات التي تزامنت مع إرهابات التوريث وبهذا أصبح دور مصر لا يعكس حجمها كقوة إقليمية. كما أن المواقف السلبية لمصر تجاه قضايا السودان الداخلية كأزمة الجنوب خلق تحدي للسلطات السودانية لإيجاد طرف يمكن الاعتماد عليه في المحافل الدولية، وباعتبار أن الجزائر لها علاقة قوية مع الغرب، فالسودان ترى أن الأداة الدبلوماسية الجزائرية يمكن أن تكون أكثر تأثيرا بحكم تطابق مواقف الطرفين إلى جانب المواقف الثابتة للجزائر تجاه أزمة دارفور وقضية المذكرة التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير وهو ما اكسبها مزيد من الاحترام والتقدير وانعكس على التحول في العلاقات الجزائرية السودانية³.

¹ - مرجع نفسه، ص 244.

² - حيدر إبراهيم، مرجع سبق ذكره .

³ - محمد صالح، "العلاقات الجزائرية - السودانية نقلة نوعية نحو شراكة إستراتيجية"، نقلا عن موقع جريدة المساء الجزائرية، أخذت بتاريخ : 2011/08/12، من الرابط التالي :

➤ أثر المباراة الفاصلة في السودان على طبيعة العلاقات الثنائية.

كانت الرياضة في المجتمع الدولي زمن الحرب الباردة وبعده وسيلة مثلى للتخفيف من حدة الصراع بين الدول، وكجسر لفتح باب التحول والانفراج. ولعل خير مثال ذلك التقارب الأمريكي الصيني في القرن الماضي الذي بدأ برياضة كرة المضرب، ليُتوج في النهاية بإقرار السلم والوفاق بينهما. فإذا كانت المباراة الفاصلة بين الجزائر ومصر قد أدت إلى تعميق الخلاف بين البلدين، فإنها قربت بين الجزائر والسودان¹، حيث استطاع هذا الحدث الكروي الهام، عربيا ودوليا، أن يضفي "نقطة نوعية" على تاريخ العلاقات الجزائرية - السودانية، بما أحدثه من تعزيز للبعد الشعبي لهذه العلاقات. إن دبلوماسية كرة القدم التي أبرزتها مقابلة أم درمان، جاءت عاملا دافعا للتحول على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر والخرطوم². ومثال ذلك تصريحات قادة البلدين عقب المباراة، حيث دعوا مباشرة إلى ضرورة الاستفادة من هذه الديناميكية، وترجمة هذه النقطة النوعية في العلاقات الجزائرية- السودانية إلى "شراكة إستراتيجية".

المطلب الثالث: مظاهر التحول في العلاقات الثنائية.

على خلفية المباراة الفاصلة بين الجزائر ومصر والتي أقيمت بالسودان في إطار التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم بجنوب إفريقيا 2010، وما رافقها من تداعيات برزت ملامح التحول في العلاقات الجزائرية السودانية في العديد من المجالات، وهذه المظاهر يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات أساسية:

على المستوى الشعبي:

يرتبط الشعب الجزائري والشعب السوداني بأواصر الأخوة والعلاقات الطيبة عبر التاريخ، إلا أن هذه العلاقة برزت ملامحها وتعززت أكثر عقب التوافد الشعبي على الخرطوم بمناسبة المباراة الفاصلة بين المنتخبين المصري والجزائري، فالمباراة كشفت عن تقارب شعبي لم يسبق أن عرفته العلاقات من قبل، وإن كانت العلاقات السياسية بين الجزائر والسودان توصف من قبل بـ"العادية" إلا أنها ظلت دون امتداد شعبي، وهو ما حققته مباراة "أم درمان" التي مكنت من مد جسور أخوية بين الشعبين³.

كما أن مشاركة الجزائريين في احتفالات السودان بالذكرى 54 لاستقلال السودان لتعبير عن التحول الذي عرفته العلاقات الثنائية على المستوى الشعبي، حيث اعتبرت المرة الأولى لهذه المشاركة منذ استقلال السودان. فقد عكست تلك المشاركة روح الإخاء بين السودان والجزائر من جهة، وحملت الكثير

¹ محمد ارزقي فراد، مرجع سبق ذكره.

² محمد صالح، مرجع سبق ذكره.

³ أنيس نواري، "العلاقات الجزائرية السودانية عرفت قفزة تاريخية منذ لقاء أم درمان"، جريدة النصر، العدد: 20، 2009/12/2135.

من الدلالات التي تعبر عن المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية¹، كما تعبر عن أهمية التلاحم بين الشعبين في تعميق مجالات التعاون بين البلدين، التي تحتاج إلى إرادة سياسية قوية لتوحيد شرائح الشعبين في الاتجاه الذي يؤدي إلى تفعيل مصالح البلدين المشتركة.

على المستوى السياسي:

تكثفت الاتصالات الرسمية بين مسؤولي البلدين عقب الحدث الكروي، والتي أظهرت النية الحقيقية لقادة البلدين. ويبرز هذا من خلال الزيارات والتصريحات الدبلوماسية لمسؤولي وقادة البلدين في أعقاب المباراة الفاصلة، حيث دعوا إلى ضرورة الاستفادة من هذه الديناميكية التي حدثت على هامش الحدث الكروي وتفعيلها إلى درجة إحداث نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية- السودانية، أي إلى "شراكة إستراتيجية" تكون مبنية على أسس جديدة وعلى مصالح حقيقية.

وكان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة قد بعث برسالة شكر إلى الرئيس السوداني حسن البشير عبر فيها عن شكر وتقدير الجزائر حكومة وشعبا للسودان على ما وجده المنتخب الجزائري للكرة من حفاوة استقبال في الخرطوم، كما هنا الرئيس بوتفليقة السودان على نجاحه في تنظيم اللقاء الذي جمع بين بلدين عربيين. وأكد الرئيس الجزائري أن العلاقات السياسية بين البلدين متينة وتحتاج إلى إرادة مشتركة بين الطرفين لتطوير علاقات الأخوة والتضامن بين الشعبين².

وبعد الإشادة التي حصلت عليها القيادة السودانية من أعلى مستوى، تجسد اهتمام الجزائر بالسودان في الزيارة التي قام بها عبد القادر مساهل إلى الخرطوم في 2009/12/20 لتسليم رسالة من رئيس الجمهورية إلى الرئيس السوداني عمر حسن البشير ودعوته إلى زيارة الجزائر بداية عام 2010 والتأكيد على مواقف الجزائر الثابتة في دعم ومساندة مواقف السودان في المحافل الإقليمية والدولية والتي ظلت على الدوام قوية وداعمة للاستقرار والسلام في السودان.

على المستوى الاقتصادي:

تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والسودان مجالاً حيويًا نظراً للإمكانيات التي يتوفر عليها البلدين، وبرزت ملامح التحول في هذا المجال، بعد أيام من استضافة السودان للمباراة الفاصلة، حيث عبر الفاعلون في هذا المجال عن رغبتهم في تدعيم حركية التعاون الاقتصادي بين البلدين بما يحقق مزيداً من الازدهار والتطور للعلاقات الثنائية بين الجزائر والسودان في عدة ميادين، وهو ما أكدّه وزير الدولة

¹- كمال زايد، سفير السودان بالجزائر "العلاقات بين البلدين مرشحة للتطور"، 2010/01/01، نقلا عن منتدى النهار، أخذت بتاريخ 2011/11/12 من الرابط التالي:

<http://www.forum.ennaharonline.com/thread12447.html>

²- أنيس نوارى، مرجع سبق ذكره.

الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية آنذاك، عبد العزيز بلخادم، الذي "شدد على ضرورة تعزيز العلاقات بين الجزائر والسودان، إلى حد تفعيل الاتفاقيات".

ودفع ذلك البلدين إلى الإسراع في عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة الجزائرية السودانية لتفعيل الاتفاقيات الموقعة واستحداث آليات جديدة لإعطاء دفعة قوية للعلاقات الاقتصادية على غرار العلاقات السياسية¹، و تم عقد هذه الدورة بالخرطوم في 2010/10/20. حيث رافق انعقادها الكثير من التطورات الايجابية في العلاقات الثنائية الناتجة عن الثقة المتبادلة بين قيادتي البلدين والمتابعة الوثيقة من كافة الأجهزة السياسية.

وضمن هذه الدورة تم تحضير ملفات التعاون في مختلف الأصعدة ذات الاهتمام المشترك كما تم عرض أهم الاستحقاقات الكبرى الثنائية والإقليمية، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم، من بينها بروتوكول التعاون التجاري والاستثماري والبيطري والحيواني والزراعي وبروتوكول النقل الجوي فضلا عن مذكرات التفاهم في مجالات الإعلام والشباب والرياضة والمواصفات والمقاييس بجانب توقيع برنامج تنفيذي بين وزارة الشؤون البرلمانية بالسودان والبرلمان الجزائري².

ويمكن الإشارة إلى أن من بين القطاعات التي شهدت حركية واهتماما كبيرا على غرار القطاعات الأخرى هو قطاع الفلاحة والإنتاج الحيواني، والذي يعكس رغبة السودان في التعاون الاقتصادي مع الجزائر في هذا المجال خاصة في ظل امتلاك السودان لإمكانات هائلة في مجال الإنتاج الغذائي. وقد برز هذا في تصريحات السلطات السودانية التي أعلنت في أكثر من مناسبة أنها مستعدة لإغراق السوق الجزائرية باللحوم السودانية، و بأسعار خيالية لا تتعدى 45 ألف دينار³، إلا أن هذا المشروع واجهته عدة صعوبات بعد إعلان بعض المسؤولين الجزائريين عن مرض ماشية السودان، رغم أن الأخيرة تُصدر لأغلب الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تستورد كميات كبيرة أثناء فترة الحج⁴.

ونوقشت قضية التراجع عن استيراد اللحوم السودانية في غرفة البرلمان أثناء توجيه احد النواب سؤالا شفويا لوزير الفلاحة رشيد بن عيسى، حول تفضيل استيراد اللحوم من الهند بدل السودان، وبرر ذلك "بأسباب تقنية"، ورغم كل الضغوط التي مورست على السلطات الرسمية لاستيراد اللحوم السودانية إلا أن اللحوم الهندية المجمدة سوقت في النهاية بالجزائر خلال شهر رمضان من عام 2010⁵.

¹- المكان نفسه.

²- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.

³- محمد مسلم، "السودان مستعدة لإغراق السوق الجزائرية باللحوم الحمراء"، "يومية الشروق الجزائرية"، العدد: 2780، 2009/11/26.

⁴- مصطفى دالع، مرجع سبق ذكره، ص36.

⁵- مرجع نفسه، ص37.

غير انه تم حل هذا الإشكال البيطري الذي كان عائقا أمام استيراد اللحوم السودانية إلى الجزائر، وتم الاتفاق في 28 أكتوبر 2010 على تصدير كميات من اللحوم السودانية إلى الجزائر وذلك على هامش القمة الإسلامية للأمن الغذائي التي احتضنتها الخرطوم، وشارك فيها رشيد بن عيسى وزير الفلاحة الجزائري، و في هذا الإطار صرح وزير الثروة الحيوانية والسمكية السوداني فيصل حسن إبراهيم أن أسواق الجزائر أصبحت جاهزة لاستيراد اللحوم السودانية¹.

1- مرجع نفسه، ص 38 .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة مرحلة الانفراج في العلاقات الجزائرية السودانية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010 اتضحت بعض الحقائق التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

تطبيع وإحياء العلاقات كان مجرد تجديد للعلاقات الثنائية لم يصل إلى درجة التعاون، وهذا التجديد كان مرتبطاً برغبة البلدين في تجاوز القطيعة بينهما وفتح مرحلة جديدة يسودها الاستقرار والتفاهم المشترك. وفي هذا المجال شكلت الإرادة السياسية المشتركة بين البلدين عاملاً في إزالة الخلاف بين الطرفين، إلا أن هذه الإرادة اصطدمت بمجموعة من المعوقات ذات الصلة بالظروف الداخلية التي شهدتها السودان كالتمرد في الجنوب، وأزمة دارفور وقضية المطالبة باعتقال الرئيس عمر البشير، وهي كلها قضايا حالت دون الارتقاء بالعلاقات بسبب إعطاء السودان الأولوية للعمل الداخلي على الخارجي. إن التقارب بين البلدين شهد حركية على مستوى التعاون المشترك ابتداءً من 2009 والذي تزامن مع استضافة السودان للمباراة الفاصلة بين المنتخب الجزائري والمصري، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز تحول على مستوى العلاقات الثنائية تجلت مظاهره في عدة مجالات.

الخاتمة

الخاتمة:

بينت دراسة العلاقات الجزائرية السودانية أن سمتها الأساسية كانت التراوح بين التأزم تارة والتعاون تارة أخرى، وهو ما طبع التفاعلات العربية – العربية بصفة عامة، وللمزيد من التفاصيل حول النتائج المتحصل عليها نذكر:

أولاً: طغيان الجانب التعاوني على الصراع في تلك العلاقات حتى وإن كان متواضعاً، وهنا يمكن اعتبار الأزمة في العلاقة بين البلدين والتي امتدت من 1993 إلى 1999، ظرفية أملت لها حسابات داخلية وخارجية تزامنت مع مجموعة من المستجدات الإقليمية والدولية.

ثانياً: القطيعة التي عرفها البلدان تزامنت وظهور الحركات الإسلامية في صيغها العقائدية والإيديولوجية، والذي كرس الشك في التفاعلات الجزائرية السودانية بعد اختلاف التصورات والأفكار، بعد أن صارت تلك الحركات تبحث عن الاستقلالية وإثبات هويتها.

كما لا يمكن تجاهل دور التوجهات الدينية في سياسة السودان الخارجية في الفترة من 1989 إلى 1999 التي كانت مصدر الأزمة في ظل تصاعد المد الإسلامي منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، والتحالف الدولي ضد العراق التي مثلت صدعا في الصف العربي، مما قلص هامش التحرك الخارجي للدولتين وعزلهما إقليمياً ودولياً.

ثالثاً: الانتقال بالعلاقات الثنائية من الأزمة إلى التقارب تبرره وجود نخب في البلدين تقاسمت آنذاك نفس التصور والأفكار تجاه الفضاء المشترك للبلدين الذي كان أكثر تعقيداً من أي مرحلة سابقة وهو ما أدى بالطرفين إلى ضرورة التنسيق والتفاهم في مختلف القضايا لتجاوز فترة القطيعة.

رابعاً: إن المؤشرات التي تبرز عامل التجديد والتقارب في العلاقات الجزائرية السودانية بداية من 1999 قد ظهرت معالمها في المجالات السياسية والاقتصادية، وهذا من خلال التنسيق السياسي والدبلوماسي خاصة فيما يخص قضايا السودان الداخلية.

خامساً: التقارب بين البلدين في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010 لم يرق إلى درجة اعتماد متبادل بينهما رغم الإرادة السياسية والاهتمام اللذين تكرسهما الجزائر والسودان.

سادساً: وجود نوع من الحركية في العلاقات الجزائرية السودانية أبرزت تحولا في طبيعة العلاقات الثنائية تجلى في مظاهر عديدة، إلا أن هذه الحركية لم يتم استغلالها بفعالية لحد الآن، الأمر الذي يطرح ضرورة تفعيل تلك الحركية.

سابعاً: حجم التعاون بين البلدين متواضع في مختلف المجالات ولا يعكس حجم الإمكانيات والمؤهلات التي يمتلكها البلدان، بل لم يرقى إلى تطلعات شعبي البلدين رغم العلاقات الثقافية والتاريخية بينهما ومرد ذلك إلى:

- الأوضاع الداخلية في السودان إضافة إلى الضغوط الخارجية التي تعرضت لها، وانعكاس ذلك على حركية التوجه الخارجي للسودان.
 - نقص حركية الاتصال بين البلدين خاصة في الاستثمارات والمواصلات وغياب المعلومات لدى رجال الأعمال في البلدين.
 - غياب التجارة البينية بين البلدين على عكس أوروبا، حيث نجد أن التبادل التجاري للجزائر مع المجموعة الأوروبية أكثر بكثير مع أي دولة عربية.
- وفي الأخير نؤكد على أهمية دراسة العلاقات الجزائرية السودانية ضمن التفاعل الثنائي أو المتعدد الأطراف، خاصة في ظل توفر الجانبان على فضاء مشترك يتقاسم فيه البلدان مختلف التصورات والأفكار والرؤى. كما أن التنسيق السياسي في مختلف القضايا إلى جانب القدرات الاقتصادية التي يتوفر عليها البلدان، والتقارب الشعبي الذي خلفته مباراة أم درمان يزيد التفاؤل بمستقبل قوي للعلاقات الثنائية في مختلف المجالات.
- وعليه لا بد من تحديد إستراتيجية واضحة بين البلدين أن تراعى فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل هذا التعاون أكثر باتجاه تحقيق شراكة إستراتيجية فعلية مبنية على أسس جديدة وعلى مصالح حقيقية.
- كما أن التعاون بين البلدين لا يجب أن يقتصر على العلاقات السياسية، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل من الأبعاد الاقتصادية وإستراتيجية والأمنية والسياسية وحتى الثقافية، لأن الاعتماد على العامل السياسي وحده يعد غير كافي في ظل التحديات الدولية الراهنة، ولذلك وجب تعزيزه بعوامل أخرى خدمة لتطلعات شعبي البلدين.

**كرونولوجيا العلاقات
الجزائرية - السودانية**

كرونولوجيا العلاقات الجزائرية - السودانية:

التاريخ	الحدث
23 فيفري 1959.	زيارة فرحات عباس ويوسف بن خدة إلى السودان، للحصول على مساعدات مالية.
1977	شركة "سونا طراك" الجزائرية أول شركة تحصل على امتيازات التنقيب على النفط في السودان.
مارس 1988	تأسيس اللجنة المشتركة الجزائرية - السودانية.
جويلية 1989	وصول الجبهة القومية الإسلامية إلى الحكم في السودان.
مارس 1991	إنشاء المؤتمر العربي الإسلامي برئاسة حسن الترابي، لتقديم الدعم للحركات الإسلامية في الوطن العربي.
أفريل 1991	مشاركة قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى للمؤتمر العربي الإسلامي.
مارس 1992	إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر.
مارس 1992	حسن الترابي يفوز برئاسة البرلمان السوداني.
مارس 1993	قطع العلاقات الجزائرية - السودانية.
مارس 1993	وضع السودان ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب.
1995	جمهورية مصر تتهم السودان بمحاولة قتل الرئيس حسني مبارك، أثناء افتتاح أشغال منظمة الوحدة الإفريقية باديسا بابا.
ماي 1996	طرد أسامة بن لادن من الخرطوم بعد ارتفاع وتيرة الضغوطات الأمريكية.
15 أفريل 1999	عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية.
27 ماي 1999	تطبيع العلاقات الجزائرية - السودانية.
29 جوان 1999	الجزائر ترسل مساعدات إلى السودان اثر تعرضه إلى فيضانات.
07 مارس 2000	زيارة رسمية للرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى الجزائر.
31 ديسمبر 2000	زيارة رسمية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى السودان.
15-17/ جويلية 2001	عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة الجزائرية - السودانية.
17 جويلية 2001	تأسيس آلية التشاور السياسي بين الجزائر والسودان.

08 اوت 2002	عقد الدورة الأولى لآلية التشاور السياسي.
10 جوان 2003	عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية - السودانية.
31 اوت 2003	الجزائر تؤكد على مواقفها الداعمة للوحدة الترابية في السودان على خلفية النزاع في دارفور.
18 افريل 2004	شطب دولة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
2005	الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يحضر مراسيم توقيع اتفاق السلام "نيفاشا"، وكان الرئيس العربي الوحيد الذي حضر.
17 ماي 2005	عمر حسن البشير يشارك في قمة الجامعة العربية المنعقدة بالجزائر.
جانفي 2006	عبد العزيز بوتفليقة يشارك في قمة الخرطوم للاتحاد الإفريقي.
31 اكتوبر 2007	الجزائر تشارك في المؤتمر الدولي للمانحين من اجل اعمار دارفور.
مارس 2008	المحكمة الدولية تصدر مذكرة لتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير.
اوت - سبتمبر 2008	زيارتين متتاليتين للمبعوث الخاص للرئيس عمر البشير الى الجزائر، وهذا لبحث تطورات مذكرة التوقيف ضد الرئيس عمر البشير.
18 نوفمبر 2009	السودان - أم درمان - تحتضن المباراة الفاصلة بين المنتخب الجزائري والمنتخب المصري.
20 ديسمبر 2009	عبد العزيز بوتفليقة يوجه دعوة رسمية للرئيس عمر البشير لزيارة الجزائر، على خلفية نجاح السودان في تنظيم المباراة الفاصلة.
20 اكتوبر 2010	عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة الجزائرية - السودانية، و توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

الملاحق

الملحق رقم: (01): جدول يبين الإطار القانوني الموقع بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية السودان.

الرقم	الاتفاقية	مكان وتاريخ التوقيع
1	اتفاقية تعاون مالي	الجزائر في 1967/11/02
2	اتفاق تجاري	الجزائر في 1967/10/30
3	اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني	الجزائر في 1972/12/14
4	برتوكول لتبادل السلع	الجزائر في 1988/02/24
5	اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي والفني	الجزائر في 1988/03/07
6	اتفاقية إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني	الجزائر في 1988/03/07
7	اتفاقية في مجال البيطرة والإنتاج الحيواني	الخرطوم في 2000/04/28
8	مذكرة تفاهم في المجال الزراعي	الجزائر في 2000/09/28
9	مذكرة تفاهم لتشكيل مجموعة عمل للتنسيق والتشاور السياسي	الخرطوم في 2001/07/17
10	اتفاق تجاري	الخرطوم في 2001/07/17
11	اتفاق في مجال النقل البحري	الخرطوم في 2001/07/17
12	اتفاق في مجال النقل الدولي عبر الطرقات	الخرطوم في 2001/07/17
13	اتفاق في مجال الزراعة	الخرطوم في 2001/07/17
14	اتفاق في مجال السياحة	الخرطوم في 2001/07/17
15	اتفاق في مجال الشباب والرياضة	الخرطوم في 2001/07/17

2001/07/17	الخرطوم في	اتفاق إعلامي	16
2001/07/17	الخرطوم في	برنامج تنفيذي للتعاون التربوي	17
2001/10/24	الجزائر في	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	18
2002/05/08	الجزائر في	محضر الدورة الأولى لمجموعة العمل للتنسيق والنشاور السياسي	19
2003/01/24	الجزائر في	اتفاقية التعاون القانوني والقضائي	20
2003/06/10	الجزائر في	اتفاق حول التهريب الضريبي	21
2003/06/10	الجزائر في	اتفاق تعاون في مجال الصحة والسكان	22
2003/06/10	الجزائر في	اتفاق في مجال الصيد البحري والموارد الصيدية	23
2003/06/10	الجزائر في	برتوكول تعاون في مجال التنمية الاجتماعية	24
2003/06/10	الجزائر في	مذكرة تفاهم في مجال الإذاعة والتلفزيون	25
2003/06/10	الجزائر في	البرنامج التنفيذي للاتفاق البيطري والإنتاج الحيواني	26
2003/06/10	الجزائر في	برنامج تنفيذي في مجال التعليم	27
2003/06/10	الجزائر في	اتفاق تعاون ثنائي في مجال الشؤون الدينية	28
2008/04/17	الخرطوم في	مذكرة تفاهم في مجال العلاقات مع البرلمان	29
2008/10/13	الخرطوم في	محضر تعاون بين وزارة طاقة البلدين	30

المصدر: الإطار القانوني بين الجزائر والسودان، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، جانفي 2010.

مُلحق رقم (02): جدول يبين قائمة الاتفاقيات التي تم التصديق عليها خلال الدورة الأولى والثانية للجنة المشتركة الجزائرية – السودانية: 2001-2003.

الرقم	الاتفاقية	تاريخ ومكان التصديق.
01	التعاون في المجال الزراعي	2001/07/17 بالخرطوم.
02	التعاون في المجال السياحي	2001/07/17 بالخرطوم.
03	التعاون في مجال النقل الدولي عبر الطرقات	2001/07/17 بالخرطوم.
04	التعاون في مجال الشباب والرياضة	2001/07/17 بالخرطوم.
05	التعاون في مجال الإعلام	2001/07/17 بالخرطوم.
06	التعاون في مجال الشؤون الدينية	2003/06/10 بالجزائر.
07	التعاون في مجال التنمية الاجتماعية	2003/06/10 بالجزائر.

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب

السودان، جانفي 2010.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- 01- أبو زكريا، يحيى، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993، بيروت: مؤسسة المعارف للطبوعات، ط1، 1993.
- 02- أبو الخير، مصطفى احمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر، ط1، 2006.
- 03- احمد يوسف، وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة الأردن، الجزائر السعودية، السودان، سوريا، العراق الكويت، لبنان، مصر المغرب، اليمن، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 2010.
- 04- الباشا، محجوب، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دون مكان النشر: دار هائل للطباعة والنشر والتغليف، 1998.
- 05- ألبرازي، تمام مكرم، الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- 06- القفاص، نصر، كنت في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، 2004.
- 07- المدني، احمد توفيق، حياة كفاح، الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
- 08- أمين، سمير، مستقبل الجنوب في عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002.
- 09- بوعشة، محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريتيرية، بيروت: دار الجيل، 2004.
- 10- بوحوش، عمار، الذينبات، محمد محمود، منهج البحث العلمي، الأردن: مكتبة المنار، 1989.
- 11- بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 12- خليل، محمد، الدول العربية والجامعة العربية، بيروت، دار الخياط للنشر والتوزيع، 1962.
- 13- دالع، مصطفى، السودان الذي رأيت: من أم درمان إلى دارفور فالجنوب، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- 14- ظريف، محمد، الإسلام السياسي في المغرب، الرياض: مطبعة المعارف الجديدة، ط2، 1992.
- 15- هلال، على الدين، وقرني، بهجت، السياسات الخارجية للدول العربية، تر: جابر سعيد عوض، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط2، 2002.

- 16- محافظة علي، و آخرون، **العرب وجوارهم إلى أين؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
- 17- محمود الكاشف، هنية، **دور التربية الرياضية في تنمية الوعي السياسي**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2004.
- 18- مدحت جابر، محمد، **جغرافيا العالم الإقليمية**، عمان: دار صنعاء، 1998.
- 19- رماني، إبراهيم، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 - 2003: الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2003.

ب - باللغة الفرنسية:

- 01-BOUSSELHAM, Abdelkader, **regards sur la diplomatie algérienne**, Alger: casbah édition, 2005.
- 02- FLORY, Maurice, **les régimes politique arabes**, paris: press universitaire de France, 2eme édit, 1991.
- 03- GRIMAUD Nicole, **la politique extérieure de l'Algérie**, paris: édition Karthala, 1976.
- 04- OHOUDA, martin, **le Nepad et les Enjeux du Développement en Afrique**, Paris, 2002.

ج- باللغة الإنجليزية:

- 01- Idris, Amir, **Conflict and Politics of Identity in Soudan**, New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- 02- Salih, Mohamed, **Agrarian Change in The Central Rainlands: sudan ,A Socio-économique Analysis**, Edited by, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala 1987.

2- المقالات المنشورة:

1-2 باللغة العربية:

أ - مقالات في كتاب:

- 01- الفيلاي، مصطفى، "الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها - أطوارها - مستقبلها"، في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- 02- بوعشة، محمد، "السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"، في: الأزمات الجزائرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ب- مقالات منشورة في مجلات:

- 01- أبو الفضل، محمد، "الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، السياسة الدولية، العدد 145، جويلية، 2001.
- 02- _____، _____، "الخلاف بين اريتريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد: 151 جانفي 2003.
- 03- الإبراهيمي، احمد طالب، "من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات والمثابرة"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد: 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- 04- إبراهيم البغدادي، عبد السلام، "السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان"، 1989-1995، المستقبل العربي، العدد: 206، 2004.
- 05- إبراهيم، عوض، "إعادة قراءة لازمة الجنوب - الشمال من منظور الاتصال الاجتماعي الثقافي: دراسة في جنوب السودان: مراحل انهيار 1983"، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد: 04، فيفري 2005.
- 05- السرحاني، خالد، "العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية"، السياسة الدولية، عدد: 163، جانفي 2006.
- 06- السيد عبد الوهاب، أيمن، "الأزمة السودانية المحددات والقيود"، السياسة الدولية، العدد: 132، أفريل 1998.
- 07- برغام، محمد، "الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد: 07، الفصل الثالث 1987، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1987.

- 08- عبد الجواد، جمال، "محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري والإسلامي"، *السياسة الدولية*، العدد: 128، أبريل 1997.
- 09- عبد العزيز، حمدي، "اتفاقية السودان سلام أم انقسام"، *البيان*، العدد: 209، فبراير/مارس 2005.
- 10- عثمان حبيب الله، محمد، "شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي"، *السياسة الدولية*، العدد: 158، أكتوبر 2004.
- 11- رأفت، إجلال، "أزمة دارفور: أبعادها السياسية والثقافية"، *المستقبل العربي*، العدد: 312، فيفري 2005.
- 12- رسلان، هاني، "السودان والحركات الإسلامية، الدور وأبعاد العلاقة"، *السياسة الدولية*، العدد 112، جويلية 1993.
- 13- __، __، "موقف الولايات المتحدة من ماشاكوس وقانون سلام السودان"، *السياسة الدولية*، العدد: 155، جانفي 2003.

2-2 باللغة الأجنبية:

- 01- CHEMILIER, Monique, Gendreau, "la question du Sahara," *Annuaire de tiers monde*, N°1745, 1976.
- 02- DAREN, Mabida, "l'autre guerre civile," *Revue Jeune Afrique*, N°2257, du 11 au 17/4/2004.

ج- مقالات منشورة في شبكة الانترنت:

- 01- السرحاني خالد، "عودة الحساسية إلى السياسة الإقليمية للجزائر".
[Http-www.ahram.org.eg/acaps](http://www.ahram.org.eg/acaps), novembre 2005.p2.
- 02- المختاري، احمد، "السودان قاعدة خلفية ومركز تدريب لعناصر ألبا".
Mokhtari.over-blog/article-35039268.html
- 03- السيد، عوض عثمان، "العلاقات الجزائرية الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج".
[Http/www.albainah.net/index-4388/](http://www.albainah.net/index-4388/)
- 04- الجزائر تعرب عن "الرفض المطلق لسياسة الكيل بمكيالين على خلفية قرار اعتقال البشير".
[Http://arabic.people.com.cn/31662/6611492.html](http://arabic.people.com.cn/31662/6611492.html)
- 05- إبراهيم علي، حيدر، "العلاقات المصرية - السودانية: الواقع والمستقبل".
[Http://sudanile.com/2008-05-19-17-39-36](http://sudanile.com/2008-05-19-17-39-36)

- 06- محمد، صالح، "العلاقات الجزائرية - السودانية" نقلة نوعية نحو شراكة إستراتيجية".
Http: //www.el-massa.com/ar/content/view/28458/
07- وكالة الأنباء الكويتية "السودان يعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر".
Http: //www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?
08- وكالة الأنباء السودانية، "مباراة مصر والجزائر في الخرطوم مهمة للسودان".
www.sunanews.net/.../6577-against-egypt.-and-alg
09- عابدين، حسن، "علاقات السودان الخارجية في ضوء الظروف المحلية والإقليمية".
www.arrasid.com/ PDF
10- موقع الجزيرة، "استمرار الاتهامات بين مصر والجزائر".
Http://www.aljazeera.net/NR/exeres/494A4DAD-59DF-48DA-B1F7-F6552A9BC95D.htm.
11- زابت، كمال، سفير السودان بالجزائر "العلاقات بين البلدين مرشحة للتطور".
Http: //www.forum.ennaharonline.com/thread12447.html

03- دراسات منشورة:

أ- باللغة العربية:

- 01- على، حسن حاج، السياسة الخارجية للإنقاذ تجاه دول الجوار الأفريقي، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت الثالث عشر، قاعة الشارقة في الفترة 5-6/2/2000.

ب- باللغة الفرنسية:

- 01- Pierre bougies, William, **Le soudan, cœur géostratégique de l'Afrique subsaharienne**, paris: mémoire de recherche, isris, décembre, 2010.

04- التقارير:

- 01- التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996.
02- التقرير السنوي لبنك السودان، عام 2003.
03- الموجز الاقتصادي للتجارة الخارجية، بنك السودان، سبتمبر 2004.
04- نشرة التقرير اليومي، الغرب والسودان، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر، العدد رقم 2، أبريل 2005.

05- الوثائق والمنشورات الرسمية:

- 01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور، 1996.
- 02- جمهورية السودان، دستور، 1998.
- 03- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:
- مذكرة حول السياسة الخارجية السودانية وموقفها من أهم القضايا الدولية، مكتب السودان، مديرية المشرق العربي والجامعة العربية، ديسمبر، 2009.
- مذكرة حول الوضع الداخلي في السودان وموقفه من أهم القضايا الدولية، مديرية المشرق العربي والجامعة العربية، مكتب السودان، ديسمبر 2009.
- مذكرة حول العلاقات الجزائرية السودانية، مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية، مكتب السودان، جانفي 2010.

06- الجرائد:

أ- جريدة الفجر:

- 01- "الجزائر تعتبر قرار اعتقال البشير تهديد لاستقرار السودان وتأسيس للعدالة"، **يومية الفجر الجزائرية**، عدد 2360، 2009/03/06.
- 02- "مساهل يذكر بموقف الجزائر من دارفور"، **يومية الفجر الجزائرية**، 31/أوت/2009.

ب- صحيفة المجاهد:

- 03- المجاهد، عدد 33، الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 1958.
- 04 - المجاهد، عدد 22، الصادر بتاريخ 15 أبريل 1958.
- 05 - المجاهد، عدد 22، الصادر بتاريخ 15 أبريل 1958.
- 06- المجاهد، عدد 108، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1961.

ج- الشروق:

- 07- النور، نزار، "اغلب السودانيون سيقفون مع الخضر"، **جريدة الشروق الجزائرية**، العدد: 2771، 2009/11/17.
- 08- بالعمري، سميرة، "البطولات الزائفة تدفن مصر في مقبرة النرجسية"، **جريدة الشروق الجزائرية**، العدد: 2779 ، 2009/11/25.

09- شلابي، أسيا، "الجزائر لن تنسى جميلك يا سُودان"، **جريدة الشروق الجزائرية**، العدد: 2778، 2009/11/25.

10- محمد، ارزقي فراد، "هل سقطت أم الدنيا من عيون الجزائريين"، **جريدة الشروق الجزائرية**، العدد: 2777، 2009. /11/23.

11- مسلم، محمد، "السودان مستعدة لإغراق السوق الجزائرية باللحوم الحمراء"، **جريدة الشروق الجزائرية**، العدد: 2780، 2009/11/26.

د- النصر: جريدة وطنية.

12- نواري، أنيس، "العلاقات الجزائرية السودانية عرفت قفزة تاريخية منذ لقاء أم درمان"، **جريدة النصر الجزائرية**، 2009/12/20.

الجرائد العربية:

أ- صحيفة الإنقاذ الوطني السودانية:

13- "علاقات السودان الخارجية"، **صحيفة الإنقاذ الوطني السودانية**، العدد: 17، 27 أوت 1990.

ب- جريدة العرب القطرية:

14- "بعد نهاية معركة المونديال" تصفيات حسابات سياسية بين القاهرة والجزائر، **جريدة العرب القطرية**، 2009/11/23.

ج- يومية القدس العربي:

15- حسام ابوطالب، "أزمة دبلوماسية ثلاثية بين مصر والجزائر والسودان بسبب المونديال"، **يومية القدس العربي**، العدد: 20، 2009/11/6365.

07- الموسوعات:

01- ألكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط2، ص632.

02- بيلى، فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

03- محمد السعيد، القدال، **الموسوعة السياسية العالمية: الإسلام والسياسة في السودان**، بيروت: دار الجيل، 1992.

07- المقابلات:

- 01- مقابلة مع السيد فرحات شباب"، المدير الفرعي لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة، على مستوى وزارة الخارجية، في 07 جويلية، 2011.
- 02- مقابلة مع مصطفى بوتورة"، السفير السابق في العراق، في: وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2011/07/12.
- 03- مقابلة مع أنيس علمي، ملحق بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، رئيس مكتب السودان، 2011/07/07.